

١٣٤
١٤٤
١١

٢٤٤
٥٠٩
لا تقص

الجامعة الأردنية
كلية الدراسات العليا

العلاقات الأردنية المصرية

(١٩٥٢-١٩٧٠)

عميد كلية الدراسات العليا
١١

بدر صيتان الماضي

اشرف

الدكتور فيصل عوده الرفوع

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم السياسية بكلية الدراسات العليا - الجامعة الأردنية

أيار ١٩٩٥

توقفت هذه الدراسة بتاريخ ١٩٩٥/٥/٢ واجيزت

التوقيع

اعضاء اللجنة

١- الدكتور فيصل الرفوع (رئيساً)

٢- الاستاذ الدكتور محمد فضه (عضواً)

٣- الدكتور محمد مصالحه (عضواً)

٤- الدكتور ذياب مخلامه (عضواً)

الأهداء

الى من اعطاني من جهده ومحبتة الكثير... الى ابي
الى روحها الطاهرة... الى أمي... التي كانت تأمل
بشوق ان ترى هذا الجهد... ولكن قضاء الله كان اسرع
الى اللذين اخذت من حقهم الكثير فكانوا عوناً لي في
كل مراحل الدراسة... الى اخوتي

بدر

١٩٩٥

شكر وتقدير

بعد ان من الله عليّ باتمام هذه الدراسة، لا يسعني الا أن أتقدم بالشكر الى الاستاذ المشرف الدكتور فيصل عودة الرفوع، لما أبداه من رعاية واهتمام طيلة فترة الدراسة، مما كان له الأثر في اخراج هذه الرسالة الى النور.

كما اتقدم بخالص الشكر لاعضاء لجنة المناقشة الاستاذ الدكتور محمد فضه والدكتور محمد المصالحه والدكتور ذياب المخادمه لما كان لتوجيههم واراتهم اكبر الأثر في اغناء هذه الدراسة.

واتقدم ببالغ الشكر والتقدير الى كافة الزملاء والزميلات اللذين لم يألوا جهدا في تقديم النصح والمساعدة لي اثناء فترة الدراسة.

ولا يفوتني ان اتقدم بالشكر الى افراد عائلتي اللذين وفروا كافة الوسائل لمساعدتي وتهينه الجو المناسب للبحث والدراسة.

كما اتقدم بالشكر الجزيل الى كل من مد يد العون والمساعدة واطن بالذكر اسرة مكتبة وائل للنسخ السريع.

بدر الماضي

قائمة المحتويات

الموضوع الصفحة

- ب - قرار لجنة المناقشة
- ج - الأهداء
- د - شكر وتقدير
- هـ - فهرس المحتويات
- ز - الملخص باللغة العربية

الفصل الأول

- ٢ المقدمة
- ٤ المنهجية والاطار النظري
- ٦ الخلفية التاريخية للعلاقات الأردنية المصرية قبل ١٩٥٢
- ٧ المبحث الأول: مشروع الهلال الخصيب
- ١٠ المبحث الثاني: مشروع سوريا الكبرى
- ١٧ المبحث الثالث: تأسيس الجامعة العربية
- ٢١ المبحث الرابع: الحرب العربية الاسرائيلية ١٩٤٨

الفصل الثاني

العوامل المؤثرة في العلاقات الأردنية المصرية

- ٢٤ ما بين عام (١٩٥٢-١٩٧٠)
- ٢٤ المبحث الأول: الاطار الدولي وأثره على العلاقات الأردنية المصرية
- ٢٨ المبحث الثاني: الاطار العربي وأثره على العلاقات الأردنية المصرية
- ٣٤ المبحث الثالث: الأوضاع المحلية في كل من البلدين

الفصل الثالث

- العلاقات الأردنية-المصرية (١٩٥٢-١٩٦٤) ٥٢
- المبحث الأول : حلف بغداد ٥٥
- المبحث الثاني: العدوان الثلاثي على مصر ٦٣
- المبحث الثالث : الاتحاد العربي ٦٨
- المبحث الرابع : الوحدة المصرية-السورية ٧٤

الفصل الرابع

- العلاقات الأردنية-المصرية (١٩٦٤-١٩٧٠) ٧٩
- المبحث الأول : مؤتمر القمة العربي الأول ٨٠
- المبحث الثاني : الحرب العربية: الاسرائيلية ١٩٦٧ ٨٦
- المبحث الثالث : الصدام المسلح بين الجيش الأردني
والمقاومة الفلسطينية ١٩٧٠ ٩٥
- الخاتمة والاستنتاجات ١٠٥
- قائمة المراجع ١٠٩
- الملاحق ١١٧
- الملخص باللغة الانجليزية ١٣٨

الملخص باللغة العربية

العلاقات الاردنية المصرية

(١٩٥٢-١٩٧٠)

بدر صيتان الماضي

اشراف

الدكتور فيصل الرفوع

تبحث هذه الدراسة في العلاقات السياسية الأردنية - المصرية للفترة الواقعة ما بين عام ١٩٥٢ - ١٩٧٠، حيث تميزت هذه الفترة بعدم الاستقرار على مستوى الساحة السياسية العربية بسبب تباين وجهات النظر بين الأنظمة السياسية العربية القائمة آنذاك. وتتبع أهمية هذه الدراسة من محاولتها توضيح العلاقات بين هذين القطرين في فترة شهدت انتهاء عهد الملكية في مصر وتحولها الى النظام الجمهوري بزعامة الرئيس جمال عبد الناصر، وتسلم الملك حسين لسلطاته الدستورية في الأردن.

وقد برز الاهتمام المصري بالأوضاع العربية نتيجة الاحساس من جانب صانع القرار السياسي في مصر بأن مصر يجب ان يكون لها الدور القيادي في المنطقة العربية، وانعكس هذا الموقف على العلاقات السياسية الأردنية المصرية في هذه الفترة فتراوحت بين العداء المطلق بصفة عامة الى علاقات أخوية في بعض من محطات هذه الفترة .

ولاستعراض هذه العلاقة بشيء من التفصيل تمت دراستها من خلال تطور الأوضاع العربية وتفاعلها ضمن النظام الاقليمي العربي، وكذلك تأثر أقطار هذه النظام بما كان مطروحا على الساحة السياسية الأردنية المصرية في هذه الفترة . وقد أثرت الأوضاع الداخلية في كل من البلدين على صانع القرار السياسي فيما كان سائدا في تلك الفترة ، واستطاعت مصر من خلال تبوؤها مركز القلب في تفاعلات السياسة العربية ان تؤثر على صانع القرار السياسي الأردني من خلال اتصالها الاعلامي والدبلوماسي مع التيار الشعبي العربي بشكل عام، والتيار الشعبي الأردني بشكل خاص .

وكان الأردن يسعى دائما الى علاقة وفاقية مع مصر ، وتجنب كل ما يمكن أن يؤدي للصدام بين الطرفين قدر الامكان، حيث خضع القرار السياسي الأردني للرأي العام

الضاغط باتجاه عدم الانضمام لحلف بغداد. ويرغم توتر العلاقات السياسية بين الطرفين الا أن الأردن لم يتوان في دعم مصر أثناء أزمة السويس ليعبر في ذلك عن تطلعه الى اقامة علاقة ودية مع مصر . وكانت الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا تجاوزا على هذا التوجه من قبل الأردن، مما أوجد ضرورة التحالف بين الأردن والعراق لمواجهة ما استجد على الساحة العربية، وقد ساعد في ذلك تشابه النظام السياسي في كل من البلدين .

وجاء مؤتمر القاهرة الأول ليكون فرصة لمحاولة إعادة التعاون بين الأردن ومصر، الا ان هذه الروح لم تستمر طويلا، حيث استثمرت مصر كل المعطيات السياسية والجغرافية للضغط على القرار السياسي الأردني بالرغم من عدم قناعات الأردن بما كانت تقدم عليه مصر .

وكانت الحرب العربية - الاسرائيلية ١٩٦٧ وما بعدها فرصة من جانب الدول العربية ومصر لكي تتفهم صوابية القرار الأردني، الا أن مصر عادت تدريجيا الى محاولة فرض قرارها السياسي على الأردن من خلال الصدام المسلح بين الجيش والمقاومة، لتساعد مصر فيما بعد في فرض العزلة السياسية الكبيرة على الأردن من قبل الدول العربية .

الفصل الأول

أولاً: المنهجية والأطار النظري
ثانياً: الخلفية التاريخية
للعلاقات الأردنية المصرية قبل
عام ١٩٥٢

المقدمة :

ان الكتابة في العلاقات الدولية، وتحليل الواقع السياسي لدول العالم الثالث بكل ما فيها من مؤثرات وضغوط، وانعكاس ذلك على سياستها الخارجية ليس بالأمر السهل، وذلك لتعدد أبعاد البحث والتحيز والغموض الذي يتصف به معظم من كتبوا حول هذه المواضيع .

وتتداخل العوامل التي تجعل من الأوضاع العربية في هذه الفترة فاعلا في السياسة الخارجية المصرية الأردنية ضمن حتمية الحقائق الجغرافية التي جعلت مصر في قلب الوطن العربي، مزورا بضرورة القيام بدور اقليمي فاعل خدمة لتنمية الموارد المصرية، وانتهاء بقيمة العروبة التي اصبحت مصر تحملها كبعد ايدلوجي لحركتها السياسية ضمن اطار النظام الاقليمي العربي، حيث كان الدور المصري يتبلور ويأخذ أهميته البالغة من التأثير فيما يجري ضمن هذه الدائرة من احداث وتطورات .

ان الدارس لهذه المرحلة من تاريخ العلاقات العربية يلاحظ التغيير الكبير الذي أصاب الحركة السياسية للسياسة الخارجية المصرية بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، وتولى الرئيس عبد الناصر الحكم في مصر .

وعند دراسة العلاقات الأردنية المصرية لا بد من اعتماد المنهج التاريخي للتعرف على سلسلة من الوقائع التي كانت تحكم هذه العلاقة، ومن ثم الأخذ بالمنهج التحليلي لتفسير هذه الوقائع والأحداث، لمعرفة نمط العلاقات السياسية السائدة بين الطرفين، وخاصة أن الأردن واجه في هذه الفترة تحديات عدة تمثلت بشكل كبير في البيئة الاقليمية المحيطة وانعكاسها على أوضاعه الداخلية والخارجية، ومساهماتها بشكل فعال في تحديد ورسم سياسته الخارجية، وذلك في الوقت الذي لعبت فيه مصر بزعامة الرئيس عبد الناصر دورا بارزا في تحديد السلوك السياسي الخارجي للأردن، وسلوك صانع القرار السياسي فيه .

وقد استعرضت الدراسة في فصلها الأول تأسيس امارة شرق الأردن وحكوماتها ومجلسها التشريعي، ونمط العلاقات بين البلدين من خلال المشاريع الوجودية التي طرحت قبل عام ١٩٥٢ ومن خلال الحرب العربية الاسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨ .

وتناول الفصل الثاني العوامل المؤثرة التي انعكست على تحديد مستوى العلاقة بين الأردن ومصر في فترة البحث، وكيف أثرت المتغيرات المعنوية والمادية الداخلية والخارجية في الحركة السياسية المصرية والأردنية، والقيود التي شكلت عائقا أمام اتخاذ القرار السياسي الأردني تجاه كثير من القضايا .

وفي الفصل الثالث تم التعرف على مستوى العلاقات السياسية الأردنية المصرية من خلال ميثاق حلف بغداد الذي دعى اليه الأردن لتحقيق مكاسب عسكرية وسياسية واقتصادية، الا أن مصر استطاعت أن تثني الأردن عن دخول هذا الحلف من خلال الضغط الدبلوماسي والاعلامي وعندما وقعت أزمة السويس وتعرضت مصر للعدوان الثلاثي كان الأردن من أوائل الدول العربية السباقة الى دعم الموقف المصري ضد هذا العدوان منطلق في ذلك من موقفه المبدئي وهو ضرورة مساندة الأشقاء العرب. الا أن التوتر السياسي في العلاقة الأردنية المصرية استمر طويلا بعد ذلك، وعندما طرحت مصر فكرة الوحدة الاندماجية مع سوريا وجد الأردن نفسه في عزلة تامة اضطرته فيما بعد الى التحالف مع العراق في الاتحاد العربي الهاشمي، لمواجهة الوحدة المصرية السورية .

وتمت في الفصل الرابع دراسة المؤتمر العربي الأول، حيث تبينت بشكل واضح الحالة الوفاقية التي تميزت بها العلاقة الأردنية المصرية من خلال قيام الطرفين معا بمواجهة المشاريع الاسرائيلية الهادفة الى تحويل مجرى نهر الأردن، ولكن هذه العلاقة الايجابية لم تدم طويلا، وساهم الاعلام المصري والسوري في الاساءة الى الأردن والنظام السياسي فيه، غير أن الحرب العربية الاسرائيلية ١٩٦٧ أعادت العلاقات بين البلدين الى طبيعتها، وسافر الملك حسين الى القاهرة في خضم التوتر، ووقع الطرفان اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين بطلب من الأردن وذلك لمواجهة أخطار هذه الحرب على الأمة بشكل عام والأردن بشكل خاص، علما بأن الأردن لم يكن له رأي في قرار الحرب وفي الوقت نفسه كان الأكثر تضررا منها. وقد دلت الأحداث على أن النظرة الأردنية لما كانت عليه الأوضاع العربية السائدة قبل تلك الحرب كانت واقعية وسليمة. وقد مرت العلاقات السياسية بين البلدين فيما بعد بنوع من الهدوء والاتزان والنظرة المشتركة لمجموعة من القضايا .

وفي نهاية هذا الفصل تمت مناقشة العلاقات بين البلدين أثناء وبعد الصدام المسلح بين الجيش الأردني وحركة المقاومة الفدائية، تلك الحركة التي لم تستطع أن تدرك وأن توازن بين شرعية وجودها على الأراضي الأردنية وبين سيادة الدولة على جميع مؤسساتها سيادة لا يمكن السماح معها بازدواجية القرار السياسي والسلطة السياسية.

المنهجية والإطار النظري :

ان العلاقات بين الوحدات السياسية الدولية لا تعتبر من الظواهر السياسية الحديثة حيث ارتبط وجودها بوجود الوحدات السياسية المستقلة وما ترتب على ذلك من ضرورات التعامل المتبادل بين هذه الوحدات حيث عرف علم العلاقات الدولية بأنه ذلك الفرع الدراسي الذي يحاول أن يفسر الأنشطة السياسية عبر حدود الدولة. (١)

تعتبر الحرب العالمية الثانية نقطة التغير في البحث والاهتمام العلمي في علم العلاقات الدولية بحيث أصبح هذا العلم ظاهرة معرفية تتميز بإطار خاص لها وذلك نتيجة تفاعل الوحدات السياسية وزيادة ارتباطها بحيث أصبحت الدولة لم يعد بإمكانها ان تعيش بمنأى عن الدول الأخرى وتزايد عدد الوحدات السياسية بحيث ساهم ذلك في التأكيد على دور النظرية في علم العلاقات الدولية والذي يستلزم التوصل الى فرضيات نظرية من أجل تحديد وتوضيح طبيعة المتغيرات التي يتناولها البحث وتحدد صلتها ببعضها ببعض ومن ثم يمكن دراسة التاريخ على ضوء هذه الفرضيات من أجل استبان واقعية وكفاية هذه الفرضيات حيث أن التركيز على الأسلوب الاستقرائي أي الأسلوب في التحليل التاريخي المقارن، مما يؤكد العلاقة القوية بين دراسة التاريخ والتظير لعلم العلاقات الدولية (٢).

وللبحث العلمي لعلم العلاقات الدولية يبرز مستويات للتحليل الأول على مستوى النظام الدولي والذي يعتبر أن الوحدات السياسية (الدول) هي أجزاء تؤلف وتشىء كيانا أعم وأشمل من الدولة نفسها والثاني التحليل على مستوى الدولة، ويستند البحث العلمي على جملة من الأساليب الخاصة في تجميع المعلومات فالنماذج الشائعة في دراسة العلاقات الدولية في الوقت الراهن لا بد وأن تغذي بمعلومات تتناسب والعلاقات بين أركان النموذج المراد دراسته ومن هنا لا يمكن الاعتماد على الانتقائية في الدراسة. (٣)

أما أهم مناهج الرصد في العلاقات الدولية فهي :

- ١- المنهج التاريخي أو الرصد المباشر.
- ٢- المنهج التحليلي والذي يهتم بتفسير العلاقات السببية المحتملة بين الأحداث بين واقتراح الفرضيات التفسيرية المتعلقة بأسباب تطور بعض نماذج التفاعلات والتفاعلات المتبادلة في النظام الدولي.

نظرية العلاقات الدولية :

تعرف النظرية كمجموعة من الفروض المتماسكة منطقياً والقائمة على علاقات متبادلة سواء بالنسبة للظواهر الدولية بصورة عامة أو بالنسبة لطبيعة بعض المظاهر الخاصة من مظاهر العلاقات الدولية وبنية هذه المظاهر وعملياتها وهي المظاهر التي تخضع من حيث المبدأ للاختبار التجريبي. (٤)

وهناك من عرف النظرية بأنها مجموعة من المفاهيم والفرضيات والقوانين المترابطة عضوياً ومنطقياً ببعضها والتي تستطيع من خلال هذا الترابط أن تقدم تفسيراً مقنعاً ومحدداً للظاهرة التي نتاولها بالتحليل. (٤)

وعند التطبيق النظري على علم العلاقات الدولية نجد أن هناك بعض الصعوبات والتعقيدات التي قد تبرز بخلاف تطبيقها في مجالات أخرى حيث يتعلق الأمر هنا بمقارنة مناهج أو تقنيات وعناصر نظرية أكثر مما يعبر عن نظرية متكاملة وذلك بسبب حداثة هذا العلم كمجال معرفي مستقل وكذلك لأن تحليل ودراسة العلاقات الدولية يمتاز ببعض التعقيد بسبب سرعة الحركة وخضوع وحدات هذا العلم إلى نوع من المد والجزر في بعض حالات العلاقة. (٢)

نظرية القوة في العلاقات الدولية :

تعرف القوة في العلاقات الدولية أنها القدرة على التحكم والتأثير في تصرفات الدول الأخرى وتشمل القوة السياسات الدولية والموارد الاقتصادية والعسكرية وتستخدم القوة لتوسيع أهداف السياسة الدولية الأخرى فهي ذات أهمية في تأكيد الحفاظ على الذات والأمن وزيادة الهيبة الدولية وتحقيق الكفاية الاقتصادية. (٤)

وتعتبر نظرية القوة من أهم النظريات في تفسير العلاقات الدولية حيث يعتبر MORGENTHAU من أشهر دعاة النظرية والذي اعتبر أن السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة حيث يشير إلى أركان رئيسية وأساسية لنظرية القوة من أهمها أن السياسة تحكمها قوانين موضوعية وإن مبدأ المصلحة عنصر مهم بالنسبة لاعتبارات القوة وإن العلاقة بين المصلحة والقوة هي حصيلة للتاريخ وتغير البيئة وتستخدم القوة لتوسيع أهداف السياسة الدولية الأخرى وللحصول على قيمة نسبية للدول التي لا تزيد من قوتها تصبح

أضعف بالمقارنة مع الدول الناجحة في هذا المجال وكمثال على ذلك ما حدث من تغير على قوة ألمانيا واليابان الاقتصادية بالمقارنة مع قوة بريطانيا وفرنسا (٤)

نظرية القوة وواقع العلاقات الأردنية المصرية :

ان أي نظرية عامة لا يمكن وضع خطوطها الرئيسية أو تصميم معطياتها ومركزاتها وفرضياتها الأولية الا بعد التحديد المسبق والدقيق للمجالات التي يمكن أن يشملها التحليل النظري الذي يجب أن يشمل دراسة حقائق العلاقات الدولية كافة المركبة العناصر والمتداخلة الأبعاد ولكن في مجال بحث العلاقات الأردنية المصرية فان التركيز على الطبيعة السياسية للعلاقات الدولية أي البعد السياسي ومعرفة تأثير الأبعاد الأخرى على مجمل الحركة السياسية مثل الأبعاد الاقتصادية والسكانية والعسكرية.

ولمعرفة التأثير المتبادل في مجال العلاقات الأردنية المصرية كان لا بد من التركيز على :

- ١- الظروف البيئية المحيطة لكل من الأردن ومصر.
- ٢- اتجاهات الرأي العام الداخلي والأحزاب السياسية في كل من البلدين حول العديد من القضايا التي طرحت في هذه الفترة.
- ٣- الظروف الدولية وضغوطاتها وانعكاسها على العلاقات الأردنية المصرية.
- ٤- عوامل التهديد لكل من الأردن ومصر في هذه الفترة .
- ٥- الظروف الإقليمية المحيطة وانعكاساتها على الأوضاع والاتجاهات الداخلية في كل من الأردن ومصر.

ومن هنا يمكن لنظرية العلاقات الدولية أن تحاول الاجابة على فرضيات شكل العلاقة الأردنية المصرية والتي تتركز حول الدور المصري في عهد جمال عبد الناصر في تحديد السلوك السياسي الخارجي للأردن وسلوك صانع القرار السياسي فيه وكيف استطاعت مصر في هذه الفترة تنحية الأردن عن التحالفات مع الغرب وارتباطه بأية احلاف كان يريد تشكيلها وهل ساهمت المتغيرات المتمثلة بالنظام الدولي والنظام الاقليمي العربي على سياساته الدولية والتي فرضتها العلاقة المباشرة مع مصر وهل سعى الأردن لاتباع سياسية وقائية مع الأنظمة العربية القائمة والتي لها علاقة مع مصر لمحاولة تجنب العزلة في العالم الغربي الذي كانت تلعب مصر فيه مركز القلب.

المبحث الأول : مشروع وحدة بلدان الهلال الخصيب

ان المتفحص لهذا المشروع، يجد انه لم يكن جديدا على الساحة العربية، فالمملك فيصل كانت من أهدافه ان يتحقق اتحاد بين سوريا الطبيعية والعراق، وان تتشكل امبراطورية من هذه البلدان، يؤيده في مسعاه هذا الكثير من الوطنيين في البلاد الشامية والعراق وخصوصا الذين شاركوه في قياده الجيش العربي، لتحزير بلاد الشام على اثر اندلاع الثورة العربية الكبرى (٥)

وكانت بريطانيا تبدو وكأنها تشجع العراق وتدفعه لتحقيق هذا المشروع، لأنه يحقق لها مكاسب اهمها: دوام ولاء الهاشميين لها، باعتبارها الحليف القوي والمؤيد لتحقيق هذا المشروع الوحدوي، بالاضافة الى ان هذا المشروع سيعمل على تأجيج الصراع بين الدول التي تحمل لواء الوحدة العربية (العراق والاردن)، وبين الدول التي تؤيد فكرة السيادة الفردية او الدولة القطرية، والحفاظ على استقلالها وسيادتها مثل لبنان والسعودية، وهذا بحد ذاته يشكل خطرا على مستقبل الامة العربية. (٦)

وكانت البدايات الاولى لهذا المشروع، نتيجته لقاءات متكررة بين "توري السعيد" ووزير الدولة البريطاني (كيزي) Kezy، حيث زار "توري السعيد" القاهرة عام ١٩٤٢ والتقى مع الوزير البريطاني، وشدد نوري السعيد على ضرورة مساعدة بريطانيا في ايجاد هذا المشروع على ارض الواقع، وخصوصا بعد تفرد بريطانيا التام بالشؤون العربية بعد سقوط فرنسا. وقد رد الوزير البريطاني على "توري السعيد"، بضرورة كتابه مذكرة في المواضيع التي طرحت اثناء النقاش، وخصوصا مستقبل الدول العربية، يعرب فيها عن رأيه في المشكلات التي تواجه الحليفتين العراق وبريطانيا، ويعرض من خلالها افكاره لحلها. وفي اواخر عام ١٩٤٢ قام الامير عبد الاله الوصي على عرش العراق، بزيارة للقاهرة يرافقه "نوري السعيد"، وتقابلا مع مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر، وتناولت المباحثات بين الطرفين مشروع وحدة بلدان الهلال الخصيب. وقد عرض "نوري السعيد" على رئيس وزراء مصر "مصطفى النحاس" في ذلك الوقت، افكاره ورؤيته للاوضاع السياسية الجديدة لمنطقة الشرق الاوسط، وعرض فكرة وحدة الهلال الخصيب، الا ان مصطفى النحاس تجاهل المشروع مما كان له اكبر الاثر على اجهاض هذا المشروع قبل مولده. (٧)

وبعد عودة نوري السعيد الى العراق عمل بنصيحه الوزير البريطاني (كيزي) Kezy وقام بتقديم مذكرة اليه بتاريخ ١٤ كانون الثاني ١٩٤٣ تحت عنوان (استقلال العرب ووحدتهم - مذكرة في القضية العربية- مع اشارة خاصة الى فلسطين ومقترحات رامية الى حل نهائي) واطلق على هذه المذكرة اسم (الكتاب الازرق) (٨).

وكانت المقترحات التي بعث بها نوري السعيد الى وزير الدولة البريطاني تشير بشكل واضح الى الاخطار التي تهدد الامة جراء المطالبه الصهيونية باثشاء دولة يهودية في فلسطين، ودعم الدول الغربية لها، وطالب نوري بضرورة استصدار تصريح من انكلترا وامريكا توضحان فيه رؤيتهما لمستقبل الاراضي العربية، كما طالب عصبة الامم بضرورة عدم اصدار تصريح يؤيد انشاء الوطن اليهودي، لأن التزام العصبة بذلك سيجعل من السهل التفكير في اعطاء اليهود حكم شبه ذاتي، ليتطور مستقبلا في نطاق ما تسفر عنه المشاورات العربية بشأن الاتحاد ضمن الجامعة العربية، او مشروع سوريا الكبرى. و اشار نوري السعيد في مذكرته، الى ضرورة الالتزام البريطاني بالوعود التي قطعتها على نفسها للشريف حسين بضرورة الوحدة العربية، او جمع البلاد العربية باتحاد عربي، لأن الايام اثبتت عجز الدول الصغيرة. وضرورة تشكيل اتحادات اقليمية بين هذه الدول، لانها تؤلف وحدة لغوية وثقافية واقتصادية واحدة. (٥)

واشار نوري السعيد الى ضرورة عودة فلسطين الى وضعها الطبيعي/ التاريخي كجزء من سوريا ليتمكن بعد ذلك انشاء كيان عربي موحد من دول سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الاردن، وطرح " نوري السعيد" في مذكرته المسائل الاقتصادية لهذه الدول وضرورة التعاون بين الاتحاد الجديد والدول العربية الاخرى، خصوصا الدول العربية التي تم اكتشاف البترول في اراضيها، مما ساعد على منحها موارد اقتصادية لا مثل لها من قبل. وكان " نوري السعيد" ينظر الى الدول العربية الاخرى كمصر والسعودية مثلا، بأن لكل منها مشكلاتها الخاصة، التي قد لا تسعفها للدخول في الاتحاد الجديد، حيث يرى "نوري السعيد" انه على الرغم من عناصر اللغة والدين والعادات التي تقارب دول شبه الجزيرة العربية من العراق، فإن اقتصادياتها مختلفة، ثم إن تعداد مصر يزيد على تعداد دول الهلال الخصيب، كما أن لها مشكلاتها الخاصة مع السودان (٥)

والخلاصة العامة للمشروع هي ان تتوحد سوريا ولبنان وشرق الاردن في دولة واحدة، وأنه يقرر اهالي المنطقة نوع الحكم الذي يريدون، ومن ثم تتحد سوريا الطبيعية

والعراق، وتتضم الى جامعة عربية، وينضم لها من يشاء من الدول العربية، وان يكون لهذه الجامعة مجلس دائم يتم تعيينه من الدول الاعضاء، ويرأسه احد حكام هذه الدول، ويكون هذا المجلس مسؤولا عن الدفاع والشؤون الخارجية والمواصلات وحماية حقوق الاقليات، أما بالنسبة لليهود في فلسطين فيمنحون شبه حكم ذاتي، ويكون لهم الحق في ادارة اقاليمهم، مع الأخذ بعين الاعتبار ان تبقى هذه الاقاليم تحت اشراف الدولة السورية، أما بالنسبة لوضع القدس فهي مدينة لجميع الاديان، وللجميع حق الدخول اليها. (٩)

٤٥٧١٤٤

وتراوحت المواقف العامة من المشروع بين التأييد والمعارضة، وقد رأت الدول المؤيدة أن هذا المشروع سيسفر عنه اتحاد خمسة اقطار عربية، تؤلف بمعونة بريطانيا جامعة او اتحادا اقليميا في منطقة حيوية جدا من العالم، له فوائد في الخطط الاقتصادية والاستراتيجية والدفاعية، كما ان هذا المشروع يقدم فرصة فريدة لبريطانيا للتخلص من مشكلة الوطن القومي اليهودي باعتراف العرب باليهود، واعطائهم فرصة الحكم الذاتي، كما ان هذا المشروع هو النافذة لدخول بريطانيا ويسط نفوذها على سوريا ولبنان. (٥)

ولم تدع الى هذا الاتحاد كبريات الدول العربية مثل: مصر والسعودية للظروف التي ذكرها "نوري السعيد" في مذكرته. ومع ذلك قام نوري السعيد بجس نبض القيادة السياسية في مصر ووجهة نظرها حول المشروع وذلك لما تمثله مصر من حجم سكاني وتأثير سياسي في البلاد العربية، مما سيؤثر على الموقف العربي وينعكس بالتالي على الموقف البريطاني الراض لأي مشروع وحدوي عربي ما لم تكون جميع الدول العربية المعنية موافقة عليه.

لقد أراد "نوري السعيد" ان يعرف وجهة نظر "مصطفى النحاس" شخصيا لأنه اذا ما وافق على هذا المشروع فإنه بالتأكيد سيبدل جهوده التي يتمتع بها من اجل اخراجه الى حيز الوجود، والافانه لابد من البحث عن مخرج او حل آخر يبقى الابواب مفتوحة. الا أن "مصطفى النحاس" لم يول الموضوع الاهتمام الذي كان يتمتع به "نوري السعيد" وذلك بسبب بعد "مصطفى النحاس" في هذه الفترة عن الاهتمام بالقضايا العربية، وكان ذلك سببا في القضاء على المشروع قبل مولده. (٧)

وحاول "نوري السعيد" بعد ذلك ان يستطلع آراء قادة الدول العربية المعنية مباشرة بالمشروع، الا ان محاولاته باءت بالفشل، حيث تذرع السوريون بانشغالهم

بالانتخابات، ولم يستطع الزعماء الفلسطينيون الاجتماع لتشتتهم، واعترض "مصطفى النحاس" على اشراك الهيئات الشعبية التي اقترحها العراق في المؤتمر، حيث اشار "مصطفى النحاس" الى ضرورة ان يقتصر التمثيل السياسي على الهيئات الحكومية. اما السعودية فقد كانت تعارض كل مشروع يمكن ان يطرحه الهاشميون، لخوفها من تزايد نفوذهم في المنطقة او اتحادهم، وهذا ما عبر عنه عبد العزيز ال سعود في رده على مقترحات نوري التي بعث بها اليه طالبا رأيه فيها حول المشروع وذلك في ٣٠ تموز ١٩٤٣. (١٠)

وجدير بالذكر هنا الاشارة الى اهمية مذكرة (الكتاب الازرق) " لنوري السعيد" في تاريخ الوحدة العربية، حيث اعتبرت وثيقة هامة لجميع مداولات ومشاورات الوحدة العربية التي تلتها، برغم انها ايضا كانت البداية لانقسام الرأي بين القادة العرب (٥).

الا ان ما طرحه " نوري السعيد" بقي يمثل وجهه النظر الهاشمية في العراق، وآراء فيصل الاول الى حد كبير.

ومما يذكر في هذا المجال أن بعض المفكرين العرب كان يقول بضرورة الاتحاد والوحدة في هذه الفترة، حيث يؤكد أنه اذا تعذر اتفاق دول الجامعة العربية، فان ذلك يجب ان لا يؤخر قيام الاتحاد الذي يجب ان يقوم على كل حال ولو على مراحل، حتى لو كان بين دولتين كمرحلة أولى، "وهذا ما جرى في جميع احداث التوحيد وفي مختلف العصور والاحداث والبواعث، وكل من يعلق الاتحاد او الوحدة على اجماع الدول العربية، انما يقصد العرقلة او يغفل عن سير التاريخ ومقتضى المنطق والمصلحة" (١١ : ٣٨).

المبحث الثاني : مشروع سوريا الكبرى

كان المفهوم الاردني لمشاريع الوحدة العربية بشكل عام، والوحدة السورية بشكل خاص، ينطلق من أهداف ومبادئ الثورة العربية الكبرى التي قامت من اجل ذلك.

وما الاوضاع التي آلت اليها الامة العربية، من تكريس للتجزئة والفرقة بين اقطارها واقامة الحدود بينها الا نتاجا لما خطط له المستعمر، والاتفاقات التي ابرمتها الدول الغربية من اجل ابقاء الحساسية بين ابناء الامة الواحدة، ومن هنا ركز الموقف

السياسي الاردني الذي مثله الامير عبدالله على ضرورة انكار جميع الاتفاقات والمشاريع الغربية الداعية الى ذلك، وخصوصا تلك التي حاولت تقسيم البلاد الشامية الى وحدات سياسية متعددة، وقد عبر عن ذلك بقوله: " سوريا في اعتقادي هي سوريا الصحيحة- سوريا الكبرى- ديار الشام المعروفة بالتاريخ، وليست سوريا التي يتعارف عليها اليوم بمثل ما خطط المستعمر وجعلها هذا الجزء من سوريا الشمالية فقط" (١٢: ٨٠)

" دوافع وأهداف الامير عبدالله من تحقيق الوحدة السورية"

يمكن اجمال هذه الدوافع بما يلي:-

اولا : الدوافع المستمدة من أهداف الثورة العربية الكبرى ومسايعها الوجدوية، وما نادى به من وحدة وحرية واستقلال، ومن هذه المنطلقات آمن الملك عبدالله ايمانا كاملا بأن لا قوة ولا مستقبل للعرب الا بتوحيد اقطارهم، وان الواجب يحتم عليه ذلك باعتباراه أحد القادة الهاشميين الذين ثاروا من أجل استقلال العرب، ووحدهم (١٣)

ثانيا : رغبة اهالي سوريا، بحدودها الطبيعية في تحقيق وحدة بلادهم أو اتحادها، وقد عبروا عن ذلك في مناسبات كثيرة، مثل المؤتمر السوري العام دمشق ١٩١٩، وقرارات المؤتمر الفلسطيني في دمشق شباط ١٩٢٠، وقرار الثامن من اذار الصادر عن الجمعية التأسيسية للمؤتمر العربي العام المنعقد في دمشق (١٣)

ثالثا : الحقوق الشرعية للامير عبدالله وأسرته الهاشمية في حكم الديار الشامية (سوريا الطبيعية)، واستنادا الى حق دستوري ورد في بنود الدستور السوري، حيث تنص المادة الخامسة منه على ان ينحصر ملك المملكة العربية السورية في الأكبر فالأكبر من أبناء الملك فيصل الاول، وإن لم يكن لاحدهم ابن يكون الملك للأكبر من أقرب عصابة الذكور. (١٣)

من هنا نرى أهمية الدوافع والمبادئ والاهداف التي سعى اليها الملك عبدالله، في مناداته للوحدة العربية بشكل عام والوحدة السورية بشكل خاص، وقد ساهم كل ذلك بشكل فعال في تبلور الفكر الوجدوي لديه، حيث اجتمعت قيم التاريخ وقيم الطبيعة والوعي الثاقب لمصلحة الديار الشامية، ثم مصلحة الديار العربية بشكل عام.

الأسس التي قام عليها المشروع

تبلورت الخطوط الأساسية لمشروع سوريا الكبرى في الاجتماع الكبير الذي عقد في عمان خلال الفترة الممتدة من (٥-٦) آذار ١٩٤٣ عدد كبير من الرجال العاملين في الحركة العربية في البلاد الشامية، حيث عهد الى لجنة شكلت من هؤلاء الى وضع مشروعين عمليين يحققان الميثاق القومي، ويسعيان لتحقيق الاتحاد السوري أو الدولة السورية الكبرى في نطاق الاتحاد العربي العام. (١٤)

و فعلا فقد تم رفع مذكرة الى الملك عبدالله، يتأمل مقدموها ان يتم توحيد الجبهة الوطنية. وبذلت الجهود الرسمية لانقاذ البلاد من السيطرة الفرنسية، وتحقيق ميثاقها القومي في الوحدة والاستقلال، وقد تمت صياغة مشروعين وحدويين من اجل تحقيق هذه الاهداف.

المشروع الاول :

مشروع الوحدة السورية (الدولة السورية الموحدة) والاتحاد العربي.

ويتضمن الاعتراف باستقلال الدولة السورية الموحدة، التي تضم سوريا الشمالية وشرقي الاردن وفلسطين ولبنان، ومع ادارة خاصة في لبنان وفلسطين وذلك لحفظ حقوق الاقلية اليهودية، وإلغاء وعد بلفور أو تفسيره تفسيراً يزيل مخاوف العالمين العربي والاسلامي. أما بالنسبة لشكل نظام الحكم فسيكون ملكياً دستورياً. (٥)

المشروع الثاني :

مشروع الدولة السورية الاتحادية والاتحاد العربي

تقوم في سوريا الطبيعية دولة اتحادية مركزية، تضم حكومات شرق الاردن وسوريا الشمالية ولبنان وفلسطين وعاصمتها دمشق، ويسمي الامير عبدالله رئيساً لهذه الحكومة، ويقوم في هذه الدولة مجلس تشريعي عام منتخب يمثل الأقاليم المتحدة الاربعة. ومن خلال هذا المجلس يتم انتخاب رئيس وزراء الاتحاد، واعضاء السلطة الاتحادية وفقاً لاحكام الدستور، وتعطي الاقلية اليهودية حق الادارة المركزية حفظاً لحقوقها. وتبقى فلسطين - اذا لم تحل قضيتها بناء على ما اتفق عليه مع الحكومة

البريطانية - خارج الاتحاد، ويبقى العرب غير معترفين بالوضع القائم فيها ومثابرين
لألغاء وعد بلفور، وحيال قيام الدولة السورية الاتحادية يصار الى تأسيس الاتحاد
العربي. (١٣)

" المواقف العربية من مشروع سوريا الكبرى "

أولاً: الموقف اللبناني

يمكن القول أن النزعة الاقليمية الانفصالية في لبنان كانت تعد حقيقة واقعة ضد
النزعة الاتحادية العربية، التي تتمثل في جميع الهيئات السياسية في الاقاليم السورية،
وسبب هذه النزعة هو الهيمنة الطائفية المسيحية على مجموع السكان في لبنان، التي كان
هدفها دائما الابقاء على الابواب مفتوحة مع الغرب من أجل التفاهم ونيل الضمانات
اللازمة بعدم الانغماس في المحيط الاسلامي، والسبب في ذلك ان اللبنانيين يرون في
الاتحاد او الوحدة عربية توجها نحو وحدة عربية اسلامية، وهذا يعني تحول المسيحيين
الى اقلية صغيرة في الوسط الاسامي. (١٥)

ثانياً: الموقف العراقي :

ان فكرة قيام وحدة عربية بين اقطار الهلال الخصيب (العراق، سوريا، لبنان،
الاردن، وفلسطين) قد وجدت في ذهن فيصل بن الحسين ملك العراق، كما كانت
موجودة في ذهن الامير عبدالله، فمنذ قدوم فيصل الى سوريا على رأس جيش الثورة عام
١٩١٦، وهو يؤيد فكرة اتحاد هذه الاقاليم، وساعده في ذلك الكثير من الوطنيين في
سوريا والعراق، وخاصة اولئك الذين شاركوا في الثورة. وبعد ان استقرت الاوضاع
السياسية في العراق، وكنتيجة لتنفيذ بعض السياسة وسيطرتهم على ادارة الشؤون
الخارجية، بدأ يتظاهر بمجاراة الأردن في طرح المشروع، دون أن يعلن معارضته في
البداية، وقد اتضح هذا التظاهر بشكل كبير من خلال مساعي "نوري السعيد" الذي كان
على يقين تام ان قيام اي وحدة عربية لا بد من مباركة بريطانية لها من أجل نجاحها،
وخصوصا اذا ما حققت لها مصالحها. وطلبت بريطانيا من "نوري السعيد" ان يضع
جميع مقترحاته بشأن هذا المشروع في مذكرة حتى تكون اساس لفكرة طرح اي مشروع
اتحادي عربي كما ذكر سابقا. (٨)

لقد اخذ الموقف العراقي تجاه مشروع سوريا الكبرى يتصف بالتحفظ، ثم انكرت الحكومة العراقية اي صلة لها بالسعي لتحقيق هذه المساعي، بل سارعت السياسة العراقية الى التنصل من التظاهر بموازرة الملك عبدالله في دعوته الوحودية (١٥)

ثالثا : الموقف السعودي.

يعد الموقف السعودي من اكثر المواقف العربية عداء للمشروع، وذلك لأن عبد العزيز بن سعود اعتقد بأن تحقيق اي مشروع وحدوي بجهود الامير عبدالله وتحت سيطرة الهاشميين، سيساهم في زيادة قوتهم وتقبلهم عند الجماهير العربية، وعندها سيفكر الهاشميون في استعادة ملكهم في الحجاز، وتبرر السعودية معارضتها لهذا المشروع تحت الزعامة الهاشمية بأن قيام مثل هذا المشروع سيخلق نوعا من عدم التوازن، ويخلخل موازين استراتيجية في المنطقة ستضر بالمصالح السعودية (١٦)

رابعا : الموقف السوري.

لقد تعرض مشروع سوريا الكبرى لمعارضة شديدة من قبل الحكومة السورية، واخذت هذه المعارضة تتضح بجلاء بعد مغادرة القوات الفرنسية للاراضي السورية ونيل سوريا لاستقلالها. وجاءت هذه المعارضة على لسان رؤساء الجمهورية السورية الذين تعاقبوا على الحكم، ولم تختلف الساحة البرلمانية كموقف سياسي من هذا المشروع عن موقف الحكومة، فقد تأثر البرلمان كثيرا برأي الحكومة، واستنكر المشروع. وتباينت وجهة نظر الأحزاب حول المشروع، فكان منها المؤيد والمعارض، وبعض هذه الاحزاب طرح مشاريع وحدوية في برامج الانتخابية والحزبية ترضي جميع الاطراف في سوريا الطبيعية. (١٧)

اما على الساحة الشعبية، فقد كان الشعب ينظر الى هذا المشروع بارتياح كبير، وخصوصا أن من يتولى الحكم في سوريا هو من العائلة الهاشمية، وان النظام الملكي ينسجم مع أوضاع البلاد والسكان وطبيعتهم حتى ان زعماء القبائل البدوية والدروز ايدوا دخول الملك عبدالله الى سوريا، وخضوع المناطق للحكم الهاشمي بقيادة الامير عبدالله، وزاد زعماء الدروز من نشاطهم الداعم للمشروع، حيث يذكر Patric Seal (باتريك سيل) ان الامير " حسين الاطرش " دعا الملك عبدالله عام ١٩٤٧ لدخول الجبل واحتلاله

وضمه الى شرقي الاردن، ولكن الحكومة البريطانية قامت بمعارضة الامير عبدالله في ذلك. (١٨)

"الموقف المصري من المشروع"

لم يخرج الموقف المصري عن الاطار العام للسياسة المصرية في ذلك الوقت، تلك السياسة التي ترى أن أي مشروع وحدوي ما هو الا عبارة عن انتزاع لهيبتها، وتحجيم قوتها عربيا واقليميا ودوليا.

لهذا لم تلق الثورة العربية الكبرى من قبل القيادة المصرية الا الاعتراض والاستنكار، حتى ان القيادة المصرية لم تتوان عن اتهام الثورة بأنها وليدة مطامع شخصية، ونتيجة دسائس انجليزية مكشوفة، فاننقدوا الثورة والقائمين عليها، وقد يعود السبب في ذلك الى ان المصريين لم يعانون كما عانى المشرق العربي في الفترات الاخيرة للحكم العثماني. (٥)

وفي فترة طرح المشروع بشكل رسمي من قبل الحكومة الاردنية والامير عبدالله ادلى مصطفى النحاس الزعيم المصري ببيان أمام مجلس الشيوخ المصري بين فيه موقف حكومته من الدعوات العربية التي قام بها بعض الزعماء العرب من أجل تحقيق الوحدة العربية والتضامن العربي. (١٦)

ويلاحظ من هذا البيان أن رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس قد افترض قيادة مصر للحركة العربية، وقد يكون ذلك نتاجا لم اسفرت عنه المعاهدة المصرية - البريطانية ١٩٣٦، التي تبدو فيها بوادر علاقات متميزة بين مصر وبريطانيا، ومن هنا يمكن التكهن بأن بريطانيا قد اتفقت على خطوط عريضة مع مصر في سبيل الدعوة للاتحاد او الوحدة العربية، وان كان الامير عبدالله قد نفى علمه بأي اتفاق من هذا النوع (١٢).

ومع ذلك فقد أصبحت مصر في هذه الفترة مؤهلة للعب هذا الدور، وخصوصا أنها استطاعت ان تلقى القبول والدعم، وخصوصا قيادتها، من بريطانيا التي كانت تفكر جديا انها اذا ما ارادت أن تشرك بلدا عربيا صديقا في مسألة الوحدة، فليس امامها الا مصر، وذلك بسبب الدور المؤثر الذي يمكن ان تلعبه مصر عند الدول العربية، وبسبب مكانة مصر واهميتها في المشرق العربي، ووجود وزارة المستعمرات البريطانية فيها.

وبسبب فقدان العراق لدوره بشكل رئيسي بعد ثورة رشيد علي الكيلاني، وخاصة بعد ان اعلنت بريطانيا ان المقترحات العراقية لم تعد تلقى القبول عند القادة العرب (١:ص٨٢).

لقد بدأ مصطفى النحاس نشاطه الواسع في دعوة الحكومات العربية الى المشاورات من اجل الوحدة او الاتحاد، حتى انه اختار، وبصورة بارعة، "نوري السعيد" ليجري المشاورات الاولى معه لكي يوضح له صورة الموقف العام للدول العربية واتجاهاتها، وما يمكن ان يساعد به "نوري السعيد" في عملية المداولة مع الرؤساء العرب (٥).

لقد انطلقت مصر في موقفها المعارض لمشروع سوريا الكبرى من خوفها بأن تحقيق المشروع سيؤدي الى خلق دولة قوية في المشرق العربي تحت زعامة الهاشميين، وهذا سيؤدي الى عزل مصر عن مكانتها المرموقة التي تبحث عنها بين الدول الاخرى.

ولتحقيق هذا الهدف رأت مصر أن مصلحتها تكمن في محاصرة الهاشميين، ومنع تصور اي قوة قادرة على تحديها في المشرق العربي، والمحافظة على الوضع القديم بشكل دول صغيرة ومستقلة تابعة لها، فبدأت بابعاد سوريا أولاً محاولة منعها من الاستجابة للدعوات التي كان يطلقها الامير عبدالله من عمان، او الدعوات التي كانت تصدر من بغداد ايضاً. (١٨)

ولم يكنف الملك فاروق ورئيس وزرائه بذلك فقط، بل سعى وبشكل مستمر الى توثيق العلاقات السياسية مع الزعامات العربية التي لها صلة مباشرة مع المشروع سواء جغرافياً أم سياسياً من اجل تشكيل جبهة مناوئة للتوجهات الهاشمية الوجودية مثل عبد العزيز بن سعود و شكري القوتلي. (١٩)

التحرك المصري لإجهاض هذا المشروع بعد الانقلاب الذي جاء بحسني الزعيم الى الحكم في سوريا عام ١٩٤٩ فقد كان من اكبر المتحمسين للمشروع، ولكن لم تمض سوى ايام على الانقلاب حتى اعرض الزعيم عن عمان ودعواتها واتجه الى مصر والسعودية، ويرجع ذلك الى الضغط الكثيف الذي مارسه السعودية ومصر عليه لابعاده عن الاردن والعراق، وبرز ذلك في تحركات " عبد الرحمن عزام " امين عام الجامعة العربية مع المسؤولين والوطنيين السوريين الذين كانوا موجودين في مصر، ومع رئيس ديوان الملك " عبد العزيز بن سعود" حيث تم الاتفاق على ارسال وفد الى دمشق من اجل دراسة الاحوال فيها ومراقبة الوضع عن كثب. (٢٠)

ومن هنا نجد ان الحكومة المصرية قد كرست جهودها من اجل ايجاد سوريا عن الاردن والعراق، ووقفت في كل مناسبة موقفا معاديا تجاه المساعي الاردنية الوجودية، ولم تكف بذلك، بل اخذت تكيل التهم للملك عبدالله للتقليل من قيمة مساعيه القومية، ووجهت الصحف المصرية الى الهجوم على الملك عبدالله باعتباره خائنا للقضية العربية. (١٢)

وهكذا نتبين أن مصر كانت من اكثر الدول العربية عداء للمشروع، ومعارضة لمساعي الامير عبدالله، واستخدمت الوسائل والامكانيات الرسمية وغير الرسمية كافة لوقف تحقيق هذا المشروع، وذلك لأسباب ذكرنا أولها، وهو خشية مصر من انتقال الزعامة الى الدولة المقترحة.

أما السبب الثاني فهو ان تحقيق مساعي الامير عبدالله الهادفة الى الوحدة في اطار ما يسمى مشروع سوريا الكبرى وتوحيد الاقاليم العربية في المشرق العربي سيعمل على زيادة سكان هذه المنطقة، وسيضاعف عددهم، بالاضافة الى انها تعد من أخصب المناطق الزراعية في حوض البحر المتوسط مما سيجعلها محط انظار رؤوس الأموال والمستثمرين، وستكون ايضا محط انظار العالم الخارجي، يضاف الى ذلك ان مصر تعتمد في مواردها على اسواق بلاد سوريا الكبرى، واذ ما انجز المشروع فان هذه البلاد ستكتفي ذاتيا، وينعكس ذلك سلبا على مصر.

المبحث الثالث : تأسيس الجامعة العربية.

تباينت مواقف الدول العربية أثناء مشاورات تأسيس الجامعة العربية، وظهرت سياسة المحاور التي تجمع بين اطراف معينة ضد اطراف اخرى، ومما عزز هذا التباين عدم وصول القادة العرب الى القناعة بإمكانية تحقيق الجامعة لأي مسعى يمكن ان يساهم في بلورة القضايا العربية، وتحقيق الحلم العربي بتوحيد اقطار الوطن العربي كافة. يقول الامير عبدالله في هذا الصدد: " ان مسألة ايجاد وحدة عربية او اتحاد عربي مسألة موهومة وخطيرة، وان من واجب عمان وبغداد السعي للسير على سياسة هاشمية موحدة مع صرف المساعي للقضاء على من يريد اخراج القضية العربية عن مبادئ النهضة الأولى". (١٢ : ١١٥)

أما عبد العزيز سعود فلم ير ان هذا الاتحاد بين الاقطار العربية سيحقق طموحات الامة بسبب النزاع بين الحكومات. ومع ذلك فقد ارسل مندوبيه لحضور مشاورات التأسيس، هادفا من وراء ذلك تطويق اي مشروع وحدوي يمكن ان يحقق رغبات الهاشميين في عمان أو بغداد، ولكنه في الوقت نفسه كان ينظر الى مسألة الوحدة العربية على أساس انها ستحقق نوعا من التكامل والتعاون الاقتصادي بعيدا عن الدوافع السياسية. (٥)

واسفرت المناقشات الاولى لقضية الوحدة عن بروز محورين عربيين يتركز كل منهما على نظرية محددة لمسألة الوحدة : يرى أولهما، وهو محور الأردن - العراق ضرورة تحقيق الوحدة العربية بزعامة هاشمية ولو على مستوى سوريا الطبيعية والعراق، بينما يرى المحور الآخر الذي تمثله السعودية ولبنان ضرورة تحقيق السيادة الفردية والاستقلال الداخلي لكل الدول العربية، وعدم التدخل في الشؤون الخارجية لأي دولة. (٧)

وكانت الحسابات السياسية لمصطفى النحاس تفرض عليه ان يرفض المشاريع الهاشمية، والتمحور حول محور عمان بغداد، ويتجه الى المحور السعودي اللبناني. وذلك لان مصر ادركت اين سيكون موقعها اذا ما تحققت الاماني التي طرحها الهاشميون في قضية الوحدة العربية. (٧)

من هنا نجد ان مصطفى النحاس استطاع ان يلتقط الاشارات البريطانية الهادفة نحو تأسيس اتحاد عربي يقوم على اساس احتفاظ كل دولة بكيانها السياسي والاقتصادي. والذي اعتبره الامير عبدالله ضربة لمشروع سوريا الكبرى الذي دعا اليه، ومشروع الهلال الخصيب الذي دعا اليه نوري السعيد. (٢١)

ومع اليقين الثابت والقناعات الراسخة للأمير عبدالله بما ستسفر عنه مشاورات تأسيس الجامعة العربية من ترسيخ للقطرية والابتعاد عن الهدف الحقيقي، الا انه بعث برئيس وزرائه توفيق ابو الهدى في آب ١٩٤٣ الى مصر من اجل التشاور في قضية الوحدة. وتباحث ابو الهدى مع مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء المصري، وكانت التعليمات لرئيس الوزراء الاردني واضحة ومحددة، وهي ان اي اجراء يهدف الى الوحدة العربية سيكون منقوصا اذا ما كان هناك اتحاد بين البلاد الشامية، يحقق استقلالها وسيادتها ويخلصها من عقدة الانتدابات الاجنبية. (١٩)

ولقد حاول توفيق ابو الهدى اقتناع مصطفى النحاس بمشروع سوريا الكبرى كمشروع وحدوي يضم الاقطار الشامية، وضرورة سعيه لتحقيق هذا الحلم لما لمصر من اهمية قيادية وتأثير مباشر على القرار العربي. وأكد ابو الهدى ان هذه الوحدة ستعكس ايجابيا على الاقاليم السورية التي ترغب في الوحدة فيما بينها، حيث ان الفلسطيني يرغب في الوحدة خشية الخطر اليهودي، والسوري لتتسع مملكته ويقوى كيانه، والاردني حتى لا يبقى بلده صغيرا ويعتمد في نفقاته على الانجليز. (٢٢)

وأكد توفيق أبو الهدى في محادثاته مع مصطفى النحاس على ضرورة وحدة البلاد الشامية، ومد جسور التعاون والتكافل بين هذه الاقطار العربية لتخرج من العزلة، وتتخلص من قيد الانتداب والخضوع للأجنبي، وكان الاردن يرى أن مصر لديها امكانية تحقيق ذلك للنقل السياسي والاقتصادي الذي تمتع به، وامكانية تأثيرها على القرار العربي والقوى السياسية العربية. ولكن سياسية الملك فاروق خذلت الامير عبدالله، وحاول المصريين جاهدين للبقاء على الوحدات العربية كأجزاء صغيرة، وعدم الوصول الى كتلت عربية قوية يمكن ان تؤثر على وضع مصر القيادي والمكانة الدولية التي تتبوأها. (١٢)

وسارت المناقشات العربية بصورة سريعة في سبيل توحيد الدول العربية تحت مظلة الاتحاد العربي أو الجامعة العربية، وكان الامير عبدالله واضحا من البداية، ولم يرغب في ان تقوم هذه الوحدة بطريقة ارتجالية، حيث يقول في هذا الصدد: "الجامعة العربية صوت فاه فيه نوري السعيد، وتلقفه مصطفى النحاس، وأيده انتوني أيدن، فهي جراب ادخل فيها سبعة رؤوس: اليمن والعراق وسوريا ولبنان وشرق الاردن ومصر بصورة عجيبة جدا وفي هذا يتجلى للامة العربية التسابق العجيب بين دولها السبع تسابق مقيد ومطلق اما قيد احتلال واما قيد عهد واما قيد جهالة، وفي نظر الدول نفسها نعم الحجاب الساتر لما يريدون كتمه، ونعم التمدح غير المجدي بما يريدون اذاعته، وظن الغريب الراضي عن هذه الجامعة انها ستكون خير اداة لدوام الانتداب، ودوام الاحكام العهدية، واني تارك لغيري تفسير الظنون". (١٢ : ١٢٠)

ومن هذا النص الصريح والواضح للامير عبدالله وللرؤية الثاقبة التي كان يتمتع بها، نستطيع ان ندرك ان الموقف الاردني تجاه قيام الجامعة العربية كان حذرا، حيث لم يأمن النوايا التي تحدثت عن ضرورة انشائها، ولم يأمن كذلك مستقبلها ومستقبل التعاون العربي من خلالها، حيث يعطي تشكيل الجامعة الانطباع الحقيقي لأوضاع الدول العربية،

والتي كان معظمها تحت الانتداب والوصاية الاجنبية. وتشكيل الجامعة بهذا الصورة الفردية العجيبة سيمكنها من ان تكون اداة للمستعمر من اجل ترسيخه في البلاد العربية، وسيكون ذلك على حساب المصالح القومية العليا، وعلى اساس تكريس التجزئة بين اقطار الوطن العربي الواحد.

يضاف الى ذلك ان موقف الامير المعارض لانشاء الجامعة انطلق ايضا من رفضه لدور الزعامات التي لعبت دورا مهما في ايجاد الجامعة. حيث يذكر في هذا المقام " ان مصطفى النحاس زعيم مصر قليل في معلوماته بالنسبة لدول العرب، لأن الجدل بين الوفد والاحزاب الاخرى في مصر صرفه عما سوى مصر، اما عبد الرحمن عزام الذي تولى منصب أمين سر الجامعة فهو مصري الجنسية، وهو ممن لا يتأخر في تحطيم اي شيء يعترضه لتحقيق مصلحة مصر" (١٢ : ١١٧)

وكان للامير موقف ايضا من ان تكون القاهرة هي المقر الرئيسي للجامعة، وتساءل لماذا لا تكون دمشق او بغداد أو بيروت مقرا لهذه الجامعة، وعندما سمع الملك فاروق بموقف الامير هذا قال أجد علي ان اجعل القاهرة مقرا للجامعة العربية، وعاصمه للخلافة الاسلامية ايضا (١٢).

من هنا نجد ان الموقف الاردني كان متشائما في نظرتة لمستقبل العلاقات العربية العربية تحت هذا الاطار، وكان الامير عبدالله يدرك تماما ان الجامعة ستشهد خلق محاور سياسية هدفها محاولة احباط اي مشروع هاشمي وحدوي، وكان يرى ان تشكيل الجامعة ما هو الا فرصة للتقارب السعودي السوري المصري وتوحيد مواقفهم ضد الاماني والرغبات التي كان يأمل بتحقيقها.

لقد نشأت الجامعة العربية نتيجة تفاعل عقيدة النظام الاقليمي العربي مع البيئة الدولية ومع هياكل النظام العربي. فالتيار القومي عند الشعب العربي كان متناميا ومتصاعدا ودافعا نحو قيام وحدة عربية ترضي تطلعات اجيال الامة العربية. يقابل ذلك قوى استعمارية متربصة تسعى - بالاشتراك مع بعض النظم العربية القائمة آنذاك - للتعجيل بانشاء شكل من أشكال التنظيم الاقليمي يحتوي تطلعات هذا التيار دون ان يحققها. (٢٣)

وتحت الضغط الخارجي وبسبب تمسك الحكومات العربية بمبدأ السيادة الفردية، تم وضع ميثاق الجامعة العربية الذي لم يحقق ما كان يطمح اليه ابناء الامة، ولم يرق الى

مستوى وعيهم القومي. وقامت الجامعة، وقامت معها أزمة الثقة الحادة بينها وبين الرأي العام العربي ولا تزال. (٢٣)

المبحث الرابع : حرب ١٩٤٨ بين العرب واليهود ومستوى العلاقات الأردنية المصرية.

ارادت بريطانيا برحيلها عن المنطقة في نهاية الاربعينات ان تحدث نوعا من الخلل في البنية السكانية والسياسية لهذه المنطقة، حيث غادرت دون ان تحسم الوضع نهائيا بين العرب واليهود، وهذا يعني تحقيق الحلم الصهيوني لاقامة دولة اليهود على ارض فلسطين، واخذ اليهود يتجاهلون الوجود العربي في فلسطين ويحصرّون العمل في مستعمراتهم بالعمال اليهود، واشتروا مساحات كبيرة من الاراضي، وكانوا يطردون الفلاحين من اراضيهم الجديدة ليحل محلهم المهاجرون الجدد. (٢٤)

والعرب من جهتهم سعوا الى احتواء هذا الجسم الغريب الذي بدأ يفرض وجوده، بمحاولة تقديم حل بديل لقرار التقسيم الذي أصدرته هيئة الامم، ووافقت عليه معظم الدول، حيث تنشأ دولة عربية يعيش اليهود عليها كأقلية لهم حقوقهم كاملة، الا ان الوكالة اليهودية المدعومة من الغرب لم ترض بهذا الحل، بل فتحت ابواب الهجرة اليهودية الى فلسطين. وكانت ردود الفعل العربية عنيفة جدا ضد قرار التقسيم الذي اتخذته هيئة الامم، وجوبه القرار بموجه عارمة من الغضب من قبل الجماهير العربية في كل مكان. (٢٤)

وكان من المستغرب ان تتلقى عاصمة اكبر قطر عربي قرار التقسيم الصادر عن هيئة الامم بكثير من الهدوء، حيث لم يكن ينظر النظام السياسي المصري في هذه الفترة الى القضية الفلسطينية بعين الاهتمام بقدر ما كان يطمح الى رحيل الانجليز عن قناة السويس، والاتحاد مع السودان تحت التاج المصري، فقد كان "محمود النقراشي" رئيس الوزراء المصري ابعد الناس رغبة عن ان يزج الجيش المصري في حرب فلسطين. (٢٥)

الا ان الحملة الاعلامية الكبيرة فيما بعد، والتي قادتها الوسائل الاعلامية الوطنية المصرية الهبت المشاعر والعواطف لدى الشارع العربي بشكل عام والشارع المصري بشكل خاص من اجل التدخل وطرد اليهود من الاراضي العربية. وفي ايار ١٩٤٨ طلب محمود النقراشي من مجلس النواب الموافقة على اشتراك مصر في حرب فلسطين، ولما

لم يعترض أحد من اعضاء المجلس تعهد بأن يتحمل المسؤولية حول استعدادات الجيش للاشتراك في القتال. (٢٤)

وجاء الموقف الاردني ازاء اتخاذ مصير قرار دخول الحرب الى جانب الدول العربية حذرا، حيث كان الملك عبدالله يعرف جيدا قدرة الجيوش العربية وعدم استعدادها لخوض مثل هذه المعارك، يقول في مذكراته " ان التظاهر العسكري والقرار المرتجل في ادخال قوات قرر رؤسائها انها كانت غير كافية، كما ان القيادة وجدت اسما لا فعلا، ولم يسمح للقائد العام بتفتيش ما قيل انه تحت امرته من قوات" (١٢ : ١٢٠)

ولم يكن الاردن يريد ان يزوج بالجيوش العربية غير المستعدة في معركة خاسرة، لان ذلك سينعكس سلبا على القضية الفلسطينية حاضرا ومستقبلا، وعلى القضية العربية بشكل عام، وخصوصا ان الجيش الاردني في هذه الفترة لم تكن قيادته عربية بل انجليزية، فقد كان بقيادة كلوب الذي لم يعط اوامر لضباطه وجنوده باختراق خط التقسيم الذي يفصل بين العرب واليهود. (٢٤)

وقد زحفت الجيوش العربية في معركة كان قائدها الملك عبدالله الذي يعرف سلفا انها خاسرة، ولكن يبدو انه لم يكن بالامكان اكثر من ذلك، لأن اي رفض اردني للتحرك العربي سيفسر بالتخاذل والتهاون تجاه القضية الفلسطينية. وكان الملك عبدالله يعرف جيدا المستوى العام للجيوش العربية ومستوى تسليحها وعدم جاهزيتها أمام قوة يدعمها الغرب، ولا يستهان بتدريبها وتسليحها ومن هنا يفسر الموقف الاردني بالواقعية تجاه حرب ١٩٤٨، بينما كانت غالبية القرارات العربية التي صدرت تعبر عن الارتجال، وعدم الاستعداد، وعدم المعرفة بمعطيات القضية بشكل عام.

ومن هنا جاء تأسيس الامارة الاردنية، لتكون النواة التي ينطلق منها الشعب العربي نحو الوحدة والتعاون، فطرح الامير عبدالله الافكار والمشاريع من اتحاد ابناء الامة الواحدة، ولم يتوان عن التفاعل مع كل ما يعود على هذه الامة بالنفع والصالح العام.

وتحرك الامير عبدالله نحو هذه الاهداف مستمدا مبادئه من فكر الثورة ومساعدتها الوجدانية، وما نادى به من حرية واستقلال، راغبا في تحقيق الحلم العربي الوجداني، يشجعه في ذلك رغبة اهالي المنطقة في وحدة بلادهم.

الا ان هذا الاندفاع الوطني نحو ابناء الامة لم يجد التجاوب الكافي من قبل الزعامات العربية القائمة آنذاك، وخصوصا في مصر والسعودية.

ولم يخرج الموقف المصري من أي مشروع وحدوي طرحه الامير عبدالله عن الاطار العام للسياسة الخارجية المصرية المبني على تحجيم مركزها عربيا واقليميا، بل تعدى الموقف المصري ذلك، محاولا الوصول قدر الامكان الى الزعامات الوطنية التي كانت تشارك الامير عبدالله رأيه من اجل تتيهم عن ذلك، واقناعهم ان هذه المشاريع ما هي الا نتيجة مطامح ومطامع شخصية للهاشميين.

ان تأسيس الجامعة العربية وما سبقها من مشاورات عبرت عن الرغبة والتفكير الاستعماري عند البريطانيين، الذي يهدف الى محاولة تطويق واحتواء الرغبات الهاشمية الساعية الى توحيد الامة، وكان الموقف الاردني متشائما من مستقبل العلاقات العربية - العربية تحت اطار الجامعة العربية لانها جاءت من أجل تكريس السيادة الفردية للدول العربية، ولم يتمكن الاردن من الخروج عن المسار العربي نحو تأسيس الجامعة لكيلا يفسر موقفه ضمن اطار الاتهامات التي كان ينعت بها الاردن وقيادته.

ومن ثم جاءت النكبة التي حلت بالامة العربية نتيجة غياب الوعي الكامل بضرورة الوحدة او الاتحاد حيث استطاعت العصابات الصهيونية بمساعدة الدول الاستعمارية انتزاع جزء مهم من فلسطين ليكون النواة لتشكيل الدولة اليهودية، وكان الموقف الاردني يقوم على ضرورة رفض اي اجراء عشوائي او متعجل، لان الامير عبدالله كان يعرف تماما قدرة الجيوش العربية، وعدم تأهيلها التأهيل الكافي لردع اليهود، واضطر الاردن ايضا لمسايرة القرارات المرتجلة للحكام العرب، وخصوصا حكام مصر اكبر دولة عربية، ورضخ للرغبة العربية غير البريئة، حيث تولى قيادة الجيوش العربية التي انهزمت امام القوات الصهيونية.

من هنا نلاحظ التقاطع الحاد الذي ساد بين السياستين الاردنية والمصرية، هذا التقاطع الذي جاء نتيجة لما يدور في فكر صانع القرار السياسي في كل من البلدين.

الفصل الثاني

العوامل المؤثرة في العلاقات
الأردنية المصرية (١٩٥٢-١٩٧٠)

المبحث الأول: الاطار الدولي

تتأثر السياسة الخارجية لأي دولة بغيرها من الدول، وبالمحصلة العامة لطبيعة النظام السياسي السائد في زمن تنفيذ تلك السياسة، والواقع ان تأثر الوحدات السياسية بالمتغيرات الخارجية يعتمد في مقداره الأكبر على ادراك صانع القرار السياسي أو على رؤيته للسياسة الخارجية الناشئة عن ذلك الادراك، ونقديره لمدى خدمة النظام السياسي الدولي لاهدافه او خطورته عليه (٢٦).

وتنقسم الدول عادة الى مجموعتين من ناحية توجهاتها السياسية الخارجية انطلاقاً من رغبتها او عدم رغبتها في تغيير الوضع الراهن في النظام الدولي، فبعض الدول توجه سياستها الخارجية نحو المحافظة على ما هو قائم في النظام الدولي، بينما تتبنى دول اخرى توجهها هدفه احداث تغيير في النمط السائد للعلاقات الدولية، وذلك يعتمد بالتاكيد على ما يتوفر للدولة من امكانات تتيح لها تحقيق رغبتها (٢٧).

وقد شهدت هذه الفترة تحولات دولية مهمة، حيث بدأ النظام الدولي ينتقل من نظام القوى الذي دمرته الحرب العالمية الثانية الى نظام القطبين الذي افرزته اتفاقيات الحلفاء، حيث امتازت فترة الخمسينات والستينات بما عرف بالثنائية الجامدة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي، وتأثرت السياسة الخارجية لكل من مصر والاردن بهذه الافرازات الدولية (٢٨).

لقد تميز النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية بخصائص رئيسية حددت معالم الوضع الجديد، فقد بدأت ظاهرة الاستقطاب، وطفرة الحركات القومية، ومشكلة التخلف الاقتصادي وارتباطها بظاهرة التحرر القومي، وتطور المنظمات الدولية من حيث زيادة عددها واتساع نطاقها الوظيفي كأداة مهمة للدبلوماسية الجماعية التي أصبحت تحتل مكاناً بارزاً في ادارة العلاقات الدولية. (٢٨)

وتظهر اهمية تأثير التحولات الدولية في هذه الفترة على النظام العربي، والذي بدأ يتشكل بعد عام ١٩٤٥، اذ يلاحظ ان المنطقة العربية لم تكن تابعة لأي من القوتين العظميين، وانما لقوى اخرى بدأت تخسر مواقعها على النظام الدولي. (٢٣)

وادي هذا الوضع لان يتشكل النظام العربي في ظل تحولات دولية مهمة، ففي البدء كانت وحدات النظام الدولي الرئيسية تتلمس طريق المستقبل بعدما استطاع الاتحاد

السوفيتي تفجير قبلته الذرية الاولى برغم خروجه منهك القوى. من الحرب العالمية الثانية، وبالنسبة لقواعد النظام الرئيسية السابقة مثل بريطانيا وفرنسا، فقد كانت تتصور ان لها دورا في النظام لا يقل عما كان عليه الوضع قبل الحرب الثانية، أما الولايات المتحدة فقد خرجت يتجاذبها الواقع الجديد المبني على النصر وحيازة القوة النووية من ناحية، وضعف حلفائها الجدد من ناحية اخرى (٢٣)

وسرعان ما توالت الاحداث الدولية، وكانت البداية في البلقان، واشتدت الضغوط السوفيتية على تركيا وايران، وتفاقت الازمة في برلين، حتى استطاع الاتحاد السوفيتي ان يضع نفسه الى جانب الولايات المتحدة كقوة عسكرية اولى في العالم، وهنا تحددت ملامح النظام الدولي بشكل رئيسي، اذ اصبح على قمته قوتان لا منافس لهما: الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وبدأت الاخيرة بممارسة دور نشط وفعال لسياسة الاحتواء وخصوصا في منطقة الشرق الاوسط وتحديدا في المنطقة العربية، مستندة في ذلك الى تاريخ استعماري اوروبي غربي طويل، ودعت الى اقامة المشاريع الدفاعية العسكرية عن منطقة الشرق الاوسط، واقامة حلف مركزي، محاولة بذلك رسم حدود المنطقة لمصلحة نظام شرق اوسطي، يسهل التعامل الامني والاقتصادي معه، وذلك بادخال دول المنطقة ضمن هذا النظام خصوصا بعدما قامت في قلب المنطقة اسرائيل كدولة غير عربية. (٢٣)

وفي ضوء ذلك اختلفت توجهات كل من مصر والاردن الخارجية في هذه الفترة، وتباينت الرغبات السياسية لكل من البلدين في محاولة الاقتراب او الابتعاد عن النظام الدولي الذي ينشأ، فبينما رأت مصر في قيادتها الجديدة ضرورة التغيير في نمط العلاقات السائدة مع المحيط الدولي، لم يرغب الاردن في تغيير توجهه السياسي رغم شدة الضغوط العربية والمحلية عليه.

لقد كان الرئيس جمال عبد الناصر في هذه الفترة من القيادات التي سعت الى ادخال تغييرات جذرية على النظام الدولي من خلال المطالبة والسعي الى التخلص من الاستعمار بجميع اشكاله، وتحقيق التوازن بين الشعوب من خلال مراجعة عقود الامتياز مع الدول المستعمرة، ورفع اسعار المواد الخام، وتعديل ميثاق الامم المتحدة ليتلاءم مع التطورات الدولية، وأخيرا نزع السلاح بشكل كامل ونهائي. (٤)

وكانت هذه المطالب تتفق مع إدراك الرئيس عبد الناصر لطبيعة النظام الدولي، وتحسسه للمتغيرات التي افرزتها الحرب العالمية الثانية، ولذا فإن سعيه لتغيير النتائج

التي ترسبت على تلك المتغيرات كان نابعا من اعتقاده بضرورة صيانه الاستقلال الوطني السياسي لمصر من جهة، وقيامها بالدور القيادي لمختلف الدوائر التي تحيط بمصر والتي تتداخل مع بعضها بعضا من جهة اخرى (٢٧).

ان ما تبلور في ذهن الرئيس عبد الناصر في نظريته للنظام الدولي، انه انما يفتقر الى التوازن السياسي، وانه نظام صراعي فوضوي، فالبيئة الدولية تسودها الحرب الباردة، والصراع بين القوى الكبرى سببه التنافس ومحاولة الاحتواء ومد النفوذ من قبل هذه القوى الى مناطق بعيدة، من خلال سياسة الاحلاف العسكرية وسباق التسلح وسياسات استعمارية تقليدية وجديدة في مواجهة حركات التحرر الوطني، والى عدم اكتراث الدول الكبرى بتزايد الهوة بين العالم الثالث والعالم الفقير. (٢٩)

ومن هنا حاولت مصر ان تتحرك في سياستها الخارجية ونظرتها الى البيئة الدولية ضمن دائرة جديدة هي الدائرة الحيادية، وقد ظهر هذا التوجه السياسي الجديد لمصر بعد ان شاركت في تأسيس حركة عدم الانحياز التي ظهرت الى الوجود بانعقاد مؤتمر باندونج ١٩٥٥، وانتهاج مصر لسياسة الحياد الايجابي، وكانت وراء رفضها الشديدي لاي شكل من اشكال الاحلاف مع الدول الاستعمارية وخاصة في المنطقة العربية (٤٤:٤٥). وكانت سياستها هذه احدى الاسباب الرئيسية لتقاطعها مع السياسة الخارجية الاردنية في هذه الفترة.

وبعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ سعى الاتحاد السوفياتي الى صداقة مع الدول العربية محاولا فك الحصار المفروض عليه من الغرب، ونجح في استمالة مصر وسوريا اليه من خلال الدعم والمساعدات العسكرية المقدمة اليهما، وبالمقابل كان القلق الامريكي على المصالح البترولية في المنطقة العربية سببا في توطيد علاقاتها ببعض الدول العربية مثل السعودية والعراق. (٢٧)

وكان لرغبة امريكا في دعم الكيان الصهيوني وحمايته اثر في تكثيف تواجدها وعلاقاتها في المنطقة لتخفيض الضغط على الكيان الصهيوني، ذلك الضغط الذي بدأ يتزايد مع تزايد النفوذ السوفيتي وارتفاع اسهمه بعد عدوان ١٩٥٦، وبعد غياب القوات البريطانية عن المنطقة اثر الجلاء عن السويس والاردن ١٩٥٧م (٢٧)

ومن منطلق المصالح السابقة، ولحاجة الاردن للمساعدة، وقلقه من تأثير الاحزاب السياسية الاردنية التي نادى باتباع السياسة المصرية ومعاداة الغرب، دعمت الولايات

المتحدة مواقف الملك حسين وأيدته في الكثير منها، وكان من أهم مقومات هذه العلاقة المميزة بين الأردن والولايات المتحدة هو محافظة الملك حسين على أقل مستوى من العلاقات مع الاتحاد السوفيتي.....(٣٠).

المبحث الثاني: الاطار العربي

ساهم عنصر القومية العربية في تشكيل النظام الاقليمي العربي بعدما وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، حيث عاشت المنطقة في هذه الفترة مرحلة سادت فيها فكرة القومية، وافرزت مفكرين وسياسيين اعتنق بعضهم فكرة القومية وآمن بها، والبعض الآخر لم يستطيع تجاهلها.(٢٣)

ولم تكن نشأة النظام الاقليمي العربي فقط لان دولا مستقلة او موعودة بالاستقلال قررت انشاء هيئة اقليمية (جامعة الدول العربية)، وانها شعرت بتجاورها وحربتها النسبية في انشاء العلاقات، او تصادف ان هذه الدول المتجاورة تتشابه ثقافيا وسياسيا، وتتقارب في مراحل تطوراتها او تخوفا من التهديد الصهيوني. وانما نشأ هذا النظام نتيجة تفاعل العديد من العوامل التي جعلته مميذا في تركيبته، فالشعوب التي تشكل حجر الاساس لهذا النظام عاشت وتعيش بصفة دائمة على ارضها لعشرات القرون، تتحدث اللغة نفسها، وتدين غالبيتها بالعقيدة نفسها، وفي بعض الاحيان تخضع لنظام الحكم نفسه. ولقد بدأت الحركة القومية في الوطن العربي على شكل تيار سياسي في وقت كانت فيه معظم الدول العربية تخضع للحكم العثماني او للحكم الغربي، وقد مثلت هذه المرحلة البؤرة التي التفت حولها بقية العناصر التي ساهمت في نشأة النظام الاقليمي العربي.(٢٣)

وقد شهدت بدايات تكوين النظام الاقليمي احداثا بارزة ساهمت في تشكيل ملامح هذا النظام نستطيع اجمالها فيما يلي: (٢٣)

أولا : قيام الجامعة العربية في ٢٢ آذار ١٩٤٥ بدءا بالدول العربية السبع: مصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن والسعودية واليمن، لتكون وفقا لما نصت عليه بنود الميثاق بمثابة اتحاد كونفدرالي بين الاقطار العربية للدفاع عن كيانها عامة، وعن سيادة كل منها خاصة

ثانيا : انحسار الوجود الاستعماري الغربي المباشر عن معظم الاقطار في الوطن العربي، وانخراط معظم الوحدات العربية المكونة للنظام للهيئات الدولية مثل هيئة الامم، ومنظمة عدم الانحياز.

ثالثا : دخول الصراع العربي الاسرائيلي في مرحلة حاسمة ومصيرية في اعقاب حرب ١٩٤٨، وعلان قيام دولة اسرائيل التي باتت تشكل الخطر الاكبر الذي يهدد النظام العربي.

رابعا : ظهور وتبلور اتجاهات جديدة في الفكر القومي العربي، وظهور تيارات سياسية وفكرية وعقائدية متعددة، واحتدام الصراعات الحزبية، والقيام بالعديد من الانقلابات العسكرية للاستيلاء على مقاليد الحكم. وتحول بغض الانظمة من ملكية الى جمهورية: مصر ١٩٥٢، العراق ١٩٥٨، اليمن ١٩٦٣.

خامسا: تعرض مصر - التي برزت خلال هذه الفترة كأكبر طرف يقوم بتوجيه مسار تطورات النظام العربي - للعدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ في اعقاب تأميم شركة قناة السويس الذي زامنه تأييد قومي واسع لمصر، حيث كان هناك صدى كبير جدا لهذا التأييد في الوطن العربي ودول العالم الثالث.

سادسا : ارتفاع حدة التفاعلات العربية التي اضفت على النظام العربي صبغة النمو الفوري خلال مرحلة المد القومي العربي في هذه الفترة، واسهمت في شيوع سياسة التمحور لدى الانظمة السياسية العربية حول عدة محاور، وأدت الى تدخل خارجي متعدد الاشكال للتأثير على سلوك الدول الاعضاء في النظام العربي وعلى توازن القوى بينها.

وقد سادت العلاقات العربية خلال هذه المرحلة سمات عدة تراوحت بين الوحدة وعدم الاستقرار والتغير السريع من حال الى حال، والانتقال في بعض الاحيان من النقيض الى النقيض.

سابعا : قيام محاولات في مسيرة التوجه الوحدوي العربي لجعل الايدولوجيا القومية حقيقة قائمة يعيشها الانسان العربي، والانتقال من مجال الاجتهاد النظري والدعوة للقومية العربية الى محاولة التجسيد العملي في شكل تجارب وحدوية، حيث كان الانتقال في ذلك نتيجة تطور اجتماعي وسياسي شهدته المنطقة

العربية، وحدا بقوى اجتماعية وسياسية فيها الى القيام بمحاولات وحدوية عملية، واضفاء طابع شعبي وجماهيري عليها لتعكس آمال وتطلعات الشعوب العربية وقد كانت اولى المحاولات التي خرجت الى حيز الوجود والتطبيق العملي واكثرها دواما وتفاعلا على ارض الواقع خلال هذه الفترة: الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨، التي استمرت حتى ايلول ١٩٦١، وايضا قيام الاتحاد العربي الهاشمي بين الاردن والعراق عام ١٩٥٨م.

ثامنا : وقوع انتكاسات في مسيرة التوجه الوحدوي العربية. حيث انفضت عرى الاتحاد الهاشمي الذي كان بين العراق والاردن في انقلاب عام ١٩٥٨ الذي اسفر عن تحول العراق الى النظام الجمهوري، كما انفصمت الوحدة المصرية السورية. اثر وقوع انقلاب عسكري مماثل في سوريا ١٩٦١، وتعتبر هذه الانتكاسات بداية التقهقر في امكانات النظام العربي جميعها.

تاسعا : وقوع حرب حزيران ١٩٦٧ في ظل تقادم الخلافات العربية كامتداد لانتكاسات العمل القومي والوحدوي العربي، وتعتبر تلك الحرب بداية وصول سلبيات النظام الاقليمي العربي والاطار التي تهدده الى قمتها.

عاشرا: ظهور حركة المقاومة الفلسطينية في منتصف الستينات ممثلة على نحو واضح في منظمة التحرير الفلسطينية، التي انتظمت في اطارها غالبية فصائل تلك الحركة، واكتسبت بعد عقد من الزمن الصبغة الشرعية، حيث اصبحت بموجب قرارات مؤتمر القمة العربي في الرباط عام ١٩٧٤ الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

ومن هنا تأثر نمط العلاقات والتحالفات في النظام العربي بعوامل داخلية وخارجية غيرت فيه وطبعته بطابعها.

فقد اتصف النظام العربي خلال هذه المرحلة بسهولة تأثير اي دولة من دوله في الدول الاخرى، بسبب اشتداد الوعي القومي بين شعوب هذه الدول، وضعف الولاء للدولة القطرية باعتبارها من نتاج التسويات الاستعمارية، واتصف كذلك بيسر الاتصال بين الشعوب العربية، وساهم وجود الكيان الصهيوني، والحرب بين الدول العربية وهذا الكيان عام ١٩٤٨ بنشوء حالة من عدم الاستقرار في الدول المحيطة باسرائيل، إضافة الى ازدياد تدخل الجيش في الامور السياسية في هذه الدول (٣١).

واختلف نمط العلاقات والتحالفات بين الدول العربية عبر سنوات هذه المرحلة بحيث يمكننا ان نميز ثلاث فترات حددها واتفق عليها معظم الدارسين والمهتمين بالبيئة السياسية العربية في هذه الفترة.

الفترة الأولى (١٩٤٥ - ١٩٥٤)

كانت دولتا الاردن والعراق في هذه الفترة تمثلان الدول المحورية المهمة في النظام الاقليمي العربي وقد نشط الملك عبدالله بن الحسين - كما اسلفنا - في دعوته الى وحدة اقطار سوريا الكبرى بحيث تدخل في اتحاد فدرالي مع العراق واتحاد أوسع مع الدول العربية الاخرى، كما سعى العراق بدوره الى اقامة اتحاد يشمل اقطار الهلال الخصيب (العراق، سوريا، لبنان، الاردن، فلسطين) وكان رئيس الوزراء العراقي ثوري السعيد من اكثر المتحمسين لهذا المشروع. وجرت محاولات عدة ايضا في هذه الفترة لاقامة اتحاد بين العراق والاردن. وكان الهاشميون في كل من الاردن والعراق يأملون في تحقيق آمال الامة التي ارتبطت بهم منذ قيام الثورة العربية الكبرى. ووقفت الدول العربية المحورية الاخرى ضد التوجهات الهاشمية في البلدين، للأسباب التي نذكرها (٣٢)

وكان للنظام الدولي اثره الواضح في النظام العربي خلال هذه الفترة، حيث كانت بريطانيا وفرنسا تهيمنان على الوطن العربي بجناحيه الشرقي والغربي، ولكن بعد الحرب الثانية بدأت كل منهما تخسر موقعها تدريجيا، وكانت معظم دول الجامعة العربية مرتبطة بمعاهدات سياسية وعسكرية واقتصادية معهما، مما اثر على درجة التفاعل بين اقطار الوطن العربي داخل النظام الاقليمي العربي. وبدأت الولايات المتحدة التي أخذت موقعها تدريجيا على قمة الهرم في التنظيم الدولي بالاهتمام بالمنطقة العربية من خلال مشاريع الدفاع عن المصالح الغربية، وتقديم الضمانات السياسية والمالية والعسكرية لحماية دولة اسرائيل (٣١)

الفترة الثانية (١٩٥٥-١٩٦١)

ظهر خلال هذه الفترة التنافس التقليدي بين مصر والعراق على رعاية المصالح العربية، واتسمت العلاقة بين البلدين وبين الاقطار الاخرى بالتنافس على زعامة الأمة وقد اتخذ هذا التنافس اشكالا من العنف والتأمر والحرب الاعلامية لم تشهد الدول العربية من قبل.

وبلغت مصر من القوة المادية والمعنوية مبلغا جعلها تتقلد زعامة الحركة القومية العربية، وبخاصة بعد ان ابرمت صفقات الاسلحة مع الاتحاد السوفيتي، وساهمت في انشاء حركة عدم الانحياز وتزعّمها، وبعد ان افشلت حركة العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ كل ذلك ساهم في توكيد الزعامة المصرية مضافا اليها قوة الاجهزة الاعلامية التابعة لها، والاحزاب السياسية العربية الموالية لها والمتحالفة معها (٣٣)

اما العراق فقد نمت امكانياته الاقتصادية والعسكرية، وبذل جهودا كبيرة للوقوف في وجه المد المصري من خلال النظام القائم الرامي الى تغيير انظمة الحكم القائمة في الوطن العربي، الا ان ارتباطاته القديمة ببريطانيا وتحالفاته مع الغرب اضعفت من موقفه، وادت الى عزله. (٣٢)

وكان المد القومي في هذه المرحلة قد بلغ اوجهه، ودفع الحماس الشعبي القوي الحكام العرب الى الاستجابة لداعي الوحدة العربية.

وبلغت مساعي الوحدة العربية ذروتها بوحدة مصر وسوريا وعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة في اشباط ١٩٥٨، وبعد ذلك بسبعة ايام أعلن قيام الاتحاد الهاشمي بين الاردن والعراق، واطن ايضا قيام اتحاد الدول العربية المتحدة بين الجمهورية العربية المتحدة وبين المملكة المتوكلية اليمنية، على ان تحتفظ كل دولة بشخصيتها الدولية ونظام الحكم الخاص بها والمساواة بين مواطني الاتحاد في الحقوق والواجبات. (٣٤)

الفترة الثالثة (١٩٦١-١٩٧٠)

شهدت هذه الفترة تغييرا في التوازنات والامكانيات العربية في النظام الاقليمي العربي، فالبروز السياسي الكبير الذي شهدته الساحة العربية لمصر واجه ضربة كبيرة

بسبب انهيار الوحدة المصرية- السورية، وهذا يعني تراجعاً وتقليصاً للنفوذ المصري، والدور الذي كانت تلعبه مصر في النظام العربي.

وشهدت هذه المرحلة أيضاً انعزالاً محدوداً لمصر، خصوصاً بعد ان أجهضت الفكرة الناصرية القائمة على مواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل/ وامتد العجز في الامكانيات السياسية ليشمل جميع اطراف النظام الاقليمي العربي، وخصوصاً بعد ان شعرت سوريا بأهمية الوحدة بعد تجربتها مع مصر، ولم تلتق مصر وسوريا التي حكمتها عقدة الانفصال الا بعد الضغط السوفياتي، الذي كان يرى ضرورة التلاقي بين الطرفين من اجل الوصول الى ضمانات سياسية اكيدة بعدم استقطابهما من قبل الغرب وخصوصاً الولايات المتحدة. (٣٢)

واستمر التطور السياسي للسعودية في النظام الاقليمي العربي، وبدأ التحسن في امكانياتها السياسية بعد تتحية الملك سعود، وتحسين صورة الحكم السعودي، وكنتيجة أضعف الامكانيات في السياسة المصرية والفشل المصري في انجاز سريع في اليمن تحسنت صورة السياسة الخارجية للسعودية، حيث تطورت الامكانيات الاقتصادية وبدأت الإصلاحات على المستوى الداخلي، وقابل ذلك استنزاف الموارد الاقتصادية المصرية نتيجة تدخلها باليمن. (٢٣)

وتميزت هذه الفترة بالتهديد القادم من النظام الدولي الذي اتخذ صورة الاستقطاب الايدولوجي الحاد داخل النظام العربي بين معسكر الدول التقدمية التي اضحت على علاقة وثيقة بالاتحاد السوفيتي، ومعسكر الدول المحافظة التي دعمت علاقاتها بالولايات المتحدة والمعسكر الغربي، وفي واقع الامر فإن هذا الاستقطاب جاء نتيجة التفاعل بين المتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية بانتهاء الوحدة المصرية السورية والتوجه الاشتراكي للنظام المصري الذي تزعم التيار التقدمي، وبين التنافس الامريكي السوفيتي في المنطقة (٢٣)

وقد جاءت حرب ١٩٦٧ كضربة قاصمة لدولتين رئيسيتين في النظام العربي هما مصر وسوريا، كما كانت ذروة التهديد الذي تعرضت له الاطراف التقدمية في النظام من جانب الولايات المتحدة والمعسكر الغربي عموماً.

المبحث الثالث: (الاضاع المحلية) في كل من الأردن ومصر وتأثيرها على العلاقات الأردنية المصرية

تلعب الاوضاع الداخلية في كل بلدان العالم دورا هاما في صنع السياستين الداخلية والخارجية لكل دولة، وتمثل هذه الاوضاع او المتغيرات المعنوية الجوانب المتعلقة بالاداء الساسي الاجتماعي للدولة، حيث تجسد طبيعة النظام السياسي، ومقدار مشاركة القوى السياسية والاجتماعية في هذا النظام، كما انها تحدد مدى التأثير الذي تمارسه على صنع السياسات سواء الداخلية منها أم الخارجية.

ويختلف تأثير الاوضاع أو المتغيرات المعنوية في صنع السياسة الخارجية على توجه الخصوص من دولة الى اخرى ومن مرحلة تاريخية الى اخرى، وهذا ما يبدو اكثر وضوحا في دول العالم الثالث أو الدول النامية، ومصر والاردن احدي هذه الدول. (٢٩)

أ- مصر:

ولدراسة المتغيرات المعنوية الداخلية في مصر التي اثرت على صنع السياسة الخارجية المصرية لفترة الدراسة، نستطيع ان نحدد ثلاث متغيرات داخلية كان لها أثر واضح في تحديد مسار سياستها الخارجية لهذه الفترة، وهي أيولوجية النظام السياسي، والاحزاب السياسية، وجماعات الضغط، والرأي العام (٢٩). واحاول عند دراسة هذه المتغيرات ان اجيب على السؤال المحوري الخاص بمدى تأثير هذه المتغيرات في السياسة الخارجية المصرية تجاه الاردن؟

أولا: أيولوجية النظام السياسي:

تتعدد مفاهيم وتعريف الايدولوجيا كغيرها من الأدبيات السياسية، الا أن ما يجمع هذا الشعب والتعدد لمفهوم الايدولوجيا هو تأكيدها على كون الايدولوجيات مجموعة آراء وافكار وقيم تهدف الى تنظيم محدد من اجل الوصول الى غاية معينة. (٢٦)

ومن هذا التعريف الشامل نجد ان الايدولوجيا تتطوي على معنى اخلاقي يتحدد بالالتزام بهذه الأفكار والمبادئ وتطبيقها باخلاص. ومن المتعارف عليه ان الايدولوجيا

ترتبط غالبا بالاحزاب العقائدية، وهذا لا ينفي أن تكون للأفراد أيولوجيتهم الخاصة أحيانا. (٢٩)

ان الاحزاب العقائدية ذات الأيدولوجيات الخاصة تستطيع ان تؤثر في النظام السياسي العام وتوجهاته، وخصوصا اذا ما استطاعت هذه الاحزاب ان تصل الى سدة الحكم. فمن هنا نفترض السؤال الآتي وهو: هل كان النظام في مصر أيولوجيا؟ ومن أين يستقى أيولوجيته؟

ان نظرة متفحصة للهيكل التنظيمي للضباط الاحرار المصريين الذي استطاع ان يسقط النظام الملكي في ٢٣ يوليو ١٩٥٢، لم يكن تنظيما سياسيا ذا فكر أيولوجي محدد. لا بل ان عددا من هؤلاء الضباط كانوا ينتمون الى أيولوجيات مختلفة، ولكن جمعهم الرابطة الوطنية التي لم تكن مؤطرة ببرنامج سياسي واضح، وذلك لان عددا منهم كانوا ينتمون لتيارات مختلفة او ميلا او بحكم الضرورة الى عدد من الحركات السياسية التي كانت قائمة ابان فترة العهد الملكي. (٢٦)

لقد حدد القادة الجدد القائمون على الثورة اهدافهم المعلنة، التي لا تشكل أيولوجيا بأي حال من الاحوال لنظام سياسي، وهذه الاهداف هي (٣٥)

مواجهة الاستعمار المتمثل في الجيوش المتواجدة في قناة السويس.

القضاء على الاقطاع والاحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم.

البحث عن العدالة الاجتماعية وأقامتها واقامة جيش وطني قوي.

اقامة حياة ديمقراطية سليمة.

وكانت جميع مراحل عمل القادة الجدد في الفترة المحصورة ما بين ١٩٥٦-٥٢ تعبر بشكل اكيد عن الاطار الوطني الذي جمع هؤلاء من اجل ايضاح وتفسير الصورة الحقيقية للثورة، والتي اتسمت بكونها اعمالا ذات طابع صراعي سياسي اجتماعي، ابتداء من طرد الملك فاروق وقانون الاصلاح الزراعي، وانتهاء بتأميم قناة السويس، واعداد مشروع السد العالي على الصعيد الداخلي، وبدء من اتفاقية جلاء القوات الانجليزية حتى توقيع اتفاقية توريد السلاح مع الاتحاد السوفيتي على الصعيد الخارجي (٣٦)

ان هذه الاعمال جاءت من اجل تعزيز مفهوم تبلور في فكر عبد الناصر، وكان مسيطرا عليه مع بدايات الثورة، وهو تأكيد " الذات المصرية" التي كانت بالضرورة ستعزز المفهوم الشامل الذي حكم توجه عبد الناصر فيما بعد، وهو الدعوة الى " القومية العربية" التي اصبحت عقيدة النظام السياسي المصري وانطلق الرئيس عبد الناصر من ان المنطقة واحدة واحوالها واحدة، ومشكلاتها واحدة ومستقبلها واحد (٢٩).

ومن اجل توضيح الفكر الايدلوجي عند عبد الناصر كان لا بد من دراسة منهج (ماوتسي تونج) الاشتراكي وتطبيقه على النهج الناصري حيث يرى (ماو) ان الماركسيه يجب ان تأخذ شكلا قوميا قبل تطبيقها وليست هناك ماركسيه مجردة بل فقط ماركسيه محدده، والماركسيه المحدده هي الماركسيه التي اتخذت شكلا قوميا، اي الماركسيه التي طبقت على الكفاح المحدد والظروف المحددة السائدة وليست الماركسيه مستعملة استعمالا مجردا ويوضح ذلك بالقول لو أن شيوعيا صينيا يشكل جزءا من الشعب الصيني العظيم ملتزما بشعبه بلحمه وذمه تحدث عن الماركسيه بصرف النظر عن الخصوصيات الصينية فان هذه الماركسيه تكون مجرد تجريد فارغ. من هنا نرى ان عبد الناصر استقى من منهج ماو الماركسي وتطبيق هذا المنهج على الخصوصيات المصرية حيث تبنى عبد الناصر فكرة الاشتراكية القومية في حل قضايا الفلاحين والعمال من خلال قوانين الاصلاح الزراعي والتأمينات الاجتماعية لتأخذ الحقبه الناصرية بعدا ايدولوجيا خاصا بالقضايا الوطنية المصرية ووظفت هذه في الحركة السياسية المصرية تجاه الدول العربية ومنها الاردن حيث اصبحت فكر عبد الناصر اقرب الى تبنى الاشتراكية الناصرية (٣٧)

وكان عبد الناصر يتمتع بصفات خاصة جعلته في مصاف القادة المتميزين وهي: تفهمه لمصالح شعبه، وسعة الافق، والشعور اليومي بالحاجة الى ادراك الروابط بين الظواهر التي لم يكن يراها من قبل. (٣٦)

يضاف الى ذلك انه كان تكتيكيا مرنا قادرا على الكثير من الحلول الوسط، مع قدرته على التوقيت الصحيح لاستخدام هذه المرونة، وهو ما بدا واضحا منذ السنوات الاولى للثورة، حيث استطاع مجلس قيادة الثورة بزعامته أن يصدر قوانين الاصلاح الزراعي في ايلول ١٩٥٢، وحل الاحزاب السياسية، ثم اعلان الجمهورية عام ١٩٥٣، ثم توقيع اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن مصر عام ١٩٥٤، واخيرا حسم الصراع

العلمي لصالحه في قضية الرئاسة مع محمد نجيب، وهو ما عرف بأزمة آذار عام ١٩٥٤، وبذلك استطاع عبد الناصر ان يصبح الزعيم الذي لا ينازع لمصر (٢٦).

وكانت هذه الصفات التي اوصلت عبد الناصر الى الزعامة المطلقة في مصر، هي نفسها التي جعلته يؤمن بضرورة عدم انعزال مصر عن واقعها ومحيطها العربي، وهي التي ساهمت في بلورة شخصية عبد الناصر السياسية على المستويين العربي والدولي (٣٨).

ولذلك فان القومية كمنغير فكري أيولوجي كانت صفة اصيلة في ادراك عبد الناصر السياسي الخارجي، وخاصة تجاه الوطن العربي، وان (براغماتية) لم تكن تطال جوهر هذه الايدولوجية ، انما يمكن ان تستخدم في وسائل نقل الايدولوجيه القومية الى ارض الواقع وهذا يبدو واضحا في تأثيره على السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه العراق والاردن واليمن في فترات لاحقة، وخصوصا عندما وصل شعار القومية الذي طرحه عبد الناصر الى ذروته واتحاده مع سوريا، ومحاولاته لضم العراق والاردن من خلال المحاولات الانقلابية التي نجحت في العراق عام ١٩٥٨ ولم تتجح في الاردن. (٢٩)

ثانيا : الاحزاب السياسية :

تعدد التعاريف والمفاهيم للتنظيمات السياسية ووظائفها ودورها الذي يختلف تبعا للدول والمجتمعات التي تنظم هذه الاحزاب.

والمفهوم العام للأحزاب السياسية التي تبنته الدول النامية التي كانت خاضعة للاستعمار هو المفهوم الليبرالي، ولذلك فانها لم تنتج عن طبيعة التطور الذاتي التاريخي كما هو الحال في اوروبا، ولهذا السبب، وبعد ان واجهت الانظمة السياسية التي نشأت على انقاض الاستعمار فشلا ذريعا انتهى معظمها الى التغير، ومن هنا نجد ان الاحزاب السياسية وضرورتها في مواجهة مشكلات التخلف وعلى رأسها الاستقرار والنظام العام والمؤسسيه واجهت جدلا عنيفا بين مؤيديها ومعارضيه حول طبيعة وظيفتها في مواجهة مشاكل التخلف (٢٩).

وبالنسبة لمصر فإن عبد الناصر كان من أشد المعارضين لوجود الأحزاب السياسية، وكان يرى منذ بداية الثورة مواجهة حسم هيكل السلطة، لأن الإبقاء على الأحزاب السياسية التي كانت قائمة في العهد الملكي، أو إحياء برلمانها السابق سوف يبطئ من التطور السياسي والاقتصادي في مصر لسنوات طويلة، وهم، أي الضباط الأحرار إنما جاءوا إلى السلطة من أجل تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية للشعب المصري. ورفض عبد الناصر لوجود الأحزاب السياسية كان مبدئياً بغض النظر عن عقائد هذه الأحزاب وطروحاتها، ففي غداة الثورة كان هناك تنظيمان قويان في مصر من الناحيتين التنظيمية والشعبية، وهما: حزب الوفد، وحزب الإخوان المسلمين، غير أن حزب الوفد كان قد فقد مبررات وجوده بعد أن فقد برنامجه السياسي فاعليته التي كانت تقوم على معاداة الإنجليز، أما حزب الإخوان المسلمين فقد وصل الأمر به إلى الصدام الدامي مع عبد الناصر في عام ١٩٥٤. (٢٧)

وكان الرفض الاستراتيجي للأحزاب السياسية من قبل عبد الناصر مؤسسا على أن تعدد الأحزاب السياسية يؤدي إلى أن يكون كثير من هذه الأحزاب عميل للقوى الأجنبية (٢٦).

واستطاع عبد الناصر بعد منتصف الخمسينات أن يتخلص من جميع خصومه السياسيين على مختلف مشاربهم، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ابتداء من الإخوان المسلمين وحتى الشيوعيين. بل إن الأمر وصل بعبد الناصر اشتراطه لقيام وحدة عام ١٩٥٨ بين سوريا ومصر ألا يكون على الساحة السياسية السورية أي حزب سياسي حتى ولو كان من دعاة قيام الوحدة والمدافعين عنها (٣٩)

وهذا يصل بنا إلى ملاحظة انعدام أي تأثير للتعددية أو الأحزاب السياسية على مجمل حركة السياسة الخارجية المصرية تحت ظل النظام السياسي بزعامة الرئيس عبد الناصر.

ثالثا : جماعات الضغط والرأي العام :

المقصود بجماعات الضغط، مجموعة من الناس ذوي مصالح مادية أو معنوية في المجتمع، ويقوم توحد رأيهم على مصلحتهم الخاصة أولا وأخيرا، والدافع الرئيسي لأي

حركة يقومون بها هو عامل الكسب والربح. وتحاول هذه الجماعات التأثير في الحركة السياسية لبلدانهم بما يخدم مصالحهم واهدافهم، ويهددون المصالح العامة للناس لانهم يضرّبون المصلحة العامة للبلاد في سبيل مصلحتهم الخاصة (٢٩)

وتمثلت الجماعات الضاغطة في مصر ب كبار ملاك الاراضي واصحاب الثروة الذين ارتبطوا بالنظام الملكي قبل الثورة. وقد وجهت لهؤلاء ضربات متتالية بعد الثورة، وتمثلت هذه الضربات باصدار قانون الاصلاح الزراعي في ايلول عام ١٩٥٢، والذي اعقبه قانون التأميم فيما بعد. والواقع أن التخلص من جميع الخصوم في الدولة كان من مقتضيات تعبئة الموارد في الدولة المصرية، لارتباط ذلك بمسألة التنمية والبناء الاشتراكي، ولذلك فان عملية التخلص هذه شملت الطبقات الاقطاعية والرأسمالية والاحزاب السياسية والمعادين للنظام في الجامعات وأوساط المتقنين عموماً، مما ترتب عليه تقليل قدرة هذه الجماعات على الحد من حرية حركة النظام السياسي. (٣٣) ومن هنا نجد ان تأثير الجماعات الضاغطة على السياسة الخارجية المصرية كان معدوماً تماماً، وهذا ينسحب على السياسة الخارجية المصرية تجاه الاردن في فترة البحث.

اما بالنسبة للرأي العام - كمتغير معنوي داخلي - فيمكن تعريفه بأنه يشير الى مجموعة الآراء الفردية لغالبية الناس في مجتمع معين، بحيث تتفق هذه الآراء تجاه مشكلة محددة تواجه الدولة او المجتمع خلال فترة محدودة أو طويلة حين يتعلق الامر باجراءات تمس الحياة الاجتماعية. ويعتبر الرأي العام من المؤثرات المهمة على صانعي القرار، اذ انه يدفع بأعضاء المجتمعات الى التأثير في خطط صانعي القرار من اجل اعتماد سياسة معينة لتحقيق الاهداف التي ترنو المجتمعات الى انجازها. (٢٩)

وفيما يتعلق بالرأي العام المصري وتأثيره على صانع القرار السياسي في مصر اثناء فترة البحث يجد الباحث صعوبة في رصد هذا التأثير بسبب العلاقة التي نشأت بين عبد الناصر من جهة وشعبه من جهة اخرى، حيث ترتب على هذه العلاقة توحيد مع الحاكم في أوقات الازمات حوله الى رمز للمجتمع بغض النظر عن رأي المجتمع فيه. (٣٣)

لقد وعى الرئيس عبد الناصر الخصائص التي يتميز بها المجتمع المصري، ولعل هذا الوعي والفهم كان سر نجاحه، وطموحه القيادي الذي تجاوز حدود مصر الى المنطقة

العربية لا بل الى المحيط الدولي: وتوحد المصريين خلفه عام ١٩٥٦ ابان العدوان الثلاثي، وفي عام ١٩٥٨ عندما طرح الوحدة مع سوريا، زاده يقينا بصوابية منهجه.

ان عبد الناصر لم يترك للجماهير ان تؤثر على سياساته بل هو الذي اثر في هذه الجماهير حين رأى ضرورة ابتعادها عن السياسة حيث لم يشكل الرأي العام المصري قيادا على سياسة مصر الخارجية، وخاصة تجاه الدول العربية ومنها الاردن، حتى ان هذه السياسات كانت توضع من قبل صانع القرار. الاول دون ان يكون حتى للتنظيمات الناصرية دور فيها. (٢٩)

المتغيرات المادية الداخلية

اولا : العامل الجغرافي

تتبع اهمية دراسة العامل الجغرافي كمتغير داخلي من كونه هو الذي يحدد الوجود المادي للدولة، ويشمل: الموقع الجغرافي، والمساحة، وطبيعة الارض وانعكاساتها على السياسة الخارجية (٤٠).

ان الموقع الجغرافي هو المكان او الحيز الذي تشغله الوحدة السياسية، منظورا اليه من الناحية الفلكية بالنسبة لليابس والماء، وبالنسبة لدول الجوار، واهتمام الباحث في السياسة الخارجية بالموقع الجغرافي ليس لذاته وانما لما يضعه من قيود ويعكسه من تأثير من خلال مقوماته على صانع القرار السياسي، واعاقته او تسهيله لحركة السياسة الخارجية.

فموقع الدولة من اهم العوامل الطبيعية التي تؤثر في تحديد قوتها وسياستها الداخلية والخارجية، كما يترتب عليه اتخاذ كثير من القرارات، وظهور كثير من النتائج العسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

لقد نظر عبد الناصر لموقع مصر باعتباره رأس جسر أو نقطة الاتصال بين افريقيا وآسيا وبين الاجزاء الشرقية والغربية للوطن العربي، وكانت المتغيرات الإقليمية والدولية التي رتبها نتائج ما بعد الحرب العالمية الثانية دافعا له الى اتباع سياسات

خارجية اكثر نشاطا وفاعلية، بحيث تتخطى البيئة المصرية والعربية الى الرقعة الاوسع لافريقيا وبقية النظام السياسي. (٢٦)

ان ازدياد اهمية موقع مصر بعد فتح قناة السويس، وازدهار التجارة العالمية والنقل العالمي، وظهور البترول بكثرة في مناطق الخليج العربي، دفع عبد الناصر الى ان يكون من المتحمسين لاتباع سياسة خارجية نشطة، وخاصة في الدائرة الغربية، ومن ثم البحث عن دور اقليمي فاعل ناتج عن الصراع الحاد الذي ظهر نتيجة الحرب الباردة، مما جعل عبد الناصر يصبح خصما للولايات المتحدة من جهة والاتحاد السوفيتي وفكرة إنتشار الشيوعية من جهة اخرى، حيث كان عبد الناصر ينظر اليها نظرتة الى الاحلاف الاستعمارية من حيث حجمها وخطورتها، حتى ان القوى الشيوعية في الوطن العربي اصبحت في مقدمة أعدائه السياسيين.

ثانيا : العامل البشري

هو احد العوامل الرئيسية لقيام الدولة، وأحد المقومات المهمة في وجودها، وكما ان الارض التي تحتلها الدولة تمثل الاساس القانوني لذلك الوجود، فان العنصر البشري هو الاساس الواقعي له (٤١)

ويقصد بالعامل البشري هنا: عدد سكان الدولة وتركيبهم من حيث الأعداد والتوزيع، ومن حيث القومية والجنس والدين، وكل ذلك يشكل تأثيرا مباشرا على الدولة، ويشكل قيودا على صانع القرار فيها (٣٣).

ان مشكلة عدد السكان في مصر تمثل احدى المشكلات الرئيسية والمهمة التي واجهت السياسيين المصريين، فمصر تعد من اكثر مناطق العالم اكتظاظا بالسكان، وقد بلغت الكثافة السكانية في فترة البحث (٧٣٠) نسمة في كم المربع الواحد، ويرجع هذا الى زيادة النمو السكاني، وضيق المساحة الصالحة للسكن من جهة، وعدم وجود اراض زراعية تكفي لهذه الاعداد من جهة أخرى. (٢٦)

الا ان الشعب المصري يعتبر من الشعوب المتجانسة عموما، حيث يتكلم ٩٨٪ من السكان اللغة العربية، ٩٠٪ منهم مسلمون سنيون، وقد اتاح هذا التجانس للرئيس عبد الناصر (خلال فترة البحث) العديد من القرارات ذات الاهمية، التي لم تجابه بقيود داخلية يفرضها عدم التجانس او الحفاظ على الوحدة الوطنية. (٢٦)

والقيد الوحيد هو مشكلة العدد وتوفير متطلباته وخاصة الغذاء، أي أن المشكلة اقتصادية أكثر منها سياسية، وللتخلص من هذا القيد - من وجهة النظر الناصرية - كان لا بد من اتباع سياسات منفتحة على المحيط العربي والإقليمي والدولي لتعويض النقص في الموارد الاقتصادية. فقد كان الرئيس عبد الناصر يدرك جيدا مدى تظافر العامل البشري مع العامل الاقتصادي في تحديد الخيارات السياسية الخارجية، وعلاقات مصر في الوطن العربي بشكل عام. (٤١)

ثالثا : العامل الإقتصادي

تعد الموارد الاقتصادية الغنية من ضرورات وجود وبقاء الدولة، فكيان الدولة يرتبط بما يتوافر ضمن حدودها من موارد اقتصادية وتنموية وثروات طبيعية، كما أن قدرات الدولة السياسية ونمط علاقاتها الخارجية تتحدد في ضوء ما يتوافر من هذه الموارد وهذه الثروات التي يمكن - في كثير من الأحيان - أن تساهم في توجيه سياسة الدولة الخارجية (٢٧)

وقد تأثرت السياسة الخارجية المصرية بهذا العامل، فقد كان واضحا خلال فترة البحث تبادل التأثير بين السياسة والاقتصاد فيكون في خدمة السياسة. وقد تمت دراسة هذه العلاقة في احد وجوهها المتمثلة بنقل السكان المصري وتأثيره في خياراتها الاقتصادية، وبالتالي تأثيره في السياسة الخارجية عند بحث اثر العامل السكاني في السياسة الخارجية.

ان احد أوجه تأثر السياسة المصرية بالقدرة الاقتصادية في الفترة الناصرية هو اعتبار أن حركة السياسة الخارجية لمصر ومركزها الذي استطاعت ان تصل اليه كان نتيجة ومحصلة الانجازات التي حققتها داخليا، فقد كان عبد الناصر يرى ان نجاح السياسة الداخلية هو نجاح للسياسة الخارجية. ونظر عبد الناصر ايضا الى ان اي انجاز على المستوى الاقتصادي والاجتماعي سيساهم في قيام مصر بدور مستقل وقيادي في النظام الدولي.

ان أهم ما نادى به الثورة المصرية من الناحية الاقتصادية هو تمصير الاقتصاد المصري أي المشاركة المصرية في القطاعين العام والخاص لخدمة الاقتصاد المحلي وأهم ما أنجزه رجال الثورة في هذا المجال قانون الاصلاح الزراعي الخاص بالفلاحين. واعتبر قانون الاصلاح الزراعي حجر الزاوية لتحرير الفلاح المصري المكون للغالبية

العظمى من الشعب وتحريره من سلطة السيادة الاقطاعية في الريف وخروجه من ظلم أصحاب الأراضي وتحرير العمال من سيطرة أصحاب المال حيث جاء هذا القانون من أجل تغيير شكل المجتمع المصري وحزب الاقطاع الزراعي الذي عانى منه الشعب المصري اجتماعيا وسياسيا بالاضافة الى ذلك فقد خضع الفلاحين والعمال المصريين الى قانون التأمينات الاجتماعية مما ساعد في الحفاظ على حقوق هذه الشريحة بحيث أصبح من السهل على العامل أو الفلاح المصري في الدفاع عن حقوقه التي أصبحت ضمن الاطار القانوني للدولة.. (٤٢)

وكان عبد الناصر يعتقد بإمكانية تحقيق هدفى الاستقلال السياسي والتنمية الاقتصادية، واعتبرهما هدفين متكاملين، بمعنى أن الاستقلال السياسي لا يمكن ان يتحقق من دون الاستقلال الاقتصادي. (٢٧)

ب- الأوضاع المحلية في الأردن

امتازت السياسة الاردنية بشكل عام - منذ انشاء الامارة في بدايات هذا القرن - بمميزات اساسية، ساهمت في توضيح وتحديد دور الاردن في العلاقات العربية-العربية ضمن فترة البحث، ومن هذه المميزات قبول التعددية الوطنية على مستوى وطني وعربي، قومي ودولي، وامتاز الاردن بالواقعية في اتخاذ القرار من خلال الامكانيات المتاحة والوسطية والاعتدال في تبني الموقف وصنع القرار، واتباع سياسات القنوات المفتوحة مع الجميع (٤٣).

ويعتبر الفكر السياسي الاردني حصيلة تجارب تاريخية مهمة مرت عليه، ففي البدايات كان الفكر السياسي الاردني مرتبطا ارتباطا مباشرا بمسألة تشكيل الدولة وتثبيت اركانها وحمايتها، حيث بدأت مهمة التغلب على النظام القبلي السائد في النظام الاجتماعي والتخلص من الولاءات القبلية والتقليدية، والتركيز على الانتماء الى الدولة (المؤسسة)، والتركيز ايضا على المبادئ التي ترغب في تطبيقها كالحرية والمساواة والانتماء للامة والاعتزاز بالتراث العربي. (٤٣)

القيود على النظام السياسي الأردني خلال هذه الفترة

(١) الاحزاب السياسية

عملت الاحزاب السياسية الاردنية على الساحة منذ نشوء الامارة، وساهمت مساهمة فعالة في تكوين ثقافة الشعب الاردني، وعملت بقنوات شرعية حتى منتصف فترة الخمسينات، اعقبها بعد ذلك فترة من العمل السري غير المشروع، بحيث اصبحت مهمشة من الحياة السياسية الاردنية الامر الذي ساهم في عدم ابراز اي دور سياسي لها. (٤٤)

لقد قامت الاحزاب السياسية في النصف الأول من الخمسينات بنشاطات متزايدة، وأثارت اهتماما واسعا بعلاقات البلاد الخارجية، وكان لها الدور الكبير في عدم دخول البلاد حلف بغداد، والغاء المعاهدة الاردنية-البريطانية التي كانت من القضايا المهمة في الحملات الانتخابية لهذه الاحزاب، بالاضافة الى ايجاد علاقات أوثق مع مصر والاقطار العربية. (٣١)

ولكن بصدور قرار حل الاحزاب في نيسان ١٩٥٧ على اثر انهيار حكومة "سليمان النابلسي"، لم يعد للأحزاب والتنظيمات السياسية الاردنية اي دور في السلوك السياسي الخارجي الاردني، ولم يتعد دورها حشد الشعب للتظاهر والخروج في مسيرات بين فترة واخرى. (٤٥)

وبذلك نستطيع القول ان الاحزاب السياسية الاردنية شكلت قيادا على صانع القرار السياسي خلال جزء كبير من فترة البحث، ولم تعد كذلك بعد حلها واصدار الاحكام العرفية، حيث عادت الاحزاب السياسية الاردنية الى العمل السري، والى العمل غير المنظم، وغير المتصل جماهيريا، مما ساهم في حالة من عدم الاكتراث والاهتمام من قبل افراد الشعب في فترات لاحقة بوجود او عدم وجود هذه الاحزاب.

(٢) الاردنيون من اصل فلسطيني

يمثل الفلسطينيون نسبة قريبة من نصف سكان الاردن نتيجة للهجرات المتلاحقة للشعب الفلسطيني بعد حرب (١٩٤٨-١٩٦٧)، مما ساهم في تشكيل تيار ضاغط واساسي من التيارات المؤثرة على السلوك السياسي الخارجي للاردن، وقد شكل هذا التيار خلال

فترة البحث تهديدا حقيقيا للنظام السياسي الاردني نتيجة أطماع بعض قيادات هذه الشريحة في أن يكون الأردن الوطن البديل ولعلاقة النظام بالولايات المتحدة وبريطانيا. (٤٥)

وبالرغم من ان الفلسطينيين الموجودين في الاردن يتمتعون بكامل الحقوق المتوافرة للاردنيين، غير انهم يصرون على ان هذا لا يمنع عنهم هويتهم الفلسطينية، وان تماسكهم هو الذي يوفر لهم هذه الامتيازات داخل الاردن. (٣١) وهذا ما يثير قلق الأردنيين اللذين يعتبرون أن الوجود الفلسطيني بهذا العدد قد يهدد مستقبلهم.

ويبرز عامل الضغط من خلال اصرارهم على ابقاء المسألة الفلسطينية في مقدمة أولويات السياسة الخارجية الاردنية، ومن الامثلة على هذه الضغوط تقديم الوزراء الفلسطينيين استقالتهم عام ١٩٥٥ - لاسباب وطنية حسب ادعائهم - من حكومة السيد "سعيد المفتي" الذي استقال هو ايضا، مما اثر على الرأي العام الاردني، الذي عبر عن ذلك بأحداث عنف ومظاهرات. (٣١) وبقي التيار الفلسطيني تيارا ضاغطا على السلوك الخارجي للاردن حتى وصل الى مرحلة الصدام مع الحكومة والشعب الاردني ليخف ضغط هذا التيار ويأخذ اشكالا اخرى في فترات لاحقة.

صناعة القرار السياسي الخارجي الاردني

تخضع صناعة القرار الاردني لمستويين اثنين (٤٦) : أ- مستوى رئيسي

ب- مستوى ثانوي

اما المستوى الرئيسي فيمثل الملك الذي يلعب دورا اساسيا وغير محدود في صناعة القرار السياسي الاردني، نتيجة الصلاحيات التي منحت له بموجب مواد الدستور.

اما المستوى الثانوي فيمثل الهياكل المساهمة في صنع القرار او التي تساعد باتخاذ القرار السياسي، والذي يعتبره الملك القناة التي ترفده بالمعلومات لاتخاذ القرار ويتمثل هذا المستوى برئيس الوزراء، ورئيس الديوان الملكي، ووزارة الخارجية، والمؤسسة العسكرية، والسلطة التشريعية.

غير أن المتفحص لواقع السياسة الخارجية الاردنية يجد ان الملك هو صانع القرار السياسي الخارجي، وان لديه قوة كبيرة وصلاحيات غير محدودة تساهم بشكل فعال في صناعة هذا القرار. (٤٧)

المتغيرات المادية الداخلية المؤثرة في صناعة القرار السياسي الأردني

المتغير الاقتصادي :

يعتبر الهيكل الاقتصادي العام للاردن من اضعف الهياكل الاقتصادية العربية، لأنه يعتمد اعتمادا كبيرا في سد الاحتياجات والمتطلبات الاقتصادية والعسكرية على المساعدات والمنح العربية والاجنبية، بل اعتبرت هذه المساعدات احدى اهم مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة خاصة في مجال سد العجز في الميزان التجاري المتأتي عن الفارق الضخم بين الصادرات والواردات. (٤٦)

وقد تعددت المساعدات الخارجية لدعم الموازنة في الاردن، واذ ما استعرضنا الدول والجهات العربية او الاجنبية التي ساهمت في تقديم هذه المساعدات والمنح والقروض الانمائية نجد ان هناك تناوبا على المستوى الاجنبي في تقديمها، حيث كانت بريطانيا الممول الرئيسي للخرينة الاردنية قبل ان تحل مكانها الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٥٧ بعد الغاء المعاهدة الاردنية-البريطانية (٣١)

وعلى المستوى العربي نجد ان العربية السعودية كانت اكثر الدول العربية التزاما بتعهداتها المالية تجاه الاردن. الا ان هذه المساعدات، سواء على الصعيد العربي ام الاجنبي كانت غير مضمونة الوفاء، لان استمرار الالتزام بتسديدها مرهون بتوافق المواقف السياسية للاردن مع جهة مصدر التمويل، وكمثال على ذلك توقف الادارة الامريكية عن دفع التزاماته للاردن في اعقاب حرب ١٩٦٧ عندما شارك الاردن الى جانب الدول العربية في حروبها مع اسرائيل، ولم تستأنف الا بعد عام ١٩٧٠. (٤٨)

ويعاني الاقتصاد الاردني بشكل عام من نقص في المواد الاولية اللازمة للصناعة، ونقص في رأس المال اللازم للاستثمار، واهمال للتقنية الفعالة في الزراعة، واعتماد معظم الاراضي المزروعة على المطر، والاعتماد على المصادر الخارجية المالية غير الثابته من المساعدات والقروض الخارجية (٣٠).

من هنا كان العامل الاقتصادي في الاردن عامل ضعف وليس عامل قوة يمكن استخدامه في حركة العلاقات الدولية، بل انه كان واحدا من اهم الضوابط المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في سياسة الاردن الخارجية، حيث ساهم العامل الاقتصادي في اتخاذ

قرارات سياسية مصيرية في فترة البحث، فقد لعب هذا العامل دورا كبيرا في استجابة الملك حسين للانضمام الى حلف بغداد عام ١٩٥٥م. حيث كان الوضع الاقتصادي للاردن في هذه الفترة أحد المبررات الرئيسية التي ساقها المسؤولون الاردنيون لاتخاذ قرار الانضمام الى الحلف. (٤٦)

وبقي البحث عن المساعدات المالية الخارجية يمثل المعضلة الرئيسية التي تقف كعائق في وجه حرية اتخاذ معظم القرارات السياسية الخارجية الاردنية، ففي اجتماع ملوك ورؤساء الدول العربية في بيروت عام ١٩٥٦، بعد الاعتداء الثلاثي البريطاني الفرنسي الاسرائيلي على مصر كان شرط الاردن لقطع العلاقات مع بريطانيا هو مساهمة الدول العربية بمعونة مالية تحل محل المعونة البريطانية. (٤٩)

الا ان عدم الالتزام العربي بالمساعدات الاقتصادية تجاه الاردن دفع الملك حسين للبحث عن حلفاء جدد وموارد اقتصادية ومالية جديدة، وقد وجد في العرض الامريكي عام ١٩٥٧ (مبدأ ايزنهاور) الذي يهدف الى مساعدة دول الشرق الاوسط في مواجهة المد الشيوعي فرصة لتجنب البلاد المصاعب الاقتصادية المالية التي كانت تواجهها خلال هذه الفترة (١٩)

كما ان المساعدات الاقتصادية كانت تتأثر سلبا عند اتخاذ بعض القرارات، حيث كان من أهم نتائج قرار التحالف مع مصر ودخول الحرب ضد اسرائيل عام ١٩٦٧ ان انعكست آثار اتخاذ هذا القرار والهزيمة التي مني بها العرب في هذه الحرب على الهيكل الاقتصادي الاردني (١٩)

العامل العسكري :

يلعب المتغير العسكري أو القدرة العسكرية لاي دولة دورا سلبيا او ايجابيا عند مساهمته في دعم وفي صناعة القرار السياسي والسياسة الخارجية للدول.

فالقدرة العسكرية القوية تعد عاملا مهما من عوامل صنع القرار السياسي، سواء في رسم السياسة الخارجية للدولة، او تحقيق الاهداف التي تتطلع اليها. وعلى العكس من ذلك فان ضعف الامكانيات والقدرة العسكرية تقف عائقا امام صانع القرار السياسي. (٥٠)

ويتمثل الفعل الحقيقي للمتغير العسكري واثره في مجموعة من الادوار كدعم صانع القرار السياسي في الحالة التي يكتنفها بعض التردد والتدخل مباشرة سواء في

صناعة القرار السياسي او في السياسة الخارجية للدول، وبالنسبة للعالم الثالث هناك حالات كثيرة تقود فيها المؤسسات العسكرية السلطة السياسية وتترأسها. (٣٠)

وبالنسبة للاردن يعتبر الجيش اداة داعمه للقرار السياسي والسياسة الخارجية الاردنية، بالرغم من الضعف النسبي لقدرته العسكرية من حيث العدد والتسليح بالقياس مع الدول المجاورة، مما ساهم في التأثير على حرية صانع القرار السياسي، وشكل قيادا على تخطيط أو تنفيذ القرار السياسي الخارجي الاردني (٣٠)

الا ان نظرة منفصلة للاحداث السياسية التي هي محور البحث، تؤكد ان المؤسسة العسكرية الاردنية بقيت تدين بالولاء للنظام السياسي الاردني، بالرغم من بعض المحاولات الفردية من قبل بعض قيادات الجيش، التي كانت تترجم ارادة بعض الدول في النظام الاقليمي العربي ومنها مصر والتي كانت تهدف للوصول الى السلطة. ومما يؤكد هذا الولاء للنظام من قبل المؤسسة العسكرية الاغراض التي استخدمت من أجلها هذه المؤسسة، وأهمها حماية النظام السياسي وديمومته، والدفاع عن الاردن، وعن بعض الانظمة العربية الصديقة للاردن. (٣١)

ان قرار التصرف بالمؤسسة العسكرية الاردنية بقي منوطا بالقيادة العسكرية البريطانية من خلال الضباط الانكليز العاملين بالجيش الاردني منذ تأسيس أمانة شرق الاردن، مما اضفى صبغة غربية على الاطار العام للجيش من حيث التسليح والتدريب والتتقيف، وقد استمرت الولايات المتحدة بعد ذلك بممارسة الدور البريطاني لأسباب سياسية واقتصادية وصناعية وعسكرية (٣٠).

وقد خلت سياسة التدريب من اشراك الجيش في القضايا السياسية من اجل تحقيق غرض رئيسي ومهم وهو ابعاده عن السياسة، والتفرغ لهدفه الاسمي وهو المحافظة على النظام وعلى امن الاردن.

واعتمدت المؤسسة العسكرية الاردنية في تسليحها اعتمادا كلياً على الاستيراد من الخارج بالرغم من ضعف الامكانيات الاقتصادية، وذلك عن طريق المساعدات الخارجية العسكرية او المالية لتمويل صفقات السلاح، وهذا هو الهدف الذي يحققه الغرب من الانفراد بالدول النامية ومن بينها الأردن، اذ يحول بذلك دون توجهه نحو الاتحاد السوفيتي (٥٠)

ان حالة الضعف العام التي كانت تعترى بلدا كالاردن جعلت من الصعب عليه ان يعتمد اعتمادا كلياً على قدراته الذاتية في بناء مؤسسته العسكرية، مما جعل الحاجة الى المساعدات العسكرية الغربية تشكل تحديدا هاما وضابطا للقرار السياسي الخارجي الاردني سواء على الصعيد العربي أم الاقليمي أم الدولي.

العامل السكاني

يعد من المتغيرات المؤثرة في الحركة السياسية الخارجية لاغلب الدول، وهذا التأثير ينجم عن العلاقة القائمة بين هذا المتغير والمتغيرات الأخرى، وهو أحد العوامل الرئيسية لقيام الدولة، واحد المقومات المهمة في وجودها، ويعد من العناصر المهمة لقوة الدولة وحيويتها، وهو المادة الأساسية التي تساعد على بقاء الدولة حيث يستخدم السكان في الجوانب العسكرية والتنمية (٣١)

وإذا ما ألقينا نظرة على المتغير السكاني والتركيبية السكانية للمجتمع الاردني من حيث الكم والنوع، نجد من حيث الكم قليلا جدا بالقياس الى الكم السكاني للدول المجاورة كمصر وسوريا والعراق والسعودية، وهذا بالطبع اثر على السلوك السياسي لصانع القرار في الاردن، وذلك نتيجة عدم توافر الاعداد المناسبة لاستخدامها في المجالات العسكرية او التنمية او الوطنية بشكل عام (٣٠)

اما التركيبة السكانية للمجتمع الاردني فاننا نجد انها تتمثل في سكان الاردن الاصليين الشرق اردنيين، والفلسطينيين الذين لجأوا نتيجة الهجرات المتلاحقة بعد احتلال الاراضي الفلسطينية (٤٨، ١٩٦٧)، والشركس والشيشان، وهما طائفتان مسلمتان غير عربيتين جاءتا الى الاردن نتيجة الغزو الروسي لبلادهم عام ١٨٧٨م، وقد قدمت الحكومة ضمانات دستورية لهم للمشاركة في الحكم حيث أعطى قانون الانتخاب الاردني حق الترشيح والاقتراع. (٣١)

وبالنسبة لسكان الاردن الاصليين نجد ان معظمهم من البدو، وقد لعبوا دورا مهما في تأسيس الامارة والمملكة على حد سواء، وهم الذين استقبلوا مؤسس المملكة عبد الله بن الحسين، واصبحوا موضع ثقته منذ البداية، وشكلوا نواة الجيش الاردني (٥١).

ان حالة الهجرة غير الطبيعية التي تمثلت في قدوم الفلسطينيين لشرقي الاردن واستقرارهم فيه قد تسببت في حدوث انفجار سكاني في المنطقة، وتشير الاحصاءات

العامة الى ان عدد الذين هاجروا الى الضفة الشرقية اثر قرار التقسيم عام ١٩٤٨ بلغ ٤٩٤ الف نسمة. (٥١)

وعلى هذا الاساس فقد لعبت البنية السكانية الجديدة بوجود الفلسطينيين كجزء من الشعب الاردني، ومشارك في البرلمان والسلطة التنفيذية الاردنية، دورا مهما في اتخاذ بعض القرارات السياسية الهامة، وقد اخذت هذه الشريحة دورا هاما في حياة الاردن الاقتصادية والاجتماعية، وساهموا مساهمة فعالة في تشكيل ونشاط الاحزاب السياسية في الاردن نتيجة ارتباطهم وامتداداتهم السياسية داخل الوطن العربي، مما ادى الى نشر الوعي السياسي بين افراد المجتمع الاردني من جهة، والى ايجاد حالة من عدم الاستقرار السياسي داخل هذا المجتمع من جهة اخرى. (٥٢)

وللتدليل على حالة عدم الاستقرار فإن الفلسطينيين في السلطتين التشريعية والتنفيذية اظهروا استعدادا لمقاومة الكثير من قرارات الملك حسين خلال فترة البحث، واصبحوا يستنكرون بعض اعمال الملك جماهيريا. ومما يوضح هذا الدور ان الحكومة التي شكلها السيد سليمان النابلسي في ١٩٥٦/١٠/٢٩ قد عملت على مقاومة سياسة القصر، وذلك باتخاذ قرارات منفردة ضد سياسة الحكم كتعيين العناصر اليسارية في الحكومة، والاعتراف بالاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت (٥٠)

ومن هنا نجد ان سمة ازدواجية الولاء السياسي كانت تدفع بصانع القرار السياسي الاردني احيانا الى ان يخطط لسياسته الخارجية بعيدا عن التصادم والتعارض مع المصالح الفلسطينية، وهذا بحد ذاته يشكل عائقا امام مناورة وحرية صانع القرار في تنفيذ السياسة الخارجية. مما يشكل عائقا امام سيادة الدولة الأردنية. (٤٦)

العامل الجغرافي

إن الدور التي تلعبه المعطيات الجغرافية مهم جدا في مجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية لأي دولة، فالخصائص الطبيعية لدولة ما كالموقع والحدود والمساحة لها تأثير كبير سواء على الصعيد المحلي أم الصعيد الدولي للدولة من حيث قوتها او ضعفها، باعتبار ان قوة الدولة في المجال الدولي مستمدة في جانب رئيسي منها من قوتها الذاتية (٥٣).

ويحتل الأردن موقع القلب من الوطن العربي في اسيا وافريقيا، اذ تحده من الشمال سوريا ومن الشرق العراق والشرق والجنوب السعودية ومن الغرب فلسطين المحتلة.

وتبلغ مساحة الاردن (٩٦,٥١٣) الف كم٢ وبذلك فانه يعتبر من الاقطار العربية صغيرة الحجم بالقياس الى حجم ومساحة اغلب الدول المجاورة له كالعراق وسوريا. (٥٤)

وقد انعكس ذلك على الوضع العام للاردن، حيث حرمه صغر المساحة من التنوع المناخي، الذي يرفد الاقتصاد الوطني في المجالات التنموية الامر الذي يحد من حرية صناع القرار السياسي وذلك بتوجهه المستمر نحو طلب المساعدات الخارجية.

كما أن اسرائيل أدركت جيدا اهمية موقع الاردن وصغر حجمه، وذلك من خلال ما اعلن عنه (بن غوريون) اول رئيس لوزرائها وهو أن احتلال الاردن يعني القضاء تماما على احلام العزب بالوحدة. (٥٥)

ويعد موقع الاردن الجغرافي خط الدفاع الاول عن منابع النفط العربية، كما ان هذا الموقع جعل الدور الاردني اكبر بكثير من حجمه وموارده مما شكل عينا اقتصاديا وسياسيا. (٥٦)

فالاردن اذا بحكم موقعه الجغرافي محاط بخمس دول تتمتع كل منها بمصدر واحد للقوة او اكثر لا يتوافر للاردن، ففي الغرب اسرائيل التي تتميز بقوتها العسكرية، وتحالف مع الولايات المتحدة الامريكية، وهناك سوريا في الشمال بقوتها العسكرية والسكانية، ومن الشرق العراق المتميز بقدراته العسكرية والاقتصادية والسكانية، وفي الجنوب الغربي مصر المتميزة بكثافتها السكانية ومكانتها الحضارية، والسعودية ذات القوة المالية الهائلة. (٥٧)

وبنظرة متعمقة لدور هذه الدول (العربية) نجد انها استطاعت ان تلعب دور مركز القلب في النظام الاقليمي العربي خلال فترة البحث، مما منح الاردن خيارات متعددة لتحقيق كثير من اهدافه من خلال علاقاته مع هذه الدول النقيضة له من حيث نظام الحكم والمصالح والايديولوجيا، مما كان له الدور الاكبر في التأثير على السلوك السياسي الخارجي الاردني. (٣١)

وقد عبر الملك حسين عن ذلك بصراحة بقوله: نحن لسنا مهددين بالوجود الطبيعي لدولة اسرائيل فحسب، ولكننا مهددون ايضا بردود الفعل لكثير من الحكومات العربية المحيطة وزعائنها جراء موقعنا هذا. (٥٨)

الفصل الثالث



تمهيد :

لقد تميزت الحياة السياسية الأردنية في فترة الخمسينات والستينات بعدم الاستقرار وكثرة الاضطرابات والضغوطات التي واجهت الاردن في هذه الفترة، مما اثر على العلاقات الاردنية مع الدول العربية المحيطة بها وعلاقتها بالدول الاخرى.

وقد لعبت عدة اعتبارات في عدم الاستقرار وكثرة الاضطرابات من اهمها: (٣٠)

اولا : انشاء الكيان الصهيوني في فلسطين عام ١٩٤٨ الذي أصبح مصدرا للخطر والتهديد على الاردن كما هو الحال مع بقية الاقطار العربية الاخرى.

ثانيا : الاتحاد بين الضفتين الشرقية والغربية، مما اسهم في اضافة شريحة جديدة مؤثرة في السياسة الاردنية تختلف في تركيبها السياسية وطموحها وتوجهاتها عن السكان الاصليين في شرق الاردن.

ثالثا : استمرار نهج القيادة الاردنية في تبني المشاريع الوجودية والقومية مما ازعج بعض الدول العربية المحيطة بالاردن.

رابعا : ظهور المد القومي العربي الذي تبنته الدول المجاورة للاردن مما ساهم في تعميق الخلاف الايدولوجي بين الاردن وهذه الدول، وانعكس ذلك على العلاقات الاردنية العربية.

لقد كان لمعتقدات الملك حسين وقناعاته الشخصية خلال هذه الفترة دور مؤثر في عدم التقارب مع الدول العربية التي كانت تؤيد سياسة مصر في هذه الفترة، مثل السعودية وسوريا، لان الملك حسين نظر الى العلاقات المصرية - السوفيتية بانها خطر يهدد الامة العربية بأسرها، وليس الاردن فحسب، ومما يؤكد ذلك قوله : "لا استطيع الا ان اكون معارضا للشيوعية فهي تنكر الدين وبالتالي تنتكر المبادئ التي تقوم عليها الامة العربية". (٧٨:ص٦٧)

كما حددت معتقدات وقناعات الملك حسين علاقات الاردن بالدول العربية، ومع العالم. حيث انصب التوجه السياسي للقيادة الاردنية نحو العالم الغربي الحر، ويذكر الملك حسين في هذا الصدد " ان الاردن قد عقد العزم بصلابة على ان تؤدي الاردن واجباتها

نحو العالم الحر وعلى تبرير وجودها " ومما ساهم في تقوية الروابط مع الدول الغربية التنافس السوفيتي الغربي على هذه المنطقة، وقناعات الملك حسين الشخصية انه لا يمكن اقامة علاقات ودية مع الاتحاد السوفيتي لأنه كان بنظر الملك حسين عدوا مماثلا للعدو الصهيوني. (٥٨)

وفي هذه الفترة أيضا نظر الملك حسين الى مصر ورئيسها عبد الناصر نظرة لا تخلو من الشك والريبة في علاقاتها مع الدول العربية ومنها الاردن، فيما كانت مصر تحاول ان تتحدث باسم الامة العربية، ويعرب الملك حسين عن ذلك بقوله : "كنت لا احب هذه الامتيازات التي يدعيها الرئيس عبد الناصر لنفسه كناطق بلسان العالم العربي". (٥٨)

ولذلك قرر الملك حسين الاعتماد على المساعدات والدعم الامريكى كبديل عن الحليف السابق الذي بدأ يفقد دوره في المنطقة وهو بريطانيا برغم المصاعب والضغوطات التي كانت تمارس على الاردن من خلال مصر وسوريا والسعودية في هذه الفترة، وذلك عن طريق الحملات الاعلامية الكبيرة التي قادتها مصر الامر الذي دفع الحليف الجديد للاردن وهو الولايات المتحدة الامريكية، الى ان تصرح علنا بالتدخل واسناد النظام في الاردن عسكريا واقتصاديا، مما ادى الى وقف المساعدات السورية المصرية السعودية. (٥٩)

ومن هنا نرى ان الضغوط الخارجية التي مارستها مصر وسوريا ضد الاردن لم تثته عن تبني سياسات خارجية لا ترضى عنها الدول العربية، ولم تستطع تغيير او تحديد اتجاه السياسة الخارجية الاردنية التي اتخذت من الغرب حليفا وداعما لبقائها، وعلى الرغم من حالة الثبات هذه في السياسة الخارجية الاردنية حيال مصر وسوريا الا ان المتغيرات العربية كان لها اثر في كثير من الأحيان على سياسة الاردن الخارجية. (٣٠)

المبحث الأول : حلف بغداد

يعد حلف بغداد واحدا من المشاريع الدفاعية الغربية التي تبنتها السياسة (الانجلو-الامريكية)، الخاصة بقيام منظمة دفاعية تشمل جميع الدول الواقعة على الحدود السوفيتية، ويأتي ذلك من محاولات الاحتواء للمنطقة العربية على يد الولايات المتحدة وبريطانيا بشكل عام، وذلك عندما اجتمع وزير الخارجية البريطاني Antoni Eden (انتوني ايدن) مع نظيره الامريكي Jhon Foster Dalas (جون فوستر دالاس) والرئيس الامريكي "ايزنهاور" في واشنطن عام ١٩٥٣ لتتسق مواقف الطرفين حيال المنطقة العربية، ومن بين النقاط المهمة التي تم الاتفاق عليها ضرورة اقامة حلف للدفاع المشترك للشرق الاوسط تنظمه الدول العربية. (٦٠)

وفي حالة رفض بعض الدول العربية الانضمام لهذا الحلف فيقتصر عندئذ على الدول التي تقبل به، وعندما طرح هذا المشروع ظهرت المنافسة بين مصر والعراق على زعامة الوطن العربي في اجلى ادوارها، وذلك لتبني العراق لفكرة اقامة هذا الحلف ودعوته للدول العربية للانضمام اليه، ففي الوقت نفسه تبنت مصر الموقف المضاد ودعت جميع الدول العربية الى رفضه. (٦١)

وتؤكد وثائق الخارجية الامريكية في ذلك الوقت بأن وزير الخارجية الأمريكي "دالاس" توصل الى قناعة اكيدة تشكل في امكانية قبول مصر بمنطق الاحلاف العسكرية، وجرى التفكير في اقامة حلف يمتد شمال منطقة الشرق الاوسط على محور يضم تركيا وايران والباكستان وكذلك العراق وسوريا ولبنان والاردن، لكي يشكل هذا الحزام الدفاعي عمقا استراتيجيا لتطويق الاتحاد السوفيتي والنفوذ الشيوعي، وكان "دالاس" يستبعد السعودية من هذا الحلف لصعوبة التآلف مع العائلة الهاشمية في كل من العراق والاردن، ولابقاء السعودية منطقة نفوذ امريكية صرفه. (٦١)

ان اهم الاهداف التي قام على اساسها حلف بغداد تتلخص فيما يلي : (٦٢)

- (١) تعزيز الصداقة بين الدول الاعضاء.
- (٢) حفظ السلام والامن لدول حلف الشرق الاوسط.
- (٣) محاربة الشيوعية.

* انظر الملحق رقم (٣)

وكان الموقف الاردني من حلف بغداد مبنيا على ماذا سيحقق للاردن من اهداف، منطلقا لتحقيق المصالح الاقتصادية والعسكرية والسياسية في هذه الفترة، بالاضافة التي محاولة الاردن وضع حد للتبعية المنبثقة عن المعاهدة الاردنية-البريطانية عام ١٩٤٨، وذلك باختصار مدتها، وحشد الامكانيات ضمن المدة الجديدة التي ستختصر كثيرا من سنوات الارتباط مع بريطانيا، ومن ثم سيكون الوقت مناسباً لإنطلاق الاردن نحو علاقات اكثر حرية وعقلانية بعد استكمال دعائم الاستقلال، وهذا سيضمنه انضمام الاردن الى حلف بغداد. (٦٢)

وتتعلق المصلحة الاردنية في دخول الحلف من خلال ما ذكره هزاع المجالي رئيس الوزراء في هذه الفترة حيث يقول: " لو كنت مصريا لكان بوسعي ان ارفض دخول الميثاق ان شئت واقتضت ذلك مصلحتي، ولو كنت سوريا لكان بوسعي كذلك ان ارفض الدخول ما دمت ارى ان مصلحة بلدي تقتضي عدم الدخول، ولو كنت سعودي ايضا لكان الرفض ممكنا وقد يكون صحيحا... ولكني اردني اعني موقفي وعيا تاما، وارى ان امكانيات بلدي تختلف اختلافا كبيرا عن امكانيات مصر وسوريا والسعودية، ولذلك فإن النتائج التي تترتب على هذا الاختلاف في الامكانيات وفي الظرف الخاص الذي يكاد يكون فريدا في نوعه يختلف تبعا لذلك وبلا ادنى ريب، وانني ادرك تماما كأردني ومخلص وصريح مدى ما يترتب على امكانيات الاردن وظرفها الدقيق من خطورة بالغة لا يصح تجاهلها في حال من الاحوال، ولو كره الشيوعيون وانصارهم من نهازي الفرص" (٦٢-ص ١٥).

لقد كان الاردن يعاني من المشكلات الأكبر من مشكلات الدول العربية الاخرى، وكان المسؤولون فيه يتطلعون الى وسيلة يتوصلون عن طريقها لحل بعض تلك المشكلات ان وجود اسرائيل الى جانب الاردن كان هو المشكلة الكبرى، وخاصة ان معاهدة الاردن مع بريطانيا لم تحل دون قيام اسرائيل بسلسلة من الاعتداءات التخريبية على المواقع والقرى الاردنية خلال عامي ٥٣-١٩٥٤، ولكن كانت هناك ايضا الحاجة الاردنية الى الدعم العسكري والاقتصادي الذي قد يتحقق من خلال الانضمام الى الحلف، والذي لم تحققه المعاهدة البريطانية الاردنية. حيث كانت المساعدة البريطانية للاردن بموجب المعاهدة تقتصر على تغطية نفقات الجيش العربي، ولا تتعدى ذلك الى رفق الموازنة العامة. (٤٦)

ومن هنا بدأت المحادثات الاستطلاعية مع الحكومة البريطانية حول تعديل المعاهدة المعقودة عام ١٩٤٨، حينما أجرى رئيس الوزراء الاردني "توفيق ابو الهدى" سلسلة من المحادثات عام ١٩٥٤ انتهت بتوقيع بيان مشترك بين الجانبين ارجنت بموجبه المباحثات بين الجانبين لحين ظهور التطورات المرتقبة في ذلك الحين في الشرق الاوسط. (٥٩)

وزار الرئيس (جلال بايار) رئيس الجمهورية التركية الاردن، وأجرى مباحثات مع المسؤولين الاردنيين انتهت الى موافقة مبدئية من الاردن للانضمام الى ميثاق بغداد، ويتضح ذلك من المذكرة التي رفعها رئيس الوزراء "سعيد المفتي" الى السفير البريطاني في الاردن بتاريخ ١٦/١١/١٩٥٥ (٦٢).

وقد ركز الجانب الاردني خلال المحادثات مع الجانب البريطاني والجانب التركي على ان سياسة الاردن في هذه الفترة ستسعى الى (٤٦)

اولا : المحافظة على الضمان الجماعي العربي، والتزام الاردن بتطبيق ميثاق وبنود التضامن العربي من خلال جامعة الدول العربية

ثانيا : تأييد الاردن في مسعاه الرامي الى المطالبة بالحقوق العربية في فلسطين، والقيام بدفع الاخطار عن الاردن ايا كان مصدرها.

ثالثا : ضرورة توفير الامكانيات العسكرية للاردن، لتمكينه من الدفاع عن نفسه .

ومن اجل شرح الميثاق وبنود الاتفاقيات التي ستبرم وصل الجنرال Templar "تمبلر" رئيس اركان القوات المسلحة البريطانية الى الاردن واجتمع مع المسؤولين الاردنيين، وفي هذه الاثناء كان الرأي العام الاردني ينظر الى المحادثات الاردنية - البريطانية على انها ليست الا نتيجة من الضغوطات التي تمارسها بريطانيا على الاردن، حيث ساهمت وسائل الاعلام المصرية في تحشيد الرأي العام الاردني ضد المحادثات بشأن الميثاق، وقد بدأ الانقسام واضحا تجاه المحادثات مع بريطانيا وخصوصا من وزراء الضفة الغربية. (٦٣)

وكان رئيس الوزراء "سعيد المفتي" يرى ان الانقسام الذي حدث بين الوزراء ما هو الا انعكاس لانقسام الرأي العام الداخلي، مما حدا به الى الوصول الى قناعة بأن الحكومة لن تتمكن من البحث بشكل نهائي او التوقيع على الميثاق الذي يلقي معارضة

قوية، مما يمكن ان يلحق الضرر بالوحدة الوطنية، بالاضافة الى ان الاردن غير مهيا لتجاهل معارضة مصر وسوريا والسعودية لهذا الميثاق. (٦٤)

لقد تبنت مصر رفضها للاحلاف العسكرية، حيث كانت ترى أن هذه الاحلاف عبارة عن محطات عسكرية للقوات الغربية في الاقطار العربية، كما ان التجربة المريرة التي عانت منها مصر مع الاستعمار البريطاني جعلتها تفقد الثقة بأي طرح يهدف الى التعاون بين البلدين، في وقت كانت تطالب فيه البريطانيون بالرحيل والجلاء عن قناة السويس. (٦٥)

ورأى عبد الناصر أيضا في ميثاق بغداد انه سيؤدي الى تخريب عمل جامعة الدول العربية، ويجب وقف تنفيذ هذا المشروع. وبدأت مصر تفكر بالالية العملية لعرقلة هذا الاتفاق، فدعت الى اجتماع عاجل يعقده رؤساء الوزراء العرب بالقاهرة في كانون الثاني عام ١٩٥٥ من اجل التداول في وجهات النظر حول الميثاق، وكان هدف مصر هو عزل العراق ومن يريد الدخول في الحلف من الدول العربية عزلا سياسيا، ومحاولة تحشيد اكبر عدد ممكن من الدول العربية ضد هذا المشروع. (٦٥)

وحاولت مصر ان تواجه الامر بحل سريع وحاسم يتفق مع سياستها الخارجية، فأعلنت انه بدخول العراق حلفا اجنيا بدون موافقة دول معاهدة الضمان الجماعي العربي فإن ميثاق الضمان الجماعي سيعتبر منتهيا. ولكن لا بد من الإشارة هنا الى ما قاله "فاضل الجمالي" الذي كان يشغل منصب رئيس وزراء سابق للعراق ووزير خارجية، بأن "توري السعيد" قد أخبره بموافقة الرئيس "عبد الناصر" على الدخول في الترتيبات الدفاعية بعد افصاح العراق عن نواياه بشكل تام لمصر، وبما ان مصر لم تكن مستعدة آنذاك للدخول في هذه الترتيبات فإن الرئيس عبد الناصر "ابلق" توري السعيد" ان بإمكانه المضي في هذه العملية، ثم يتابع الجمالي أن الرئيس "عبد الناصر" أنكر ذلك فيما بعد، وبأنه لم يقصد ما ذكره "توري السعيد" وانما حصل سوء فهم بين الطرفين (٤٦)

ولم تقتصر سياسة مصر الرامية لرفض الحلف على وسائل الدبلوماسية وقدرة التأثير على الزعامات العربية، وانما لجأت الى استخدام الوسائل الاعلامية كأداة لمقاومة محاولات امتداد الحلف الى الدول العربية الاخرى، ومن ذلك ايضا دورها الفعال في استقطاب الجماهير العربية في موقف موحد لمقاومة النشاطات السياسية التي بذلتها الدول

الاعضاء في الحلف لتوسيع رقعته، وقد بدا هذا واضحا خلال المظاهرات التي عمت الاردن اثناء زيارة رئيس اركان القوات البريطانية "تمبلز" للاردن عام ١٩٥٥ (٦٥).

واصبح الاردن يواجه ضغوطا شديدة من قبل بريطانيا التي تريده ان يدخل الحلف بأي ثمن، ومن قبل مصر التي اثاره الرأي العام الاردني الداخلي ضد الحلف، كما انها تزعمت محورا عربيا رافضا تمثل في سوريا والسعودية. فقد كانت سوريا التي تأثرت بحالة المد القومي اكثر حماسا من مصر لرفض زيادة النفوذ الغربي في المنطقة، وربط اقطارها بمعاهدات تحالفية مع الدول الغربية، وعلى الجانب الآخر كان للسعودية من الدوافع ما يكفي لمعارضة دخول الاردن لحلف بغداد فهي حليفة مصر من جهة، وترتبط معها بميثاق للدفاع المشترك من جهة أخرى، كما انها لا يمكن ان تسكت او تدعن لاي تقارب بين الهاشميين في كل من العراق والاردن حتى لا يتحدوا ويفكروا باسترداد ما خسروه من سلطة ونفوذ في شبه الجزيرة العربية. (٤٦)

وبدا الموقف السعودي هذا واضحا من خلال تأييد مصر في مؤتمر رؤساء الحكومات الذي عقد في القاهرة، حيث اكد الامير فيصل رئيس الحكومة السعودية انذاك ان هذا الحلف ما هو الا بداية وليس نهاية، وان هذا الحلف سيتسبب في هدم كيان البلاد العربية ووجه نداء الى الحكومات العربية ان تشارك الحكومة السعودية بالتوجه الى العراق والطلب منه ان لا يسلك طريقا منفردا خارج الاجماع العربي، واذ لم يستجب فانه هو وحده السبب والمسؤول عن ذلك (٦٣)

فالموقف السعودي الراض للميثاق كان ينطلق من تنافس تقليدي هاشمي سعودي، يركز على وجوب عدم التقارب بأي شكل من الاشكال بين العراق والاردن، خوفا من تشكيل دولة هاشمية تحاصر السعودية من الغرب والشمال، وقد استغلت مصر هذا الموقف وضمت السعودية الى التحالف المصري السوري (٦٥)

وواجه الاردن في هذه الفترة ضغوطا شديدة من قبل الدول العربية لثنيه عن الانضمام للحلف، وامتد تأثير هذه الدول الى الجماهير الاردنية والاحزاب، واستقالت اكثر من حكومة في ظرف ايام معدودة، وهاجمت الجماهير الاردنية المؤسسات الاجنبية، ومن اهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها على الموقف الشعبي الذي كان سائدا في تلك الفترة وجود الوزير المصري "انور السادات" الذي كان يزور القدس وعمان ويستقطب كثيرا

من القيادات الجماهيرية الاردنية. كما لعبت الاموال السعودية دورا كبيرا في اضعاف الحكومة الاردنية وثبها عن الدخول الى ميثاق بغداد (٤٦)

وبالاضافة الى العوامل السابقة التي ساهمت في عدم انضمام الأردن الى حلف بغداد، هناك العوامل المحلية التي كان لها دور واثر بارز في هذا الاتجاه، حيث لعب عامل السكان دورا ضاغطا على صانع القرار السياسي الاردني وثناء عن اتخاذ الموقف الذي يريد، وكان الفلسطينيون يشكلون نصف سكان الاردن خلال فترة البحث . كما كانت توجد عناصر كثيرة من هذه الفئة في المؤسسات الحكومية والوزارات الاردنية والاحزاب، حيث كان هناك تقليد غير مكتوب بأن يكون نصف عدد مجلس الوزراء فلسطينيين والنصف الاخر اردنيين، وهذا شكل ضابطا كبيرا على صناعة القرار السياسي الاردني، حيث ينظر الفلسطينيون في مؤسسة الحكم الاردنية الى اي قرار على الصعيد الوطني او الخارجي من مصلحتهم هم، وليس من مصلحة الاردن. واعتقد الفلسطينيون ان انضمام الاردن الى الحلف سيؤثر في الحل النهائي للقضية الفلسطينية، مع ان مذكرة (تمبلر) الى الحكومة الاردنية في ١٢/٢/١٩٥٥ اشارت الى ذلك مؤكدة "أن انضمام الاردن الى حلف بغداد سوف لا يؤثر بشكل من الاشكال على وضع الاردن بالنسبة الى الحل النهائي للقضية الفلسطينية" (٤٦).

وهكذا نرى ان مصر وحليفاتها من الدول العربية الراضة لميثاق بغداد قد استغلت هذا العامل (السكاني) وجندته لرفض اي قرار بشأن الحلف من قبل الاردن، من خلال وسائل الاعلام وخصوصا اذاعة صوت العرب، التي كان لها تأثير كبير جعل هزاع المجالي يقول : ان المظاهرات كانت تحدث بعدما تصدر لها الاوامر من صوت العرب. ومما يؤكد ذلك اعتراف (هنري ترسفلان) السفير البريطاني في القاهرة بأنه قد طلب منه في ذلك الوقت التدخل مع عبد الناصر ليخفف من الحملة الاعلامية على الاردن (٥٩).

لكن عبد الناصر فسر حملته الشرسة تلك بأنها عمل دفاعي لمنع الاردن من الانضمام للحلف وعزل مصر، وكان صانع القرار السياسي الاردني يعرف تماما مقدار تأثير الاردن بالاعلام المصري، حيث يقول الملك حسين " كانت بلدي تحت رحمة دعاية خارجية ترمي الى التخريب، وان الدعاية كانت تتسلل الى اقصى انحاء البلاد، وان القاهرة كانت تملك اجهزة للبحث عن قوتها وقوية ولم يكن لعمان في ذلك العهد سوى جهاز قوته ٥ كيلو واط يغطي مساحة نصف قطرها ٥٠ كم" (٥٨-ص ٩٢).

وبقي الاعلام المصري الضابط الاكبر على السياسة الاردنية، وبقي الزأي العام مقتنعا بذلك حيث تعدى اثر ذلك الاعلام رفض الجماهير الاردنية للحلف الى طرد الملك حسين لقائد الجيش (كلوب) من الاردن، ويذكر "كلوب" نفسه بأن ما حصل كان من فعل وسائل الاعلام المصرية وخصوصا صوت العرب (٦٦).

ان رفض مصر لمبدأ التحالف مع دول الغرب واعتقادها انها تستطيع الوقوف على الحياد بين المعسكرين الشرقي والغربي، وعدم تزويد الدول الغربية لها بالسلاح الذي يمكنها من ردع الاعتداءات الاسرائيلية، كل ذلك ادى الى عقد صفقة السلاح التيشكية في ايلول ١٩٥٥، وهذا انعكس ايجابيا على وضع مصر بشكل عام وعبد الناصر بشكل خاص لدى الجماهير العربية، اذ رأى الناس في هذا العمل بارقة امل وتحديا للهيمنة الغربية والاحتكار الغربي للسلاح (٥٨).

وقد كان لاذاعة صوت العرب والاعلام المصري دور مباشر ومؤثر لدى المنلقي العربي الذي رأى في الصفقة البداية، وما على العرب الا ان يلتفتوا حول مصر وقيادتها حاملة لواء القومية (٤٦).

وهكذا اتحدت العوامل الداخلية والاقليمية والدولية في عدم انضمام الاردن الى حلف بغداد، ذلك الحلف الذي كان الاردن يسعى وينظر اليه من زاوية مصلحته الاقتصادية والسياسية والعسكرية، لقد كان الاردن يأمل في ان ينضم الى الدول القوية، وانه لا بد من كسب ثقة هذه الدول الكبيرة حتى تكتسب ثقتها من خلال توفير اسباب القوة والمنعة تدريجيا، ولتعطيه مزيدا من الشعور بالامن القومي وكان الاردن يأمل ان يحقق مكاسب كان بأمس الحاجة اليها، اذ يذكر "هزاع المجالي" في هذا الصدد : انه لو دخل الاردن الحلف يكون قد حقق المكاسب التالية (٦٢:ص ١٥)

اولا : مكسب سياسي : اذ يصبح الاردن عضوا فاعلا وعلى قدم المساواة مع كل دولة من دول الحلف.

ثانيا : مكسب عسكري : وذلك بزيادة عدد القوات العسكرية وزيادة تسليحها والزام الدول المشاركة في الحلف بالدفاع عن الاردن في حالة تعرضه لاي هجوم من قبل اسرائيل.

ثالثا : مكسب اقتصادي : بحيث يتمكن الاردن من تنفيذ خطط واسعة لنموه الاقتصادي، اذ ان المشكلة الرئيسية هي المشكلة الاقتصادية التي تجعل من الاردن دائما في موقف التبعية.

ومع ذلك فقد رفض الاردن الانضمام الى حلف بغداد نتيجة الضغوط التي مورست ضده داخليا وخارجيا، مع ان رأي صانع القرار الساسي كان غير ذلك، وخصوصا "الملك حسين" و "هزاع المجالي" الذي كان الاقرب الى ما جرى مع البريطانيين حول الضمانات التي يحصل عليها الاردن اذ ما دخل الحلف. ويعبر "هزاع" عن ذلك بقوله :

" حاولت ان افوز لبلدي بأحسن الاوضاع التي تتعكس على مسيرتها، واني مؤمن ايمان قطعي بمصلحة الاردن، ولن يثني عن هذا الايمان تهويشات المغفلين او هتافات الهتافة الماجورين" (٦٢:ص١٦).

ويرد هزاع على الذين اتهموا الاردن وخصوصا مصر في ان انضمام الاردن الى الحلف سيعمل على فرقة الدول العربية والقضاء على موثيق التعاون فيما بينها بقوله:

" متى كانت الدول العربية متحدة؟! ولو كانت لدينا الجرأة الادبية لما كان هذا الاعتراض واردا، ولما كان هذا النصيب من التلاعب بعواطفنا .. وان انسياقنا وراء العواطف لن يمكن الاردن من اتمام كيانه ككيان مستقل" (٦٢:ص١٩).

من هنا نلاحظ كيف تأثر صانع القرار في بلد فقير كالاردن بالضغط الخارجي حيث استقالت حكومتان خلال عشرة ايام من جراء هذا الضغط.

وبالرغم من ان معتقدات وادراك صانع القرار الاردني تصب في صالح الانضمام الى الحلف، الا أن صانع القرار أرغم على التصرف تصرفا مغيرا، واختار عدم الانضمام، واللجوء الى سياسة المهادنة مع الدول المجاورة له لتجنب الازمات الداخلية والاقليمية. (٤٦)

المبحث الثاني : العدوان الثلاثي على مصر

كانت أزمة السويس نقطة تحول في تاريخ العلاقات الغربية- العربية وخصوصا علاقة بريطانيا بهذه المنطقة، فقد دلت أزمة السويس بشكل واضح على ان بريطانيا لم تعد تلك القوة العظمى، وانها سلمت مقدراتها ومصالحها في المنطقة للولايات المتحدة المتنافسة مع الاتحاد السوفيتي على ايجاد نفوذ دولي لهما في هذا الاقليم المهم من العالم (٦٧).

وكانت بريطانيا اكثر الدول ارتباطا اقتصاديا مع قناة السويس، لاغتمادها الكلي. في وارداتها البترولية على هذا الممر المائي، ويفسر ذلك وقوف الراي العام البريطاني الى جانب سياسات حكومته الرامية الى تأديب مصر ورئيسها عبد الناصر وتشجيعهم للعدوان الغربي على مصر التي تجرأت ووقفت بوجه بريطانيا. (٦٨)

وقد حاول الرئيس عبد الناصر ان يحقق مجموعة من الاهداف لمصلحة بلاده من خلال تأميمه لشركة قناة السويس عام ١٩٥٦، حيث اراد ان يحصل على العملة الصعبة التي تفرض على السفن لتمويل المشاريع الانمائية الاقتصادية في مصر خصوصا بعد ان نكثت الولايات المتحدة في وعودها لتغطية تكاليف انشاء السد العالي. هذا بالاضافة الى محاولته تحقيق الاستقلال الوطني الكامل لمصر، وان لا تبقى بلاده اسيرة الاستغلال والتحكم الاجنبي(٦٧)

وعندما اقتنعت بريطانيا بضرورة توجيه ضربة عدوانية الى مصر ورئيسها عبد الناصر، شنت القوات البريطانية الجوية هجمات متلاحقة على سلاح الجو المصري لمدة ثلاث أيام ودمرت جميع القواعد الجوية التابعة له، وتمكنت القوات البريطانية والفرنسية من احتلال مدينة بورسعيد بعد ٣٦ ساعة من القتال قبل قيام الرئيس عبد الناصر باغراق السفن في القناة لعرقلة الملاحة هناك (٦٠)

ولم تتوقف القوات الحليفة عن هجماتها ضد مصر الا في تشرين الثاني من عام ١٩٥٦، حيث وافقت بريطانيا وفرنسا على وقف اطلاق النار بعد ان تدهورت قيمة الجنيه الاسترليني مما أدى الى فقدان ١٥٪ من احتياط الذهب والدولار في بريطانيا مع اعادة تقنين توزيع البترول عن طريق البطاقات. (٦٠)

وقد ساهم هذا الوضع في التوجه البريطاني نحو الولايات المتحدة وطلب المساعدة منها على لسان وزير المالية في الحكومة البريطانية Macmelan "ماكميلان"، وابلغت الحكومة الأمريكية الحكومة البريطانية انها على استعداد لذلك شريطة ان تقبل بريطانيا بوقف اطلاق النار (٦٠)

لقد كان الموقف الأمريكي مبنيا على عدم التدخل في الازمة الى جانب التحالف الغربي، بل يجب عدم استخدام القوة ضد مصر، وكان هذا الموقف من قبل واشنطن ايذانا في اقامة علاقات متوازنة من اجل دور امريكي جديد في هذه المنطقة للموقف في وجه الاتحاد السوفيتي (٦٧).

وقد تجلى الموقف الأمريكي الراض للعدوان البريطاني في وقف الامدادات البترولية عن بريطانيا لحين انسحاب القوات المعتدية من الاراضي المصرية، كما هددت الادارة الأمريكية بوقف دعم الجنيه الاسترليني. وعدم تقديم القروض الائتمانية من صندوق النقد لحين وقف العدوان (٦٩)

وهذا الموقف الأمريكي من ازمة السويس والعدوان الثلاثي على مصر يطرح كثيرا من التساؤلات، وخصوصا ان هناك بعض الاشارات التي تدل على ان الولايات المتحدة كانت تعلم مسبقا بالتحرك العسكري البريطاني نحو مصر، الا ان "ايزنهاور" الرئيس الأمريكي ينفي ما تم ترويجه من ان الولايات المتحدة ارادت اغتصاب الدور البريطاني في المنطقة، وهذا ما اكده في رسالته الى كل من "ايدن" و "ماكميلان" في ذلك الوقت (٦٩).

موقف الاتحاد السوفيتي :

توصلت الحكومة المصرية الجديدة بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ الى ضرورة البحث عن خيارات سياسية وعسكرية جديدة غير تلك التي كانت تعتمد بشكل كبير على الدعم من الدول الغربية فبدأت الحكومة اتصالاتها المباشرة مع الاتحاد السوفيتي عن طريق ارسال البعثات العسكرية الى الدول الاشتراكية من أجل تأمين السلاح للقوات المصرية (٤٢).

لم يتوانى السوفيت في الموافقة على اقامة العلاقات مع القادة المصريين الجدد وابدوا استعدادهم للمساهمة في المشروعات الصناعية التي يحتاجها لتطوير المجتمع. ومع ذلك فقد كان الرئيس عبد الناصر شديد الحذر في اتخاذ أي خطوات سريعة باتجاه الاتحاد

السوفيتي لأنها تعني الصدام مع الأمريكيين والبريطانيين اللذين ما زال تواجدهم في القناة حيث حاول عبد الناصر أن يستخدم العرض السوفيتي كورقة حفظ على كل من بريطانيا وأمريكا. الولايات المتحدة وبريطانيا لم تأخذ التهديد المصري بالاتجاه في علاقاته نحو الاتحاد السوفيتي بجدية كاملة مما دفع السوفييت الى التعجيل في تقديم الدعم العسكري للمصريين عن طريق صفقة السلاح التشيكية وساهم السوفييت في تدريب الجيش المصري وبدأوا باعداد محدوده على مستوى القيادات العليا ثم أبدى الاتحاد السوفيتي اهتمامه في بناء المشاريع الاقتصادية في مصر وخصوصا مشروع بناء السد العالي. (٤٢)

أما بالنسبة للموقف السوفيتي فقد ايد مصر منذ بداية اندلاع الازمة، وقرار تأميم شركة قناة السويس، واعتبر ان ذلك من حق مصر في سيادتها على القناة، ويعبر عن حقها في الاستقلال والتخلص من السيطرة والاستقلال، واعلنت الحكومة الروسية ان اي محاولة لتغيير القرار ستكون بمثابة تدخل سافر في شؤون مصر الداخلية (٦٠).

ولمح الروس الى قوتهم النووية، وانهم سيعملون مع الولايات المتحدة على تشكيل قوة بحرية وجوية مشتركة تحت اشراف الامم المتحدة لوقف الاعتداءات الفرنسية البريطانية على مصر واستغل الرئيس "عبد الناصر" هذا الموقف من قبل الروس ليرفع الروح المعنوية للشعب بدعوى ان مصر ليست من دون اصدقاء ومؤيدين. (٦٩)

الا ان الموقف الرسمي الحقيقي للاتحاد السوفيتي هو ما ابلغ به "خروشوف" الزعيم السوفيتي السفير المصري في موسكو، وهو ان الاتحاد السوفيتي لن يستطيع القيام باي عمل عسكري لصالح مصر بسبب وجود عقبات جغرافية تحول دون اوصول اي مساعدات لها، كما ان "خروشوف" اوضح هذا الموقف في الرسالة التي بعث بها الى "عبد الناصر" عن طريق الرئيس السوري "شكري القوتلي"، والتي اكد فيها ان الاتحاد السوفيتي لن يغامر بحرب عالمية ثالثة من اجل مصر وقناة السويس (٦٨)

وحقيقة الامر ان الموقف السوفيتي في بداية الازمة جاء من اجل صرف النظر العالمي عن التدخل السوفيتي في المجر وما قام به من اعمال لا انسانية ضد الشعب المجري في بودابست (٦٨)

ولقد ادار عبد الناصر الازمة بناء على احتمالات لم تكن دقيقة، حيث كان يعتقد بأن فرنسا مشغولة في حرب الجزائر، وانها على خلاف مع بريطانيا حول حلف بغداد والمسائل الاخرى في منطقة الشرق الاوسط، كما لم يتوقع ان تستخدم

بريطانيا القوة ضد مصر وذلك لعلاقتها المتينة مع الاقطار العربية، ولا يمكن والمخاطرة بمصالحها النفطية والتسبب في تدهور قيمة الجنيه الاسترليني وخاصة اذا تم اغلاق قناة السويس. (٧٠)

لقد نظر العرب الى عملية تأميم القناة بأنها شبيهة لعملية كسر احتكار الغرب لتصدير السلاح، وذلك بالانفتاح على المعسكر الاشتراكي، حيث كانت عملية التأميم بمثابة انقلاب على السيطرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية للقوى الاوروبية على المنطقة العربية وعلى الرأسمالية الغربية المهيمنة هناك. (٧١)

أما الاردن فقد تعرض لهجمات عديدة من قبل اسرائيل خلال العدوان، وخصوصا على منطقة قلقيلية، وجاءت هذه الهجمات لتحويل الانظار الغربية عن المحاولات الاسرائيلية للتخالف مع القوات الغربية ضد مصر، وكانت الاوضاع السياسية في الاردن في هذه الفترة تتسم بالسخونة، حيث سبق العدوان الثلاثي ضغط مصري على الاردن من خلال الوسائل الاعلامية ومن خلال القيادات السياسية والعسكرية جعلت الملك حسين يتخذ قرارا مفاجئا بطرد قائد الجيش البريطاني "كلوب" من اجل احتواء الوضع الداخلي، وخصوصا بعد وصول كثيرين من مؤيدين مصر الى قبة البرلمان وتشكيل حكومة برئاسة سليمان النابلسي التي كانت تقترب اكثر الى المحور السوري المصري. (٦٧)

يضاف الى ذلك أن البرلمان الاردني صوت على الغاء المعاهدة الاردنية-البريطانية التي وقعت عام ١٩٤٨، وحلت محلها اتفاقية اردنية-مصرية-سورية، الا ان ذلك لم يمنع من قيام المحور العراقي-الاردني لمواجهة المحور المصري السوري-السعودي. حيث حاول محور مصر التأثير على مجريات الحياة السياسية في الاردن من خلال الانتخابات لمجلس النواب، وتعهدت مصر وحلفاؤها بتقديم المعونة للاردن سواء العسكرية أم المالية للصمود بوجه العدوان الاسرائيلي بدل المعونة البريطانية. (٦٧)

كما اقترح الرئيس "عبد الناصر" ضم الجيش الاردني الى الجيشين المصري والسوري، فرفض الملك حسين ذلك في البداية، لانه كان يتشاور مع العراق من اجل التنسيق بين البلدين، وتوجه الاردن في هذه الفترة الى العراق طالبا المساعدة العسكرية وارسال لواء مشاة عراقي للدفاع عن الاردن، الا ان الاسرائيليين اعتبروا ذلك تهديدا لهم وهددوا بالانتقام. (٧٢)

وفي آب من عام ١٩٥٦ فازت العناصر القومية الموالية لمصر في الانتخابات النيابية الاردنية، وحذرت الحكومة البريطانية العراق من ارسال اي مساعدات عسكرية

للاردن. وعند بدء الازمة مارس الاردن دوره القومي المشرف بكل انتماء، متجاوزا جميع الخلافات والمشكلات الثنائية، وبادر الملك حسين الى ضم الاردن للقيادة العسكرية المصرية السورية، ووضع الجيش الاردني تحت قيادة القائد العام للجيش المصري في حالة الحرب، واعلنت الحكومة الاردنية التعبئة العامة بتوجيه من الملك حسين، واصدرت بلاغا قالت فيه ان حالة الطوارئ صارت نافذة المفعول، وان احكام قانون الدفاع ستنفذ، وابرق العاهل الاردني "الملك حسين" الى الرئيس "عبد الناصر" يخبره بأن قوات الاردن على اهبة الاستعداد لخوض معركة الامة العربية، وأيد مجلس النواب سياسة الحكومة ووافق على اعلان التعبئة العامة، وأقرت الحكومة قطع العلاقات السياسية مع فرنسا وابلغت ذلك الى السفير الفرنسي، وطلبت الاردن من سفيرها في فرنسا العودة الى البلاد، كما اصدرت الحكومة بيانا اكدت فيه انها ستدرس علاقاتها مع بريطانيا على ضوء تطورات الاحداث في المنطقة. (٦٧)

إن اهم ما تمخضت عنه حرب السويس من نتائج هو التقدير والاعجاب الذي لقيه الرئيس "عبد الناصر" من قبل الجماهير العربية، حيث اعطاه ذلك مزيدا من الثقة، واصبح البطل القومي دون منازع، واصبحت القاهرة قلب العالم العربي، واسباس القومية الجديدة التي كانت تندفع بقوة تجاه مختلف الاقطار العربية، ونجاح الرئيس "عبد الناصر" في تحويل الهزيمة الى نصر اثر على علاقاته ومكانته في الدول العربية، فقد اصبحت له اليد الطولى للتدخل في شؤون هذه الدول عن طريق الوسائل الاعلامية والدبلوماسية واسترضاء القيادات السياسية في هذه الدول. مما جعل الحكام العرب يراجعون افكارهم فيما يتعلق بالاجراءات المتعجلة التي اصبح يتخذها الرئيس "عبد الناصر" دون الرجوع او التشاور مع حلفائه في جامعة الدول العربية، فلم يعد الملك سعود مثلا متحمسا تماما مع هذا الحليف المتهور. مما جعله يعيد حساباته وعلاقاته في المنطقة، واتجه بعد ذلك لدفن الحقد والكراهية التقليدية للهاشميين، وحاول اقامة علاقات أوثق وأكثر ودية مع النظامين الهاشميين في كل من العراق والاردن. (٦٨)

المبحث الثالث : الاتحاد العربي

ان التفكير في تجسيد الوحدة والاتحاد بين العراق والاردن لم يكن الا ضمن ما اختطه الهاشميون من نهج وحدوي يحفظ للامة كيائها وديمومتها، فلم يكن اتحاد عام ١٩٥٨ بين الحكومتين العراقية والاردنية المحاولة الاولى التي قاما بها، وانما سبق ذلك سلسلة من المحاولات السياسية المتعاقبة التي جسدت اما بتعاون متبادل او اتفاقات ثنائية.

وترجع بدايات هذه المحاولات لانشاء الاتحاد بين العراق والاردن الى عام ١٩٤٧ حين عقد البلدان معاهدة تحالف واخوة وقعت في ١٥ نيسان من ذلك العام. ومنذ ذلك الوقت وحتى عام ١٩٥٨ بذل البلدان جهودا مشتركة لتحقيق الاتحاد العراقي الاردني، وقد وجزت خلال هذه الفترة محاولتان متعاقبتان من الاردن والعراق، ليعقبهما بعد ذلك قيام الاتحاد العربي الهاشمي عام ١٩٥٨ (٦١) وسنبين فيما يلي مقترحات كل من الطرفين لتحقيق هذا الاتحاد قبل اقامته.

اولا : مقترحات الاردن لتحقيق الاتحاد مع العراق عام ١٩٥٠

بعد ان عقدت معاهدة التحالف والاخوة بين العراق والاردن عام ١٩٤٧، وبعد فشل الدول العربية في الحيلولة دون قيام دولة اسرائيل، حاول الامير عبدالله ان تتجسد معاهدة الاخوة بين البلدين ضمن اطار وحدوي الهدف منه اتحاد البلدين لمواجهة الاوضاع الجديدة، وكان الامير عبدالله يرى ضرورة توحيد الهلال الخصيب من اجل مقاومة الصهيونية في فلسطين ومن اجل ديمومة الحكم للعائلة الهاشمية التي فقدت حقها ومكتسباتها في بلاد الحجاز. (٦١)

وقد بعث الامير عبدالله وزير البلاط "سمير الرفاعي" الى بغداد حاملا مشروعا الى القيادة العراقية يتضمن الاسس التي سيقوم عليها الاتحاد بين البلدين وفق الشروط التي سيتم الاتفاق عليها فيما بعد. (٢٠)

وقد طرح الاردن في هذا المشروع قيام مجلس اتحاد عال يعين اعضاؤه من قبل البلدين، على ان يجتمع هذا المجلس بالتناوب في كل عام باحدى العاصمتين بشرط ان يترأس جلسات هذا المجلس رئيس وزراء البلد الذي ينعقد فيه الاجتماع، وينص المشروع ايضا على احتفاظ المملكتين بحقوقهما ودستورهما التامين، واتباع المملكتين المتحدتين سياسة خارجية واحدة. (٢٠)

وبهذا يكون المشروع قد طالب بقيام اتحاد بين المملكتين العراقية والاردنية، وبعد ان درست الحكومة العراقية الاقتراح الاردني لم تعلن عن اي اجراء او تعديلات على هذا المشروع، ولم تبد موافقتها عليه، وانما قدمت مشروعاً جديداً لاقامة الاتحاد بين البلدين. (٦١)

ثانياً : مقترحات العراق لتحقيق الاتحاد بين البلدين

تضمنت مقترحات العراق البديلة للمشروع الاردني على ان توحيد التاج العراقي والاردني لا يتأتى الا باعلان "الملك عبدالله" ملك المملكة الاردنية الهاشمية قراراً يقضي بجعل الملك فيصل الثاني ملك العراق ولياً لعهد المملكة الاردنية من تاريخ قبول هذه المقترحات، وذلك تمهيداً لجعله ملك العراق والاردن في المستقبل، وان تتخذ الاجراءات الضرورية لتأمين ذلك. (٢٠)

وتضمن هذا المشروع الاتحادي المقترح ان هذا الاتحاد هو اتحاد بالتاج تحتفظ الدولتان بموجبه بأنظمتها الداخلية والتشريعية لمدة لا تزيد على الخمس سنوات تجري خلالها مفاوضات لتحقيق المطلوب، او اي شيء آخر يتفق عليه. اما النواحي التي يجوز توحيدها حال قيام الاتحاد فهي: السياسة الخارجية، والتمثيل الدبلوماسي، والعملة. على ان يعقب توحيد هذه النواحي توحيد التعاون بين البلدين في امور الجيش والشؤون التجارية والاقتصادية. (٢٠)

الا ان القدر المحتوم عاجل الامير عبدالله حيث اغتيل في ٢٠ تموز ١٩٥١ في القدس، وعلى اثر ذلك اشتدت الدعوة للاتحاد بين البلدين وشكلت الحكومة العراقية لجنة للترويج لذلك اطلق عليها اسم لجنة توحيد العراق والاردن، وسافرت اللجنة الى عمان واجرت مقابلات مع بعض السياسيين الاردنيين الذين اديهم الميول القومية، ثم قابل رئيس اللجنة رئيس الوزراء الاردني "توفيق ابو الهدى" الذي اكد لرئيس اللجنة انه ما زال على العهد، وان الاردن سيؤيد سياسة "توري السعيد" الساعية الى تحقيق الاتحاد بين القطرين. (٦١) الا ان موقف ابو الهدى هذا لم يستمر طويلاً، حيث تغير بعد ذلك بتأكيده على أن سياسة الحكومة تتجه الى تصريف الشؤون الداخلية والمحافظة على حالة الاستقرار السائدة، وليس من رأي الحكومة ان تبحث في كل المشاريع الاتحادية، وان الوضع قد تغير، وان الامر يتوقف على ما تراه الحكومة مناسباً ومتفقاً مع مصالحها

وغاياتها، وان امر الاتحاد قد اجل الى ما ستؤول اليه نتائج المفاوضات التي ستجري في مده لا تزيد على الخمس سنوات. (٤٩)

"الاتحاد العربي ١٩٥٨"

بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ بدأت مصر تستغل العواطف الجياشة للجماهير العربية في الوطن العربي، وبدأت السياسة المصرية تبحث عن آلية لتجسيد هذه العواطف والمشاعر المتدفقة نحو مصر وقيادتها.

وكانت مصر تعمل على اىصال زعماء سياسيين موالين لها الى دفعة الحكم في الاقطار العربية، وربط الكيانات السياسية هذه مع السياسة الخارجية المصرية ربطا مباشرا واستغلت التيار القومي العربي في الاردن، وحاولت من خلاله الضغط على السياسة الخارجية الاردنية، الا ان هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح، وبقي الاردن على اثر ذلك وحيدا يواجه الضغط من قبل التيارات السياسية الموالية لمصر من الداخل والتيار القومي الناصري من الخارج. (٦١)

وتوجه الاردن بعد ذلك الى العراق وطلب منه الدخول في اتحاد سياسي يجمع البلدين وذلك لخلق نوع من التوازن السياسي تجاه الجمهورية العربية المتحدة، ولم يتوان العراق عن الموافقة على هذا الاقتراح رغم ما سيرتب عليه من اعباء مالية قد لا يستطيع القيام بها. (٧٣)

وفي شهر شباط وصل الملك فيصل ملك العراق الى الاردن يرافقه وزراء الخارجية والعدل ورئيس الاركان لاجراء محادثات تمهيدية من اجل الاتحاد، وقد سارت محادثات الملكين سيرا ناجحا، اذ وصف الملك حسين هذه المحادثات بأنها تمت في افضل الشروط والظروف حيث وافق الملك فيصل على ان يترأس الملكان الاتحاد العربي بالتناوب. (٥٥)

وقد تشكلت اللجان الفنية من قبل الطرفين وبدأت مباحثاتها لتنفيذ اتفاقية الاتحاد، وترأس الملكان حسين و فيصل جانبا من اجتماعات هذه اللجان التي بدأت تحقق تقدما مستمرا، الا ان حضور الامير عبد الاله الوصي على عرش العراق ساهم في وضع العراقيل امام عمل هذه اللجان حيث اثار القضية التي تتعلق برئاسة الاتحاد من جديد. (٤٦)

الا ان الملك حسين حاول قطع الطريق على عبد الاله ووافق على المقترحات العراقية بتعيين فيصل على رأس الاتحاد، وان تكون بغداد وعمان عاصمة للاتحاد على التوالي كل منهما لمدة ستة اشهر، حيث اراد الملك حسين ان لا تقع الحساسيات بينه وبين الملك فيصل لانه يعلم مدى الضغط الذي يواجهه ملك العراق من قبل الوصي ويصف ذلك بقوله أن الملك فيصل كان لا يستطيع ان يتصرف الا بأذنه. (٥٨)

من هنا يتضح لنا كيف ساهمت رغبات الملك حسين الشخصية بضرورة اخراج الاتحاد الى الوجود بسرعة، فهو يقول بهذا الصدد " ما أكثر الآمال الكبار التي كانت تملأ قلوبنا في صباح هذا اليوم الرابع عشر من شباط عندما كان علمنا الجديد الاسود والابيض الاخضر يرتفع صاعدا نحو السماء، لقد عملت بلا انقطاع من اجل وحدة بلدينا، ولو كان الامر يتعلق بي وحدي لكان الاتحاد قد ولد منذ مدة طويلة" وكان الملك حسين لا يجد امامه خيارا او بديلا عن الاتحاد مع العراق والسعودية على اقل تقدير لمواجهة تحديات الجمهورية المتحدة الجديدة والاملاءات الناصرية، وقد اقترح ضرورة الاتحاد بين العراق والاردن وقبل العراقيون ذلك دون عناء. (٥٨)

ولقد تضمنت اتفاقية الاتحاد بنودا عديدة اهمها وحدة السياسة الخارجية، والتمثيل الدبلوماسي، ووحدة الجيش العربي الاردني والعراقي، وازالة الحواجز الجمركية وتوحيد مناهج التعليم، وأن يتولى شؤون الاتحاد حكومة اتحادية مؤلفة من مجلس تشريعي وسلطة تنفيذية، ويعين اعضاء السلطة التنفيذية وفق احكام دستور الاتحاد لتولي الامور التي تدخل ضمن اختصاص حكومة الاتحاد. وهكذا فقد اصبح الحلم الوحدوي الذي سعى اليه الاردن مجسدا على ارض الواقع، ولم يكن هناك بديل عن ذلك بعد ان عملت مصر على التجاوز الجغرافي الشامل لاردن والعراق بأنشائها الجمهورية العربية المتحدة. والمخاوف التي بدت لكل من العراق والاردن بأن هذه الجمهورية لم تقم الا لمحاولة حصار البلدين، والعمل على زعزعة الوضع الداخلي عن طريق استغلال الجماهير العربية المؤيدة لعبد الناصر الذي اصبح يتمتع بشعبية جارفة كنتيجة طبيعية لقوة الاعلام المصري آنذاك ووضح ذلك وزير الخارجية الاردني آنذاك اثناء المناقشات بقوله (٦١- ص ٧٥):

" ان حكام مصر لم يكتفوا بحصر نشاطهم في الاطار الجغرافي المصري ولكن توسعوا في اهدافهم ورفعوا فلسفة الثورة حتى شملت العالم العربي والاسلامي، وانه من واجب حكومتي العراق والاردن ان توقفهم عند حدهم، وان الاردن هدفهم الاول، وهي الحلقة

التي توصلهم الى العراق والسعودية "وقد ساهم تشابه نظام الحكم في كل من العراق والاردن وصلة القربى بينهما والمعاهدات المعقودة سابقا في التعجيل بهذا الاتحاد وابرازه الى حيز الوجود. (٦٥)

وكان قيام هذا الاتحاد ايدانا بعلاقات أقوى واكثر متانة بين الاردن وبريطانيا، حيث بدأت المشاورات العسكرية بين البلدين. الا ان عمر الاتحاد لم يدم طويلا، فبعد شهر قليلة قام انقلاب دموي على العائلة المالكة في العراق ذهب ضحيته معظم افراد العائلة، وقد تحركت بريطانيا لدعم الموقف الاردني وكذلك فعلت الولايات المتحدة من اجل ان يتجاوز الاردن المحنة التي تعرض لها نظام الحكم في العراق، ووصف رئيس الوزراء البريطاني "ماكميلان" الدعم البريطاني للاردن انه اصعب قرار في انقاذ مستقبل الاردن المهدد بالانهيار واعتبرت الولايات المتحدة أن ما تعرض له العراق ما هو الا عبارة عن انهيار قلعة من قلاع الاستقرار في المنطقة. (٦١)

اما الموقف المصري من انهيار الاتحاد فقد تمثل في انكار الرئيس عبد الناصر قيامه بأي دور في المؤامرات التي كان يتعرض لها الاردن او الهاشميون في العراق، بالرغم من انه اصدر تحذيرا غامضا عما يجب ان يتوقعه الملك حسين من القاهرة مستقبلا وذلك بالقول انه لا يدري كيف يمكن للاردن ان يظل مستقلا لفترة طويلة، لأنه ببساطة لا يمتلك الموارد اللازمة لذلك. (٤٦)

واستمر اعلام الجمهورية العربية المتحدة بالتشويش على الاردن، وبقي هذا الاعلام اكبر قوة ضاغطة على السياسة الخارجية الاردنية عندما استغل وجود القوات البريطانية والامريكية للاستمرار في توجيه انتقاداته للاردن. وبقي الصراع قائما بين القاهرة وعمان عندما وصف الملك حسين الرئيس عبد الناصر بأنه العميل الرئيسي للشوعية في الشرق الاوسط، واتهم عبد الحميد سراج والثوار المسلمين في لبنان بالقيام بعمليات ارهابية في الاردن، وامام هذه العلاقات المتوترة قام رئيس الوزراء الاردني "سمير الرفاعي" بمحاولة احتواء هذه الخلافات، واقترح ان يجري مفاوضات شخصية مع الرئيس عبد الناصر. وفي الوقت نفسه طلب الملك حسين من القوات الامريكية والبريطانية الانسحاب من الاردن، وان تحل محلها قوات دولية حتى يعود الوضع الى حالته الطبيعية. (٥٨)

وساهم اعلام الحكومة الجديدة في العراق أيضا في الضغط على الاردن، ولم يتوان عن التشهير بالملك حسين، وحاول الاعلام العراقي ان يستغل النقل السكاني للشعب الفلسطيني داخل الاردن، فاقترح انشاء جيش فلسطيني من أجل تحرير الارض المغتصبة، وروج الى أن تحرير فلسطين مسؤولية يجب أن تبدأ من قبل الفلسطينيين انفسهم الامر الذي ساهم بنوع من عدم الاستقرار داخل الاردن. (٧٤)

وهكذا فقد وقع الاردن بين شقي الرحى للاعلام المصري والعراقي اللذين كانا بالبغي التأثير والفاعلية، وقد وصف الملك حسين ذلك بقوله. " كان صيف ١٩٥٨ وكانت الاخطار الممهدة له تحوم فوق بلادنا، وبدأ الانتظار الذي لا نهاية له، ما الذي سيقع؟ ما الذي سيفعله آخر الفراعنة في الجانب الآخر من النيل؟" (٥٨:ص ٨٢)

ومن هنا نرى كيف ان الوضع في الاردن قد بدا مأساويا وخصوصا بعد اتهيار الاتحاد العربي بعد ثورة ٤ تموز، وظهرت مشكلات الاردن الاقتصادية والسياسية، واضطر الاردن الى ان يتجه بكل قواه نحو الغرب وتوطيد العلاقات الثنائية مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة، فقد اضفت العلاقة الثنائية القوية بين الاردن والولايات المتحدة نوعا من الاطمئنان على الوضع العسكري والاقتصادي في ظل غياب العراق، وضحى الاردن على يقين تام انه لولا هذه العلاقة الثنائية المميزة لما صمد الاردن امام ضغوطات النظام الاقليمي العربي بزعامة عبد الناصر. (٤٦)

لقد كان الاردن يخشى ان يستغل العدو الصهيوني الوضع ويتحرك نحو الاردن، كما انه وفي الوقت نفسه كانت القاهرة مصممة خلال هذه الفترة على الاطاحة بالملكية في الاردن حيث لم تكن الجمهورية المتحدة تطمع في أقل من السيطرة على العالم العربي. وعاش الاردن في هذه الفترة وهو يقاسي الكثير، فلم يكن بمقدوره أن يجد له مخرجا برياً على العالم الخارجي، وكذلك حاصر السوريون الجناح الاخر للجمهورية المتحدة الاجواء الاردنية والسكك الحديدية، كما ان ميناء العقبة، الميناء الاردني الوحيد، لم يكن على درجة من الكفاءة بحيث يخفف قدرا ولو بسيطا من هذه المعاناة. (٤٦)

من هنا نرى ان الاتحاد الهاشمي كان تعبيراً عن ضرورة احتواء الخطر الخارجي الجديد المتمثل بالوحدة المصرية السورية وعبر بشكل واضح الى ضرورة اقامة تحالفات جديدة لما يمكن ان يحدث من خلال الجمهورية العربية المتحدة في علاقاتها مع كل من الاردن ومصر.

المبحث الرابع : الوحدة المصرية السورية

امتازت الحياة السياسية في سوريا خلال فترة البحث بطابع يغلب عليه، كثرة الانقلابات العسكرية، وخضوع الحكم في سوريا لازدواجية صنع القرار بين الجيش والحكومة.

وتشكل المجلس العسكري السوري في آب عام ١٩٥٧ برئاسة "عفيفي البزري"، ليمثل مختلف الكتل العسكرية، فقد ضم أربعة وعشرين عضوا يمثلون قيادات هذه الكتل، مما جعل ميزان القوى يميل لصالح المؤسسة العسكرية في هذه الفترة. (٧٥)

واصبح الجيش يتحكم في سياسة البلاد، مع ان رئيس الجمهورية في تلك الفترة (شكري القوتلي) كان مستعدا لتوجيه السياسة الخارجية السورية وجهة اخرى تختلف عما يريده او يسعى اليه الجيش. ويتضح ذلك من خلال محاولة القوتلي اجراء بعض التقلبات او التغييرات داخل المؤسسة العسكرية تهدف الى ابعاد الضباط اليساريين المهتمين بأمور السياسة عن المراكز الحساسة التي لها ارتباط مباشر في صناعة القرار السياسي، خصوصا الضباط الذين لديهم ميول قوية نحو اقامة اتحاد او وحدة مع مصر. (٧٦)

ورأت الولايات المتحدة من جانبها في هذا التغلغل العسكري في دوائر صنع القرار السياسي السوري توجهها نحو اقامة علاقات اكثر قوة مع الاتحاد السوفيتي، وذلك من خلال المصريين، فطرحت على السعوديين فكرة اقامة وحدة اسلامية بين السعودية وسوريا تكون بديلا للاتحاد بين مصر وسوريا، وحمل هذا الاقتراح مستشار الملك سعود الذي حاول اقناع القوتلي بأن سوريا ستحصل على ما تريد من مساعدات اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة اذ ما عدلت عن فكرة الوحدة السياسية مع مصر. الا ان الضباط السوريين، وعلى رأسهم عبد الحميد سراج، نظروا الى ان الهدف من هذه الاقتراحات هو احداث شرخ في العلاقات مع مصر والاتحاد السوفياتي. (٧٧)

وقد كانت هذه الخطوة السعودية محاولة لهزيمة النفوذ السياسي لليسار السوري الذي سيكون اذا ما حقق الوحدة مع مصر - عامل تهديد وخطر على النظام الحاكم في السعودية. (٦٨)

وكانت سوريا في هذه الفترة مهددة بتمزيق وحدتها، حيث كان اليسار يتجه نحو مصر وما يجد بها من مثل سياسية يمكن ان تؤدي في النهاية الى الوحدة العربية الشاملة،

وبالمقابل كان اليمين لا يزال يصر على الوحدة مع العراق والاردن اللذين تساندهما الدول الغربية، في حين بقي الوسط يحظى بمساندة العربية السعودية نحو ترسيخ الاستقلال الوطني لسوريا والابتعاد عن جميع التعقيدات التي يمكن ان تهدد مستقبل الدولة السورية. (٦٨)

وحاول قادة المجلس العسكري السوري ان يستغلوا الجو العام السائد في الشارع السوري والمؤيد لسياسات الرئيس عبد الناصر، حيث طلب الضباط السوريون من الرئيس عبد الناصر تحقيق الوحدة بين القطرين، لأن الوحدة السياسية بينهما مطلب شعبي للجماهير العربية في سوريا. (٧٥)

ومن الملاحظ هنا ان مصر اصبحت الوجهة التي يتجه اليها السوريون، خصوصا بعد ان اكد المصريون استعدادهم بأن مصر ستقف الى جانب سوريا ازاء التهديدات الاسرائيلية، وأنه لا بد من توحيد الخطط الدفاعية لكل من سوريا ومصر لمواجهة هذا الخطر، حيث طلب السوريون من مصر استقدام كتيبتين مصريتين الى ميناء اللاذقية كتجسيد لواقع الخطط الدفاعية المشتركة بين البلدين، ووصلت القوات المصرية الى ميناء اللاذقية مما أشعل الحماس في الشارع العربي بشكل عام والشارع السوري بشكل خاص، واعتبر الزعماء السوريون ان هذا الموقف هو اول بشائر الوحدة، وان التضامن بين مصر وسوريا قد تجلى بأبهى صورته عندما نزلت القوات المصرية الى الشواطئ السورية. (٧٥)

وفي هذه الاثناء بعث مجلس النواب السوري بدعوة الى مجلس النواب المصري بدعوه فيها لزيارة سوريا، ووصل وفد برلماني مصري برئاسة "انور السادات"، وتم عقد جلسة مشتركة بين الطرفين ترأسها "اكرم الحوراني" من سوريا، وتم فيها التأكيد على ان الشعبين السوري والمصري جزء من الامة العربية، وطالب ممثلو المجلسين بضرورة توجه الحكومتين المصرية والسورية نحو تنفيذ آلية الاتحاد بين القطرين. (٧٨)

وقد أيدت الجماهير السورية هذا المطلب الوحدوي، حيث خرجت تهتف للوحدة، وبحياة الرئيس "عبد الناصر"، واصبحت سوريا في تلك الفترة بكل فئاتها الشعبية والرسمية تؤيد الوحدة مع مصر. لأن سوريا قد وجدت نفسها في ذلك الوقت مطوقة في قلب المشرق العربي خارجيا وداخليا، من الخارج كان لبنان الذي يصر على ان يكون همزة الوصل بين الشرق والغرب، ومن الشمال تركيا المناوئة للحركة العربية، ومن

الجنوب الغربي الخطر الصهيوني واسرائيل، ومن الداخل تصارع التيارات المختلفة الى جانب تحول الجيش السوري الى جيش سياسي يتدخل في شؤون البلاد الامر الذي دفع السياسيين السوريين الى الارتقاء في احضان مصر وعبد الناصر الذي استهوى السوريين ورأوا فيه المنقذ لهم من مشكلاتهم. (٧٨)

لقد كانت الحياة السياسية في مصر خلال فترة البحث خاضعة لارادة شخص واحد، حيث حلت الاحزاب السياسية منذ بدايات الثورة وتم تحجيم جماعة الاخوان المسلمين الذين اصبح معظم قياداتهم في المعتقلات. وحاول الرئيس عبد الناصر عكس هذه الحالة على سوريا، حيث كان الشرط الرئيسي له لاتمام عملية الوحدة هو حل جميع الاحزاب السياسية في سوريا، وتقبلت هذه الاحزاب الامر بكل سهولة حتى ان الحزب الشيوعي السوري في بداية الامر لم يشأ ان يخرج على اجماع الاحزاب بل اعتبر ان الوحدة رمز للتضامن العربي، ولكن عندما ادرك الشيوعيون السوريون ان سوريا ستدخل في دائرة الاستيعاب اكثر من دخولها دائرة الاتحاد الفدرالي تحولوا الى معارضة قوية. واعلن زعيم الحزب "خالد بكداشي" ان الحزب لن يحل نفسه في اطار الاتحاد الجديد، واصدر الحزب الشيوعي بيانا شجب فيه مسألة قيام الوحدة. (٧٨)

ومن هنا يتضح ان الرئيس عبد الناصر كان يريد تحقيق اهداف خاصة تتفق مع الازمات في مصر كإلغاء عمل الاحزاب في سوريا، وربما اراد ان يكون الشعب السوري كله طالبا للوحدة وليس فريقا منه فقط.

لقد تحرك العسكريون السوريون بقوة نحو الاتحاد مع مصر، وحاولوا تحييد السياسيين اكثر مدى ممكن عن عملية صنع القرار، وقدم المجلس العسكري السوري مذكرة تتضمن الخطوط العريضة للدولة الموحدة تشمل النقاط التالية: (٧٨)

اولا : دستور واحد يعلن انشاء الجمهورية العربية المتحدة، ويرسم نظام الحكم فيها، ويفسح المجال لانضمام من اراد من العرب ان ينضم الى دولة الاتحاد.

ثانيا : رئيس واحد لدولة واحدة.

ثالثا : سلطة تشريعية واحدة.

رابعا : سلطة قضائية واحدة.

خامسا : سلطة تنفيذية واحدة.

سادسا : علم واحد وعاصمة واحدة للدول العربية الداخلة في دولة الوحدة.

سابعا : تسن القوانين المنظمة لحقوق المواطنين وواجباتهم في الدولة الجديدة استنادا الى هذا الدستور.

اما من الناحية العسكرية فيكون رئيس الدولة قائدا عاما للقوات المسلحة، وينشأ مجلس دفاع أعلى، وتكون القوات المسلحة موحدة التنظيم والتسليح، وتكون هناك موازنة هامة للقوات العسكرية. وقدمت هذه المقترحات الى الملحق العسكري في السفارة المصرية ليتم عرضها بالسرعة الممكنة على الرئيس عبد الناصر، وتم عرض هذه المذكرة ايضا على السياسيين السوريين الذين فوجئوا بهذه المذكرة. (٧٥)

ويبين هذا القرار ما كان يتمتع به العسكريون السوريون من سيطرة كاملة على الأوضاع كافة يقابله ضعف شديد للقيادة السياسية التي كانت تتعرض لكثير من الاحراج حين يتم اتخاذ قرارات حساسة دون الرجوع اليها.

وسافر وفد عسكري سوري الى مصر حاملا المقترحات والتصورات السورية لعملية الوحدة، واجتمع الوفد مع الرئيس عبد الناصر الذي حاول ان يبدي عدم استعداد المصريين للوحدة في هذه الفترة، وان مصر تحتاج لفترة خمس سنوات لتكون مستعدة لها. وبين الرئيس عبد الناصر للوفد انه يريد بناء الدولة المصرية لتكون نواة للتطوير والتقدم العربي، ولكن الوفد طلب من الرئيس عبد الناصر ان لا يعمل لمصر ويترك سوريا لان الجماهير في سوريا علقّت آمالها على مصر في تحقيق الوحدة العربية. (٧٩)

ورأى الرئيس عبد الناصر في اصرار السوريين على مسألة الوحدة تأكيدا على زعامته العربية دون منافس، وما المماثلة التي ابداهها في اول الامر الا محاولة منه لفرض الشروط المناسبة التي يراها وجعل سوريا تابعة سياسيا واداريا لمصر (٧٨) ومن هذه الشروط اجراء استفتاء شعبي على الوحدة، وان يتوقف النشاط الحزبي في سوريا، وتقوم كل الاحزاب السياسية بحل نفسها، وان يتوقف الجيش عن التدخل في الشؤون السياسية. (٧٦)

وتقبل السوريون الشروط المصرية لتحقيق الوحدة، وقد تبلور مشروع الاتحاد بين

مصر وسوريا وفقا للاسس التالية: (٧٩)

اولا: قيام دولة عاصمتها القاهرة

ثانيا: يكون اسم الدولة الجديدة الجمهورية العربية المتحدة.

ثالثا: قيام حكومة واحدة وبرلمان واحد وجيش واحد.

رابعا: يطرح موضوع الوحدة في استفتاء شعبي في يوم واحد على الشعبين المصري والسوري.

وقد تمت الوحدة المصرية وفقا لانس السابقة، واعلن الرئيس عبد الناصر شكري القوتلي قيامها بين الشعبين وفق اجماع كامل من ممثلي الشعب في مضر وشبه اجماع من قبل ممثلي الشعب في سوريا الذين تأثر المترددون منهم بالرأي العام والنخب الاقتصادية التي رأت في مصر سوقا جديدا لتصريف منتجاتها. كما ان الخطر الصهيوني كان من اهم العوامل التي نبهت الشعب السوري الى مساوىء التجزئة الاقليمية وضرورة الاتحاد لدرء الخطر (٧٨).

وهكذا فقد حقق الرئيس عبد الناصر في وحدته مع سوريا ما كان يريد تحقيقه مع معظم الدول العربية وهو السيطرة على سياستها الخارجية والدفاعية، و اراد من سوريا ان تبقى في منأى عن الاحلاف الاجنبية او الاتحاد مع العراق والاردن حيث لم يكتف بالسيطرة على الامور السياسية بل اراد ان تكون له سيطرة ادارية كاملة (٦٨).

أما العلاقات الاردنية المصرية في هذه الفترة فقد وصلت الى ادنى مستوى لها، ورأى الاردن ان ليس امامه سوى احتواء هذا التطور الجديد في المنطقة، حيث التجاوز الجغرافي للاردن والعراق والمحاولات المصرية السورية لتطويق الهاشميين، فتوجه الاردن للعراق طالبا الاتحاد الفدرالي، وتحقق ذلك نتيجة الرغبات التراكمية عبر السنوات الطوال من قبل الجانبين في اقامة الوحدة على اساس من التكافؤ.

الفصل الرابع



المبحث الأول : مؤتمر القمة العربي الأول وتأثيره على العلاقات الأردنية المصرية :

المواقف الدولية والعربية قبل المؤتمر

طرحت اسرائيل مشروعا خطيرا في هذه الفترة يهدف الى محاولة تحويل مجرى نهر الأردن وروافده، ومثل هذا المشروع أكبر تهديد للأمة العربية، وكان هذا المشروع مرسىة للقيادات العربية للقاء وتدارس العلاقات العربية التي وصلت الى حالة التآزم، حيث تداعى الزعماء العرب من أجل وقف هذا المشروع، ومن أجل دعم القضية الفلسطينية مرة أخرى على الساحة السياسية العربية، بعد التراجع الذي أصابها في العمل القومي العربي المشترك خلال فترة الخمسينات. (٨٠)

لقد حاولت اسرائيل من خلال هذا المشروع وبمساندة الولايات المتحدة الأمريكية أن تكسر العزلة العربية المفروضة عليها من خلال التعاون مع الدول العربية في مجال مصادر المياه المشتركة بها الطرفين (٨١) فقد سبقت هذا المشروع الاقتراحات الدولية التي قدمت الى مؤتمر السلام في باريس لتحقيق الهدف الاسرائيلي. وذلك بايجاد سلطة مياه دولية تشارك فيها الدول العربية واسرائيل، وكذلك مشروع "جونسون" مندوب الرئيس الأمريكي (ايزنهاور) الذي اقترح لحصول اسرائيل على المياه وبصورة شرعية أن تقام القنوات على نهر الأردن لتستطيع اسرائيل من خلالها أن تحصل على القسم الأكبر من المياه المتنازع عليها بين الطرفين: العربي والاسرائيلي. (٨٢)

ولم تتوان الدول الكبرى أيضا عن تأييد الموقف الاسرائيلي في قضية حصوله على المياه من نهر الأردن، وكان موقف الاتحاد السوفيتي يكتنفه الغموض ولكنه يشير الى تأييد اسرائيل في مسعاها ليتفق بذلك بطريقة غير مباشرة مع موقف الولايات المتحدة الداعم والراعي للقضايا التي تطرحها اسرائيل (٨٣).

وكانت العلاقات العربية العربية قبل انعقاد المؤتمر تمر بفترة نزاع متبادل واتهامات، بالإضافة الى بروز محاور سياسية مختلفة على الساحة السياسية العربية، وذلك نتيجة التراكمات الخلاقية لقضية الانفصال السوري المصري للوحدة التي كانت قائمة بين القطريين، والتدخل المصري في اليمن، والاتهامات الاعلامية والدبلوماسية بين الأطراف العربية العربية (٨٣).

أما القضية الفلسطينية فقد زاد الاهتمام العربي بها في هذه المرحلة من أجل إبراز كيان فلسطيني خاص لدعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بالرغم من تردد الأردن والسعودية على إبراز الكيان الفلسطيني، خوفاً على مصير القضية الفلسطينية. (٨٣)

ويلاحظ هنا أن الاستجابة السياسية للدعوة المصرية لقادة الأمة العربية وجدت ارتياحاً بالرغم من اختلاف وجهات النظر السياسية العربية بسبب اختلاف أنظمة الحكم ومواقف هذه الأنظمة من القضية الفلسطينية والوحدة العربية، مما أسهم في عودة روح التضامن والتعاون بين أقطار الوطن الواحد للوقوف في وجه الاطماع الإسرائيلية. (٨٣).

ونتيجة لهذه الاستجابة من قبل القادة العرب لعقد المؤتمر على مستوى الزعماء أصبح بالإمكان بحث القضايا الأساسية بين الأقطار العربية على أعلى مستوى، وتهيأت الظروف الإيجابية لتوحيد العمل العربي المشترك. (٨٤)

الموقف الأردني من الدعوة لعقد المؤتمر العربي الأول :

جاء الموقف الأردني من هذا المؤتمر مبنيًا على الأرضية التي بنيت عليها السياسة الخارجية الأردنية القائمة على ضرورة توحيد الصف العربي والعمل المشترك، ولبي الأردن الدعوة المصرية، وكان أول المبادرين لدراسة أوضاع الأمة العربية، وضرورة الوصول لحل القضايا العالقة بين الأطراف العربية، وكان الملك حسين في هذه الفترة يتطلع إلى ضرورة تجاوز القضايا الثنائية موضع الخلاف، والدعوة إلى ضرورة العمل العربي المشترك في كثير من القضايا القومية. (٨٠)

ويؤكد ذلك خطاب الملك حسين إلى الشعب الأردني عشية سفره إلى القاهرة :
"انني مؤمن بضرورة السعي للاستزادة من الاجتماعات بين القادة العرب، في نطاق جامعتنا العربية وفي إطارها كلما كان ذلك بالإمكان، فلقد بدا لي أن تلك هي الوسيلة المثلى للتداول فيما بين العرب من شؤون، مثل أنها السبيل الأفضل لتبادل وجهات النظر في سائر قضايانا والطريق الرحب لازالة الخلاف وازاحة الغيوم". (٨٥)

وأكد الأردن موقفه في محاولاته لتجاوز الخلافات الفردية بين القادة العرب في هذه الفترة، وهو أن تلك الخلافات يجب أن لا تؤثر على القضايا القومية المهمة.

ويشير الملك حسين إلى ذلك بقوله: "أمنت دوماً بأن الأشخاص إلى زوال والخلود للأمة، ومن هنا فقد أمنت وناديت بنبذ الخلافات والتمسك بألئق المستويات في التعامل والسلوك، وأمنت دوماً أن الشر إذا حل ببقعة عربية، فأنما يحل في كل بقعة من بقاع

العالم العربي الكبير، وان الاخطار التي تتهدد عربتنا في بعض أجزاء مواطنها انما هي أخطار تتهدد عربتنا في الصميم". ان المفاهيم والحقائق التي شكلت على الدوام حجر الزاوية في السياسة العامة للأردن هي التي مهدت الى التجاوب الفوري لدعوة الرئيس عبد الناصر لعقد مؤتمر القادة العرب في القاهرة، وركز الأردن على ضرورة تبيان المواقف العربية بكل صراحة ووضوح، ودعا الأردن الى ضرورة تنسيق الجهود في جميع المجالات العسكرية والمادية، وتجسيد المخططات المدروسة والشاملة الكفيلة بمعالجة قضية تحويل مجرى نهر الأردن الى واقع عملي ومنظور. (٨٥)

وتمت الموافقة من جميع الدول العربية على حضور المؤتمر، وتبين خلال الاجتماعات الرسمية للملوك والرؤساء العرب ان هناك الكثير من الاقتراحات التي يجب مناقشتها.

وفي هذا المؤتمر توافقت جهات النظر الأردنية والمصرية، حيث تبني الأردن ومصر واليمن وبموافقة السعودية والكويت اقتراحا يدعو للقيام بتنفيذ مشروع استثمار مياه نهر الأردن من قبل الدول المجاورة للنهر، على أن تساهم الدول العربية الغنية في النفقات الخاصة لهذا المشروع وضرورة تقديم الدعم المادي لكل من دول المواجهة لتقوم ببناء وتحديث قواتها المسلحة، وانشاء قيادة عربية موحدة لمواجهة التهديد الاسرائيلي في مراحل تنفيذ المشروع العربي. (٨٤)

أما الاقتراح الآخر الذي قدم للمؤتمر فقد عرضته تونس وأيدته الجزائر والمغرب مطالبوا فيه بضرورة دعم الشعب الفلسطيني ماديا ومعنويا من أجل مواصلة كفاحه ضمن خطط مرسومة للوقوف في وجه الأطماع الصهيونية، والاستفادة من مشاريع كفاح الدول المغاربية ضد الاستعمار الفرنسي. (٨٤)

أما سوريا، ونتيجة التباين الواضح في وجهة نظرها مع مصر، فقد حاولت أن تتفرد باقتراحات خاصة بها، خارجة في ذلك عن اجماع دول المشرق العربي، التي كانت تستهدف الى افشال المخطط الصهيوني، وذلك من خلال التعاون باقامة مجموعة من المشاريع العربية المشتركة بين دول الجوار لنهر الأردن، وبدعم من الدول العربية ذات الامكانيات الاقتصادية الكبيرة، وتقوية القوات المسلحة لهذه الدول، بينما نلاحظ ان موقف الدول المغاربية كان وما زال متأثرا بتاريخها الكفاحي مع الاستعمار الفرنسي. (٨٤)

ومن الملاحظ ان الاقتراح الأردني المصري اليمني الذي قدم الى المؤتمر وجد استجابة سريعة حسب توصيات الهيئة الفنية، ورصدت المخصصات اللازمة كنفقات

عاجلة له، ومن هنا فقد مكن المشروع الاسرائيلي الدول العربية من حشد طاقاتها الاقتصادية والسياسية لافشال هذا المشروع (٨٦).

ونال الجانب العسكري ايضا نصيبه من الاهتمام في هذا المؤتمر، وتوحدت وجهة النظر العربية حول الخطر الصهيوني، وبأنه الخطر الوحيد الذي يهدد الأمة العربية، ولا بد من مواجهة هذا الخطر، ولهذا فقد قرر المؤتمر انشاء قيادة عربية موحدة للجيش العربي وبصورة فورية، وتعيين الفريق على عامر قاندا عاما لهذه الجيوش، وللتأكيد على صدق النوايا أكد المؤتمر على ضرورة تشكيل النواة للقوات العربية هذه بمدة لا تزيد عن شهرين. (٨٧)

وأما الكيان الفلسطيني الذي برز على الساحة العربية في هذه الفترة فقد وجد اهتماما خاصا من قبل القادة العرب بالرغم من تشعب الآراء حول هذه القضية، ومثلت فلسطين في هذا المؤتمر بمندوب خاص هو (أحمد الشقيري) الذي ركز على قضية انشاء الكيان الفلسطيني وفصل الأراضي الفلسطينية عن مصر والأردن، وأيدته في ذلك الجمهورية العربية السورية (٨٧).

كما طالب بانشاء جيش التحرير الفلسطيني، واعطي "أحمد الشقيري" حرية الاتصال مع الدول العربية وقيادات الشعب الفلسطيني من أجل وضع الترتيبات للكيان الفلسطيني المقترح، الذي لقي معارضة من قبل الأردن الذي أصر على أن لا تظهر كلمة الكيان الفلسطيني في البيان الختامي (٨٦).

لقد جاء مؤتمر القمة العربي الأول وما تمخض عنه من نتائج ليضع كل اللقاءات العربية اللاحقة سواء على مستوى ثنائي أو مستوى الجامعة العربية أمام قضيتين رئيسيتين هما: القضية الفلسطينية والقضية الصراع العربي الاسرائيلي بحيث أصبحت جميع اللقاءات العربية لا تخلو من مناقشة هاتين القضيتين (٨٤)

كما ان مؤتمر القمة العربي الأول كان مؤشرا جديدا لنقله نوعية في الفكر السياسي العربي بشكل عام، والتوجه العربي نحو قضيتهم الأساسية وهي القضية الفلسطينية، ومحاولة بلورة موقف عربي موحد نحو ايجاد حل عادل وشامل يضمن استعادة الحقوق للشعب الفلسطيني، واستطاع المؤتمر ان يطرح القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، ويوجه انظار العالم لهذه القضية التي غابت عن المسرح الدولي لفترة طويلة بسبب المشكلات بين الدول العربية ومن الملاحظات المهمة على قرارات هذا المؤتمر: سرعة تشكيل القيادة العربية الموحدة، والوقت الذي أعطي لتشكيلها حيث لا يتلاءم مع فترة الاعداد والتجهيز اللازمة لذلك (٨٤).

"العلاقات الأردنية - المصرية خلال المؤتمر"

كان هذا المؤتمر فرصة لتصفية الأجواء العربية من بعض الخلافات التي استفحلت نتيجة التباين في وجهات النظر تجاه كثير من القضايا العربية، التي ساهمت في توتر العلاقات السياسية بين العواصم العربية، فقد سبق هذا المؤتمر التدخل المصري في شؤون اليمن الداخلية، والموقف الموحد للأردن والسعودية ضد هذا التدخل، كما أن الإعلام المصري ساهم مساهمة فعالة في تأزيم العلاقات العربية من خلال مهاجمة القيادات والزعامات العربية، وخصوصا في الأردن وسوريا والسعودية. (٨٠)

وكان هذا المؤتمر فرصة لعقد أول اجتماع بين الملك حسين والرئيس عبد الناصر منذ عام ١٩٥٧، واستأنفت مصر علاقاتها الدبلوماسية والسياسية مع الأردن بعد الانقطاع عن قبل القيادة المصرية بسبب اعتراف الأردن بالجمهورية العربية السورية التي كانت وحدة اندماجية مع مصر. وللتعبير عن حسن النية من قبل الأردن أصدر الملك حسين عفوا خاصا عن الطيارين الأردنيين الذين لجأوا إلى القاهرة، وأعيدت الطائرات إلى الأردن، وأعلن الأردن أيضا عن طريق الجامعة العربية إلغاء جميع الإجراءات التي كانت تفرض على المواطنين العرب الذين يريدون الحصول على تأشيرات لزيارة الأردن ساهم الأردن مساهمة فعالة من خلال نشاط الملك حسين إلى جانب بعض الزعماء العرب في تنقية الأجواء والعلاقات المتوترة بين السعودية ومصر. (٨٠)

ودافع الأردن عن وجهة نظره الخاصة بالكيان الفلسطيني الذي طرح على المؤتمر كون الأردن لا يريد أن توجه ضربة للوحدة الأردنية - الفلسطينية تفصل الضفة الغربية عن الشرقية، كما أن الأردن من الدول المناهضة للشيوعية، ولا يجب كيانا فلسطينيا مجاورا يقوم على أسس علمانية وشيوعية (٨٨).

من هنا نجد أن الموقف الأردني خلال المؤتمر لم يكن سلبيا تجاه القضايا المهمة التي طرحت، بل إن جميع المناقشات الأردنية خلال هذا المؤتمر انطلقت من ضرورة توحيد الصف العربي، وتحقيق الهدف المشترك لأبناء الأمة العربية الواحدة، وضروره تنقية الأجواء العربية وحل النزاعات الثنائية على أسس عادلة، وعدم التدخل بالشؤون الداخلية لكل دولة.

وقد أكد الملك حسين على ذلك من خلال خطابه الى الشعب الأردني بعد عودته من مؤتمر القاهرة حيث قال: "ان هذا المؤتمر يسجل للعرب مرة في تاريخهم استعداد قادتهم وتصميمهم على ولوج باب العمل الجدي الموحد الهادف والارتفاع بأنفسهم وبلدانهم الى مستوى المسؤوليات الكبار" كذلك أكد الملك حسين ان الموقف الأردني لن يكون خارج الاطار العام لما تتفق عليه الدول العربية، حيث شدد على ضرورة الدخول في عهد جديد لاقامة علاقات سياسية متوازنة بين الدول العربية هدفها الكثير من الانجازات المكاسب لأبناء الأمة الواحدة، ويشير لذلك بقوله: "ايماني باننا في بلدنا هذا كسائر اشقائنا في كل بلد عربي عزيز، نقف اليوم على عتبات عهد جديد، وان علينا ان نجتاز هذه العقبات على الفور لنكمل المراحل التي تنتظرنا من بعدها" (٨٥-ص ٣٥).

وتطلع الملك حسين الى علاقات خاصة مع مصر بعد هذا المؤتمر تقوم على أسس من الاحترام المتبادل، والصدق في التوجه القومي الذي نجم عن هذا المؤتمر، وان تغطي الأهداف القومية النبيلة على كل غاية فردية أو قطرية "علينا ان نفعل ذلك كله في موكب موحد من الجهد القومي الصادق الذي لا يعرف ترخصا في وسيلة، ولا متاجرة بغاية أو بهدف علينا أن نفعله على سائر مستوياتنا، وان ننبذ من اجله كل ما يشوه الوحدة التي تتشدها اسرتنا". (٨٥-ص ٤٠)

المبحث الثاني : الحرب العربية الإسرائيلية ١٩٦٧ وأثرها على العلاقات الأردنية - المصرية :

تأثر الوطن العربي قبل حرب عام ١٩٦٧ بالانقسام الحاصل بين أقطاره والفرز السياسي على مستوى الأنظمة، الذي نجم عن الفوضى السياسية التي كان يتعرض لها النظام الاقليمي العربي وكانت القضية الفلسطينية في هذه الفترة - بداية الستينات - تشكل محورا أساسيا للشعارات الغربية الثورية، حيث كان تحرير فلسطين والأراضي المحتلة هو الهدف المعن للجماهير العربية عند القيام بأي انقلاب عسكري أو الدعوة الى ثورة شاملة (٨٩)

أما النظام الاقليمي العربي فقد كان عام ١٩٦٧ حدا فاصلا بين مراحل تطوره، حيث تجمعت الكثير من الظروف التي هددت النظام بشكل عام، ومن أهم هذه الظروف ازدياد العداة الأمريكي للنظام السياسي المصري، الأمر الذي جعل أي تهديد للمنطقة لم يعد غريبا من قبل الغرب أو الولايات المتحدة الأمريكية. واتسعت مساحة الهوة بين الامكانات العربية والامكانات الاسرائيلية المدعومة من الغرب، ووصلت في هذه المرحلة الى أقصى اتساع لها منذ بداية الصراع العربي الاسرائيلي، ولم تدرك الأطراف العربية ذلك، وخصوصا النظام المصري الذي لم تهدأ حملاته الاعلامية عن مهاجمة الأقطار العربية لتكون هذه الاتهامات المتبادلة هي عبارة عن وعود مفتوحة للعدو لانتهاز الفرصة وتحقيق أهداف الصراع. (٢٣)

لقد سبق عام ١٩٦٧ الانفصال المصري - السوري في عام ١٩٦١، الذي يعتبر من أهم الأمور التي ساهمت في تغيير صورة المنطقة العربية، حيث نجم عن الانفصال ولادة الكثير من المحاور السياسية العربية، التي ساهمت بشكل أو بآخر في ازدياد حدة الصراع بين أقطار الوطن العربي. (٤٦)

وتشكل المحور السوري - الأردني - السعودي ضد الرئيس جمال عبد الناصر الذي تعرض لاتهام بالتقصير في القضية الفلسطينية والاحتفاء بقوة الطوائف الدولية، الا أن هذا المحور لم يعيش طويلا حيث انسحبت سوريا الى التيار التقدمي الذي تمثله العراق ومصر، وبقي الأردن والسعودية يشكلان محورا تقليديا محافظا وساهم ذلك في ازدياد الاضطرابات في الأردن. فقد ضغط البرلمان على الحكومة من أجل الانضمام الى

المحور الذي يتزعمه الرئيس عبد الناصر، وحاول الملك حسين في هذه الفترة احتواء الضغط بمهادنة المصريين. (٥٨)

وكان مؤتمر القمة العربي الأول فرصة لتهدئة الأوضاع بين الأقطار العربية والالتزام من جديد حول القضايا المهمة في الصراع العربي الاسرائيلي، حيث عاش الأردن بين عامي ١٩٦٤، ١٩٦٦ فترة من الهدوء بسبب الوفاق مع مصر. (٤٦)

الا ان هذا الوفاق لم يدم طويلا، فقد أعلنت القاهرة من طرفها انتهاءه حيث أعلنت أنه لا لقاء مع الأنظمة المحافظة اذ لم تصلح مواقفها وانعكس ذلك على العلاقات العربية فالتسعت الهوة بين الطرفين التقدمي والمحافظ.

وفي عام ١٩٦٦ تعرض الأردن، وتحديدًا بلدة السموع في شمال الأردن (قبل فك الارتباط) لهجوم القوات الاسرائيلية متذرة بالنشاط الفدائي التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولم تعبر الأقطار العربية التقدمية عن أي عمل فعلي لصالح الأردن وردع القوات الاسرائيلية المهاجمة، لا بل على العكس من ذلك فقد ازدادت الحملة الاعلامية المصرية على الأردن مما زاد في غموض وتعقيد العلاقات بين البلدين. ويعبر الملك حسين عن تلك العلاقات السيئة بين الأردن ومصر في هذه الفترة قائلا " بعد حادثة السموع انبرى بعض حلفائنا العرب لمهاجمتي بدل أن يصبوا جام غضبهم على اسرائيل، وبالطبع لم أكن أتوقع ردة فعل كهذه من جانبهم، واعترف بأن بادرتهم لم تذهلني وحسب بل عقدت لساني". (٥٨:ص٩٠)

أولا : العوامل المؤثرة على صانع القرار السياسي الأردني في حرب ١٩٦٧

العامل الاقتصادي

لقد كانت القوة العسكرية ترتبط ارتباطا مباشرا بالقوة الاقتصادية، فكلما زادت الامكانيات الاقتصادية للدولة زادت معها القدرة العسكرية والتسليحية لهذه الدولة، واذا ما أخذنا العامل الاقتصادي كضابط مؤثر في القرار السياسي الأردني عام ١٩٦٧ وجدنا ان الأردن كان يعتمد اعتمادا كبيرا على المساعدات الغربية وخصوصا من الولايات المتحدة الأمريكية". مما يعني تشكيل ضغط كبير على صانع القرار السياسي في هذه المرحلة (٩٠)

ومن هنا يمكن تفسير الموقف الأردني ومحاولته عدم الانزلاق نحو الفواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تتمثل في الصراع مع إسرائيل، كما أن الأردن لم يكن يريد أن يجازف في أراضي الضفة الغربية: حيث إن الأردن كان قد بدأ بخطة تنموية شاملة (٦٣-١٩٧٠) الهدف من ورائها التخلص من المساعدات الخارجية الأجنبية. (٩٠)

العامل العسكري

مما سبق يتبين لنا أن الاقتصاد الأردني لم يكن قويا بشكل يؤهله للاستقلالية عن أي مؤثرات جانبية، وكان من الضعف بحيث أثر على الوضع العسكري في البلاد بشكل عام .

والقوة العسكرية الأردنية مقارنة بالقوة العسكرية الاسرائيلية تشير الى نتيجة سلبية جدا، فميزان القوة الاقتصادية والعسكرية ليست لصالح الأردن، وهذه القوة لا تساعد على دخول الحرب، وخاصة ان الأردن كان يعتمد اعتمادا كبيرا على الولايات المتحدة في قضية التسلح وقطع الغيار مما شكل عائقا كبيرا على صانع القرار السياسي الأردني وحرية في اتخاذ القرار بالانضمام الى مصر في الحرب العربية الاسرائيلية. (٤٦)

الرأي العام والقوى الضاغطة

تأثر الرأي العام الأردني بالاجراءات المصرية حول مضائق تيران وسحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء، وخصوصا ان هذه الخطوات قد أعقبت الاعتداءات الاسرائيلية على الأردن في قرية السموع الأردنية، وعمت المظاهرات البلاد تأييدا للخطوات المصرية، وساهمت الحملات الاعلامية المصرية والسورية واعلام المنظمة في تضليل الجماهير الأردنية ودعتها الى حمل السلاح، وحصلت عدة انفجارات في العاصمة الأردنية اعلنت المنظمة مسؤوليتها عنها (٩٠).

وزاد التدخل السوري والمصري في الشؤون الداخلية للأردن، وقطعت العلاقات الدبلوماسية بين الأردن وسوريا بعد ان ارسلت الحكومة السورية سيارة مفخخة الى حدود الرمثا بين سوريا والأردن أدت الى مقتل ١٤ شخصا واصابت الكثيرين. وزادت حملة الاعلام المصري على الأردن، واستغل المصريون التيار الشعبي الأردني المؤيد

للخطوات المصرية والتيارات السياسية والحزبية الموجهة من مصر وسوريا مما ساهم في ازدياد الضغط على صانع القرار السياسي الأردني وعدم مقدرته على اتخاذ أي قرار ضد التوجهات المصرية السورية والفلسطينية، حتى أنه يمكن القول إن الرأي العام كان أقوى المقومات التي دعت الأردن للانضمام إلى اتفاقية الدفاع المشترك والدخول في الحرب العربية - الاسرائيلية. (٩١)

ثانياً : الوضع السياسي الداخلي في مصر وأثره في القرار السياسي لحرب

١٩٦٧

بعد ثورة ٢٣ يوليو في مصر، بدأت بوادر التغيير في الجبهة الداخلية المصرية، حيث تغير نظام الحكم من النظام الملكي ليصبح نظاماً جمهورياً، وقمة الحكم في النظام الجديد الرئيس جمال عبد الناصر الذي قاد مصر بعد هذه الثورة منفرداً وقدم ميثاقاً للعمل الوطني تضمن جميع نواحي الحياة في قالب اشتراكي (٩١).

أما على صعيد مجلس قيادة الثورة الذي قاد الحياة السياسية في البلاد فقد بدأ يعاني من الصراع الداخلي بين أعضائه وخصوصاً بين الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر، وعندما احس الرئيس عبد الناصر بمحاولات المشير التفرد ببعض الصلاحيات الداخلية في البلاد، حاول أن يقصيه عن المواقع التي كان يشغلها، واستطاع أن يأخذ موافقة مجلس الرئاسة على ذلك، إلا أنه لم يكن يريد أن يثير قضية داخلية قد تستغلها بعض القوى العربية للتصعيد ضد مصر، مما ساهم في انفراد المشير عامر بالسلطة من خلال قرارات جمهورية صدرت في الفترة ١٩٦٢-١٩٦٦ (٩١).

وأثر الصراع الخفي بين الرئيس عبد الناصر والمشير عامر على الوضع الداخلي في مصر وتحديداً قبل حرب ١٩٦٧ بحيث تمزقت وحدة القيادة الجماعية، وأصبح هناك انفصال في صنع القرار المصيري للدولة، فالحكم المطلق على الدولة والشعب كان للرئيس عبد الناصر، والسيطرة الكاملة للمشير عامر على القوات المسلحة، مما أسفر عن عدم تمكن صانع القرار السياسي من معرفة القدرة القتالية الحقيقية للقوات المسلحة إلا بعد أن تورطت في اجراءات المعركة. (٨٩)

وكانت أحداث اليمن من أهم العوامل التي أثرت على قدرة وكفاءة القوات المصرية في صراعها مع العدو الاسرائيلي، حيث لم تعط هذه القوات الوقت الكافي لاستعادة كفاءتها الحقيقية، كما ان التضخيم المبالغ فيه بالنسبة لانتصارات هذه القوات قد

أثر على المعنويات وعكس ثقة موهومة بسبب التقليل من شأن العدو وحاول الرئيس عبد الناصر أن يستعيد بعضاً من هيئته السياسية التي اهتزت في الوطن العربي نتيجة تدخله في حرب اليمن كما أنه قلل من شأن العدو الإسرائيلي من خلال تصريحاته ولقاءاته مع القيادات العسكرية والسياسية، حيث كان يعتقد أن الوضع في مصر ليس كما كان في عام ١٩٥٦ من حيث الأسلحة والتسليح الخاصة بالقوات العربية والمصرية، وتأثر القرار السياسي لحرب ١٩٦٧ بالتقدير الخاطئ للرئيس عبد الناصر بالنسبة للموقف الغربي من الصراع الإسرائيلي (٩١).

وانعكس الوضع السياسي والعسكري الداخلي المصري على صنع القرار السياسي بحرب ١٩٦٧، حيث قاد هذا الوضع إلى سحب القوات التابعة للأمم المتحدة من شبه جزيرة سيناء وإغلاق خليج العقبة (مضيق تيران) أمام الملاحة الإسرائيلية لتكون المقدمة للحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧.

سحب قوات الطوارئ وإغلاق خليج العقبة

يرجع وجود قوات الطوارئ الدولية على الحدود المصرية مع إسرائيل إلى نتائج حرب ١٩٥٦، وكان وجود هذه القوات بمثابة إحدى السلبات التي كان يتعرض لها نظام الحكم في مصر من قبل الدول التي كانت تعارض سياسة مصر مثل الأردن والسعودية (٩١).

وفي منتصف أيار عام ١٩٦٧ طلبت مصر من قائد قوات الطوارئ الدولية، وكان مقره في غزة الانسحاب، لأن مصر لن تقف مكتوفة الأيدي ضد أي عدوان إسرائيلي على أي من البلاد العربية المجاورة، وطلب قائد قوات الطوارئ الدولية أن يبلغ هذا الأمر مباشرة إلى سكرتير عام الأمم المتحدة، الذي تلقى طلباً مصريةاً بسحب القوات الدولية عن طريق الخارجية المصرية، ووافق على سحب هذه القوات في ١٧/٥/١٩٦٧ (٩١).

كان انسحاب قوات الطوارئ الدولية يعني أحداث فراغ في السيطرة على مضيق تيران الذي يعد المنفذ الوحيد للملاحة الإسرائيلية، وحاول السكرتير العام للأمم المتحدة التوسط في هذه القضية محاولاً التخفيف من حدة التوتر التي شهدتها المنطقة. وحصل خلاف كبير بين القيادة السياسية والعسكرية المصرية في هذا الشأن، وتراوحت الآراء بين السيطرة على المضيق أو إغلاقه، حيث أراد الرئيس عبد الناصر التلويح بالقوة

والاستفادة من ذلك في الوصول الى أهدافه سياسيا واعلاميا، بينما كان المشير عامر يرفض هذا الأسلوب، وبالفعل تم الاعلان من قبل مصر عن اغلاق مضيق تيران في خليج العقبة مما يعني اعاقا الملاحة الاسرائيلية. وقد اسهم ذلك في مزيد من التأييد الغربي والدولي لحق وحرية اسرائيل الملاحية في هذا المضيق. (٩٢)

حرب ١٩٦٧ والعلاقات الأردنية - المصرية *

كانت الفترة التي سبقت حرب ١٩٦٧ تتميز بالصراع المعلن بين التيارين اليميني واليساري في النظام الاقليمي العربي وهما: التيار التقدمي وتمثله مصر وسوريا ومنظمة التحرير، والتيار المحافظ الذي تمثله الأردن والسعودية، ولم تتوقف الهجمات الاعلامية المصرية على الأردن الذي كان دائما موضع الاتهام والشك من قبل القيادة المصرية.

وبعد اعلان مصر المفاجئ باغلاق مضيق تيران وجد الأردن نفسه في قلب الصراع العربي الاسرائيلي، حيث اتهمت اسرائيل سوريا بأنها تسمح بانطلاق الهجمات الفدائية من اراضيها مما جعل الرئيس عبد الناصر يفكر في ارسال قوات مصرية الى سيناء لتخفيف الضغط عن السوريين. وأمام ذلك ادركت اسرائيل الفوضى السياسية السائدة في الساحة العربية، مما أتاح المجال لها في أن تكسب جولة حربية جديدة تضمن من خلالها توسيع حدودها الدولية (٨٩).

لقد نظر الأردن لهذا الصراع المتجدد بين العرب واسرائيل بأنه الخطر الذي يهدد للعالم العربي بأكمله، وتناقضت الرؤية الأردنية - المصرية حول هذا الصراع، حيث لم يكن في حساب القيادة المصرية أن تكون ردة الفعل الاسرائيلية بهذه القوة، وبالمقابل فقد نظر الأردن الى هذا النزاع على أنه بداية الطريق لخسارة مزيد من الأراضي والامكانات المادية والمعنوية (٩٠).

وخشي الأردن من أن هذا الصراع سينعكس سلبا على الوطن العربي وبشكل خاص على الأردن، وأنه سيكون المتضرر الأكبر فيه، وانطلق الأردن من مشاركته الاخوانه العرب في هذا النزاع الدائر من كونه لم ينظر في يوم من الأيام للخطر الاسرائيلي على أنه يهدد مصر وسوريا فحسب بل يهدد أقطار الوطن العربي كافة، كما ان الأردن لا يمكنه أن يبقى خارج دائرة النزاع، والسبب في ذلك هو أن الأردن أحد الموقعين على ميثاق الدفاع العربي المشترك خلال المؤتمر العربي الأول (٩٠).

* انظر ملحق رقم (١)

كما أن الرأي العام الأردني كان أحد الأسباب الرئيسية التي ضغطت باتجاه دخول الأردن الى الحرب لما كان يشكله من قوة ضاغطة على صانع القرار السياسي، وخصوصا ان الاعلام المصري والسوري ساهم في تشكيل وتوجيه الرأي العام الأردني كما يريد وهذا أدى الى اضعاف بعض المواقف الرسمية الأردنية التي رأت أن يبقى الأردن محايدا، واعتبرت الوحدة الوطنية في الداخل والجسور المشتركة بين القيادة والشعب ضرورية وحيوية لتأمين السلام المشترك للوطن وللغرب بشكل عام (٤٦).

وبناء على ذلك، وللتطورات المتلاحقة والمفاجئة بالنسبة للأردن كان لا بد من إعادة الحوار مع مصر، وطلب الملك حسين من السفير المصري في عمان ان يبلغ الرئيس عبد الناصر رغبته في المقابلة من اجل مزيد من التنسيق في الوسائل الدفاعية أمام التهديدات الاسرائيلية. (٩٣)

وبشجاعة كبيرة تجاوز الملك حسين كل الخلافات الثنائية أمام التهديد المصري ووصل الى القاهرة في ٣٠ أيار ١٩٦٧، والتقى بالرئيس عبد الناصر لتنتهي بذلك تراكمات كبيرة من العلاقات السيئة بين البلدين، وأبلغ الملك حسين الرئيس عبد الناصر وقوف الأردن حكومة وشعبا بكل الامكانيات الى جانب مصر وسوريا، والتعاون مع مختلف الدول العربية في الدفاع عن الحق العربي في قضية الملاحه في خليج العقبة ضد التهديدات الاسرائيلية (٩٣).

وبناء على طلب الأردن وقع الطرفان المصري والأردني اتفاقية الدفاع المشترك استجابة لرغبة الشعب العربي في كل من القطرين الشقيقين، وانطلاقا من ايمانهما المطلق بالمصير المشترك ووحدة الأمة العربية وسلامة أراضيها (٩٠).

وجاء توقيع معاهدة الدفاع المشترك بين الأردن ومصر لتتيح للرأي العام الأردني ان يتنفس الصعداء بعد أن سبق ذلك الكثير من القلق الذي سببه تدهور الأوضاع وشعور الأردن بالعزلة عن العالم العربي (٩٣).

وتغيرت الاتجاهات السياسية المعادية للملك حسين عند الأردنيين ليسود جو من الفرح الشعبي بهذا الانجاز على صعيد العلاقات مع مصر، حيث استقبل الملك حسين بعد عودته من مصر استقبال الابطال من الجماهير الأردنية التي رأت في توقيع الاتفاقية بادرة لفك العزلة المفروضة على الأرمن من قبل مصر وسوريا (٩٤).

وأيد مجلس النواب الأردني اتجاهات الملك حسين نحو أشقائه العرب أثر التهديدات الاسرائيلية لسوريا، وأقر بالاجماع اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة بين مصر والأردن وأكد على ما يلي (٩٥):

أولاً : تأييد موقف الحكومة الأردنية بقيادة جلالة الملك حسين في جميع الاجراءات التي اتخذتها في سبيل الدفاع عن كل اجزاء الوطن العربي.

ثانياً : ضرورة العودة الى التضامن العربي الشامل، وضرورة ترك الخلافات الجانبية وحملات التشكيك والتي لا يستفيد منها الا العدو.

وفي ٥ حزيران ١٩٦٧ بدأت القوات الاسرائيلية الهجوم على القوات العربية، وتمكنت من تحطيم الجسم الرئيسي للقوات المصرية، والقواعد الجوية وتدمير الكثير من الطائرات وهي جاثمة على الأرض، وطلبت من الأردن الدخول في العمليات الحربية العسكرية ضد اسرائيل (٩٦).

وقاتل الجيش الأردني على الرغم من قلة تجهيزاتها بالمقارنة مع العدو قتالا مريرا جعلت الأوساط العسكرية العربية والاسرائيلية تشهد لها ولجراتها في المعركة. يقول الفريق عبد المنعم رياض. (من كبار القادة العسكريين المصريين) وقائد القوات الأردنية في هذه الفترة : "لقد قاتلت القوات الأردنية قتالا مريرا في ظروف غير معقولة، ووأدت واجبها بكل أمانة وشرف، ولكن الموقف الجوي المطلق لصالح العدو لم يمكنها من اداء مهماتها". (٩٧-ص ٨٠)

لقد دخل الأردن حرب حزيران بعد ان انتهت هذه الحرب من الناحية العملية، وذلك عندما دمر العدو سلاح الجو المصري في صباح ٥ حزيران ١٩٦٧، ولم تحاول القيادة المصرية اخبار الأردن بهذا الشيء، بل أبرق المشير عامر الى القيادة الأردنية يبلغها ان الطيران المصري قد اسقط واعطب ٧٥٪ من الطيران الاسرائيلي، وان الجيش المصري قد زحف الى النقب، وهذه المعلومات كانت ضارة بمعنويات الجيش الأردني الذي دخل المعركة بمعلومات مظلمة كان الهدف منها تخفيف الضغط عن المصريين. كما أن تحرك القوات الأردنية وانتشارها في حرب حزيران كان مبنيا على أساس الاسناد الجوي العربي، ولكن نتيجة لتدمير القوة الجوية المصرية وانهيار جبهتها وعدم معرفة القيادة الأردنية بهذا الأمر، سهل على العدو تدمير القوات الأردنية المنتشرة على طول خط المواجهة الأردنية الاسرائيلية (٩٧).

لقد تمكنت اسرائيل من تدمير القوات العربية لكل من مصر و الأردن وسوريا، واستطاعت توسيع رقعتها الجغرافية باحتلال كل من سيناء والضفة الغربية ومرتفعات الجولان السورية، وفتح خليج العقبة للملاحة الاسرائيلية، كما تم تشريد أكثر من ٧٠٠ ألف لاجئ الى الأردن ليتحمل الأردن عبئا جديدا لا يستطيع القيام به وحده (٩٨).

وأثرت هذه الحرب على المشاريع التنموية الأردنية التي كان مخططا لها، وانخفضت المساعدات الأمريكية للأردن الذي اضطر للاعتماد على المساعدات العربية التي كانت تخضع للمزاج السياسي الغام فيما بعد، وتحسنت العلاقات العربية العربية، واختفت الحرب الباردة بين الأردن ومصر، وازداد التعاون بين الطرفين في جميع المجالات. واستطاع الأردن من خلال استجابته للنداء القومي في دخول الحرب مع اسرائيل التخلص من الضغط الداخلي والاقليمي، وتحسنت صورة الأردن عربيا وتوثقت علاقات الملك حسين مع الرئيس عبد الناصر ليقى الأردن طيلة ٣ سنوات بعيدا نوعا ما عن الضغوطات الاقليمية التي كانت تأتي من جانب مصر (٤٦).

وحاولت الاردن ان تتجه بعلاقاتها مع مصر في هذه الفترة اتجاها تصالحيا مع مصر، لتتطلع من خلاله الى بناء موقفا تحالفيا، مما احدث تغييرا جوهريا في السياسة المصرية تجاه الاردن، التي كانت تعاني من الضغط المصري على صانع القرار في الاردن، مما ساهم في تهدئة الشارع السياسي الاردني، الذي كان يشكل ضاغطا مهما بمساعدة مصر على سلوك صانع القرار السياسي الاردني.

المبحث الثالث : الهدام المسلح بين الجيش والمقاومة ١٩٧٠ وتأثيره على العلاقات الأردنية المصرية

الأردن والمنظمة محاولات التفاهم

بعد انتهاء الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٦٧ بدا واضحا التفاوت في التوجه السياسي العام للأطراف العربية المعنية بالصراع العربي الاسرائيلي، بحيث نجد ان التنظيمات الفلسطينية ومنظمة التحرير كانت تؤمن ايمانا مطلقا بالكفاح المسلح لتحرير فلسطين وتساندها في ذلك التوجهات السياسية السورية. أما الدول العربية المعنية الأخرى والمقصود بها الأردن ومصر فقد توصلتا الى اتفاق بينهما على ضرورة ازالة آثار العدوان بالطرق السلمية. ومن هنا فقد استطاعت اسرائيل ان تستغل هذا التشتت في النظرة الى القضية الفلسطينية وضرورة حلها. حيث حملت اسرائيل دول المواجهة العربية أي محاولات فدائية تقوم بها المنظمات الفلسطينية لضرب اسرائيل من الأراضي العربية (٩٩).

وبسبب الترابط العفوي بين فلسطين والأردن، والتركيب السكانية للمملكة الأردنية الهاشمية، حيث هناك ما يقارب النصف من السكان هم من أصل فلسطيني خصوصا بعد حرب ١٩٤٨، ١٩٦٧، ونتيجة للمناخ السياسي العام السائد في البلاد العربية بعد حرب ١٩٦٧، اتيح للعمل الفدائي فرصة الظهور السريع على الأراضي الأردنية، وبنشاط مكثف، الأمر الذي جعل اسرائيل تفكر جديا في ضرب الأردن لحمله على وقف الهجمات الفدائية المنطلقة من أراضيه، وهذا ما حدث فعلا بعد ذلك (١٠٠).

وكنتيجة طبيعية لهذا الوضع، ونتيجة تنامي أعداد المنظمات الفدائية في الأردن، فقد انعكس ذلك على العلاقات الأردنية الفلسطينية التي شهدت توترا كبيرا وتناقضا علنيا بين الطرفين، وعبرت الحكومة الأردنية عن ذلك من خلال محاولتها لفرض هيبتها وسيادتها على اراضيها، والطلب من المنظمات الفدائية ضرورة ضبط أوضاعها وعملياتها العسكرية وعدم اتاحة الفرصة لاسرائيل لضرب الأراضي الأردنية (٩٩). الأمر الذي لم تقبله منظمة التحرير الفلسطينية ومنظماتها الفدائية مما أدى الى وقوع صدامات عسكرية بين الطرفين في أوقات متفاوتة.

ان المنظمات الفدائية الفلسطينية الموجودة على الأراضي الأردنية لم تستطع ان تدرك الحقائق الواقعية التي تنفي قدرة الأردن وقدره هذه المنظمات على تحرير فلسطين عن طريق الأعمال العسكرية غير المنظمة، (٩٣) مما أعطى اسرائيل الفرص الكافية لزيادة هجماتها وضرباتها الجوية الموجهة الى الشعب الأردني وأراضيه، الأمر الذي دعا الأردن ان يؤكد على أحقيته في الحفاظ على سلامة أراضيه وتثبيت نظام الحكم وإشاعة الأمن والاستقرار الى ان تقول الدول العربية كلمتها، ومن ثم تحديد دور الأردن في الخطة العربية الشاملة الهادفة الى تحرير الأراضي العربية المغتصبة. (٩٣)

ومع ذلك لم تلتزم المنظمات الفلسطينية بقناعات الحكومة الأردنية مما أدى الى وقوع معركة الكرامة بين القوات المسلحة الأردنية والاسرائيلية في عام ١٩٦٨، حيث استطاعت القوات المسلحة الأردنية ردع القوات الغازية وتكبيدها خسائر كبيرة، شاركها في ذلك مجموعة من فدائيي منظمة فتح كبرى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية (٥٧) وفي هذا الصدد نثار تساؤلات عديدة حول محاولة المنظمات الفدائية ومنظمة التحرير بتجسير هذه المعركة للعمل الفدائي وحده من خلال الدعاية النشطة الواسعة في البلاد العربية والأجنبية، التي نتحدث عن بطولات الفدائيين، مما أسهم في ايجاد وضع جديد لحركة المقاومة الفلسطينية برزت من خلاله هذه المقاومة المسلحة سياسياً وتم اعطاؤها رخصاً جماهيرياً أكبر من حجمها. (٥٧)

ومع ذلك كله فان الموقف الأردني لم يتغير من العمل الفدائي الوطني، وابدى الأردن استعداداً للتعاون مع المقاومة الفلسطينية والتنسيق معها، (٥٠) الا أن المنظمات الفدائية لم تحاول ان تستثمر التوجهات الطيبة للحكومة الأردنية تجاهها، وتراكت الأخطاء خلال الفترة التي سبقت الصدام المسلح نتيجة الغرور الذي أصاب رجال المقاومة الذين كانوا يعتبرون ان نظام الحكم في الأردن سيسقط تحت وطأة تجاوزاتهم غير المبررة.

ولم تستطع الحكومات الأردنية التي تشكلت قبيل الأحداث ان تطور المعادلة التي توفق بين مسؤولياتها وواجباتها وسيادتها من جهة، ومسؤوليات المقاومة وواجباتها من جهة أخرى، حيث لعبت عدة عوامل في عدم تطور هذه المعادلة ومنها الموقف السياسي الأردني بعد حرب حزيران ١٩٦٧ المبني على ضرورة ايجاد حل سلمي للصراع العربي - الاسرائيلي، مما يعني الأردن بعدم جدوى حركة المقاومة الفلسطينية التي تريد استعادة الأراضي المغتصبة عن طريق الكفاح المسلح، أما العامل الآخر والأهم في عدم الوصول

لأرضية التفاهم المشترك بين الحكومة والمقاومة فهو: الدور الذي قام به بعض رجالات الحكومة من أصل فلسطيني الذين تصوروا أن مستقبل الحكم في الأردن هو للمقاومة الفلسطينية، مما يعني ضرورة مهادنة المقاومة وإقامة علاقات ودية تحسبا للمستقبل. (٤٦)

ان عدم وجود السياسات الثابتة للحكومات الأردنية في التعامل مع حركة المقاومة الفلسطينية، أفرز الكثير من المآسي والمشكلات، فبينما تريد الحكومة ضبط الأمور لحماية أمن المواطن واستقراره، ترى المقاومة أن كل اجراء حكومي أردني هو لعرقلة العمل الفدائي وتصفيته، الأمر الذي ساهم في اندلاع وتجدد الاشتباكات بين الطرفين..

وأمام كل المحاولات الأردنية لضبط العمل الفدائي الفلسطيني داخل الأردن نجد حركة المقاومة بدأت بتجميع صفوفها، وفكرت جديا في توحيد جهودها في مواجهة أي اجراءات جديدة، حيث تم الاعلان عن قيام القيادة الموحدة للعمل الفدائي والالتفاف حول منظمة التحرير الفلسطينية. (١٠١)

وعندما شعرت الحكومة بخطورة الوضع وازدياد الصدامات المسلحة حاولت ان تقيم حوارات متعددة مع قيادة المقاومة، وان تبدي مزيدا من التعاون معها حفاظا على تماسك والترابط بين فئات الشعب، لكن المقاومة أصرت دائما على مطالبها القائمة على سحب الجيش من المدن، وضرورة اعطاء الحرية للعمل الفدائي في الحركة والتسلح، كما طالبت بضرورة وقف والغاء جميع الاجراءات الحكومية بشأن تنظيم عمل المقاومة. (١٠١)

وبدأت استعدادات الطرفين لمسألة الحسم العسكري واضحة للعيان، واتجه عمل المقاومة نحو تمتين وحدتهم الداخلية، واعلنت المنظمات الفدائية ان منظمة التحرير هي الاطار العريض الذي يجمع فصائل المقاومة، وان القضايا التي يتم الاتفاق عليها ملزمة للجميع، وان تشارك جميع الفصائل في المجلس الوطني الفلسطيني الجديد، وتؤلف لجنة مركزية من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وممثلين عن الفصائل والمنظمات الأخرى، وقائد جيش التحرير الفلسطيني ورئيس المجلس الوطني من أجل قيادة العمل الفدائي في الأردن. (٩٩)

وحاولت المنظمات الفدائية اغتيال الملك حسين، وحملت الحكومة الأردنية منظمة التحرير الفلسطينية المسؤولية الكاملة، والتقى الملك حسين وياسر عرفات من أجل وضع حد للأزمة بين الطرفين، الا ان اللجنة المركزية لمنظمة التحرير تمادت في طلباتها الى

حد لم تستطع الحكومة تحمله، حيث طالبت باقالة ضباط كبار من الجيش الأردني، وسحب القوات المسلحة من عمان وضواحيها، الأمر الذي جعل القوات المسلحة تفقد صبرها بحيث تجددت الاشتباكات بين الطرفين، وبعث الملك حسين برسالة الى قادة المنظمات الفدائية يحذرهم من خلالها انه سيضطر لوضع الأمور في نصابها وانقاذ الناس مما يعانون، واذ لم تنفذ الاتفاقات التي عقدت بين الطرفين عندها تتحمل منظمة التحرير الفلسطينية وحدها عواقب الأمور. (٩٤)

ولم تكن الدول العربية من جانبها تدرك خطورة الوضع في الأردن، فساهمت مساهمة فعالة في بث روح الغرور في نفوس القائمين على أمر المقاومة الفلسطينية، حيث شجعت الجمهورية العربية المتحدة عمل المقاومة، وأيدت الجزائر كافة الخطوات التي تقوم بها، وساهمت الكويت بتخصيص دعم مالي مقداره ١٥ مليون دينار كويتي لمنظمة التحرير الفلسطينية. (٩٥)

مشروع روجرز والصدام المسلح بين الجيش والمقاومة

طرح وزير الخارجية الأمريكي Walam Rojerse (روجرز) في ١٩٧٠/٦/٢٥ مشروعاً جديداً يتضمن حلاً وتسوية سلمية لأزمة الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي، وأبدت الجمهورية العربية المتحدة موافقتها على هذا المشروع، مما جعل الحكومة الأردنية لا تتردد في الموافقة على هذه المقترحات، فبعثت الخارجية الأردنية مذكرة الى السيد روجرز وزير الخارجية الأمريكي أعربت فيها عن موافقة الحكومة الأردنية على المقترحات الأمريكية الجديدة حول قضايا المنطقة. (٩٣)

الا أن منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها اعتبرت مقترحات روجرز ما هي الا تصفية للقضية الفلسطينية والعمل الفدائي، لهذا فقد تميزت ردة الفعل الفلسطينية تجاه هذه المقترحات بالعنف، ودعت الى اضراب شامل في عمان، وارسلت المنظمة وفوداً الى الدول العربية تبين من خلالها موقفها من المبادرة. (١٠٢)

واتفق الموقف السوري مع الموقف السياسي للمنظمة تجاه مبادرة روجرز، وطالب الطرفان بضرورة توحيد الجهود واعاقة تنفيذ هذه المبادرة (١٠٥)، ودعت المنظمة المجلس الوطني للاجتماع في عمان نتيجة علاقاتها المتوترة مع القاهرة في هذه الفترة. وعقد الاجتماع في عمان، وأقر المجلس الوطني رفضه للمبادرة، ودعا في بيانه

الختامي لاحتباطها مما أدى الى تجدد التوتر بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية. (١٠٢)

ومن جانبه فقد وجه الملك حسين رسالة الى القوات المسلحة والأمن والمخابرات يبين فيها التطورات التي تجري على الساحة الأردنية، والتطورات التي تجري على الساحة العربية والدولية، وردة الفعل الفلسطينية داخل الأردن، حيث بين ان الأردن لم يتخذ هذا الموقف منفردا بل مبنيا ومنسجما مع ما اتخذته الأقطار العربية المعنية في هذا المجال. (٩٥)

ومن أهم الأساليب التي اتخذتها منظمة التحرير الفلسطينية لعاقة هذه المبادرة والاساءة لسمعة الأردن عربيا ودوليا هي خطف الطائرات المدنية وانزالها في الأردن، حيث اختطفت ثلاث طائرات احداها سويسرية واثنان امريكيتان، كما اختطفت فصائل المقاومة بعد ذلك طائرة بريطانية وارغمت على الهبوط في الأراضي الأردنية مما أثار ضجة عالمية حول ما يجري على الأراضي الأردنية، وتحديث بعض الأوساط الدولية عن امكانية استخدام القوة ضد الأردن حيث أثرت تساؤلات دولية عديدة حول ما اذا كانت الحكومة الأردنية قد فقدت السيطرة على ما يجري في أراضيها. (١٠١)

وازاء الأوضاع المتوترة في الأردن، والحالة التي وصلت اليها العلاقة بين الحكومة والمقاومة تشكلت اللجنة العربية الخماسية ووصلت الى عمان في بداية ايلول عام ١٩٧٠ برئاسة السودان، واستطاعت اللجنة ان تجمع الحكومة والمقاومة حول الكثير من النقاط التي من شأنها ان تعيد الوضع في الأردن الى الاستقرار اذا ما التزم الطرفان بتطبيق الاتفاق المعقود بينهما (٩٩).

الا ان المقاومة لم تلتزم بما تم الاتفاق عليه بين الطرفين، وواصلت تحرشاتها بالقوات المسلحة، مما اضطر اللجنة الخماسية الى عقد اجتماع آخر بين الطرفين، طالبة منهما الالتزام بما تم الاتفاق عليه، الا أن الغرور والثقة بالنفس اللذين وصلت اليهما المقاومة جعلها لا تلتزم بأي شئ يتم الاتفاق عليه مع الحكومة، مما اضطر الملك حسين في هذا الاثناء الى ان يعطي المقاومة آخر فرصة للاتفاق. (٩٥)

"وبعد ذلك عليهم ان يتحملوا كافة النتائج المترتبة على عدم الالتزام" (٩٣) خصوصا بعدما بدأ الملك حسين يدرك جيدا الحالة النفسية التي وصل اليها افراد القوات المسلحة، وما يتعرضون له من اهانات وتحقير من جانب المقاومة الفلسطينية. من جانبه

وجه مجلس الأمة الأردني النداء الى الحكومة والمقاومة بضرورة التقيد بما توصلت اليه اللجنة الخماسية من اتفاقات بين الطرفين ودرء الفتنة وحقق الدماء. (٩٥)

وشكلت حكومة عسكرية اردنية جديدة بعد ان استقالت الحكومة المدنية، وترأس الحكومة الجديدة الزعيم محمد داوود، وطلب الملك حسين من الحكومة الجديدة من خلال كتاب التكليف السامي القيام ببعض المهمات والواجبات التي من شأنها إعادة الأمن والاستقرار للبلاد. (٩٦)

وتتحدد هذه المهمات في الوقوف بوجه المخططات التي رسمت للأردن من الخارج ومن الداخل بهدف تدمير الدولة ومقوماتها واضعاف الوحدة الوطنية، وزعزعة القوات المسلحة، وتغيير نهج المقاومة الوطني والقومي الى أهداف ومطامع شخصية.

وشدد الملك حسين في كتاب التكليف على ضرورة معالجة الموقف بما يتطلب من جهد وحزم وثبات لاعادة النظام والاستقرار الى الوطن، وقطع الطريق على من أراد ايقاع الفتنة في الأردن بين أفراد الشعب الواحد. (٩٦)

ومن أجل ذلك كله اعلنت الحكومة الأردنية الجديدة حالة الطوارئ في البلاد وطلبت من اللجنة العربية الخماسية ان تحت منظمة التحرير الفلسطينية على الالتزام بالاتفاقات المعقودة بين الطرفين باشراف اللجنة نفسها، الا ان المنظمة رفضت الاجتماع مع وفد الحكومة او التشاور معه، واعلنت الاضراب الشامل، واتهمت الحكومة انها جاءت من أجل تصفية العمل الفدائي، لهذا فقد أعلنت الحكومة انها تملك الحق الدستوري لادخال الجيش الى العاصمة وغيرها من المدن من أجل إعادة الأمن والاستقرار الى البلاد. (٩٦)

ان عدم تقدير منظمة التحرير الفلسطينية وفصائل المقاومة للوضع في الأردن وللتماذي الواضح من قبل المقاومة على هيبة الدولة الأردنية، قد أدى بالتالي الى وقوع الصدام المسلح بين الحكومة وفصائل المقاومة، حيث تريد الحكومة إعادة فرض سيطرتها وسيادتها على أراضيها التي بدأت تفقدتها بسبب التصرفات غير المسؤولة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها.

ومن المؤسف حقا وصول الدولة الأردنية والمقاومة الفلسطينية الى مرحلة الصدام التي هيأتها الظروف الداخلية والخارجية، وقد استعد لهذه المرحلة الطرفان جيدا، خصوصا بعد أن فقدت الحكومة الأردنية السيطرة على الأردن وعلى معظم المؤسسات

الرسمية وغير الرسمية ووجدت نفسها بين خيارين لا ثالث لهما: اما التحرك الى الامام ومواجهة المقاومة والاصطدام معها، أو التحرك الى الخلف والاستسلام لها وكلا الخيارين صعب. ان الظروف التي اشرت اليها سابقا وتصرفات المنظمة وفصائلها فرض على الحكومة وعلى الأردن الخيار الأول رغما عنهما، حيث ان معظم الفصائل التابعة لمنظمة التحرير كانت تتطلع للسيطرة على الأردن والقضاء على النظام فيه. (٤٦)

العلاقات الأردنية - المصرية والصدام المسلح بين الجيش والمقاومة :

لقد شهدت الثلاث سنوات التي تلت حرب ١٩٦٧ تحسنا في العلاقات الأردنية - المصرية، وخصوصا ان الأردن كان الخاسر الأكبر في معركة ١٩٦٧ التي فرضت عليه، ولم يكن له فيها رأي، الا ان بروز حركة المقاومة الفلسطينية في الأردن ومحاولة انحرافها عن الخط القومي والوطني الذي قامت من أجله، جعلت العلاقات بين البلدين بمصر والأردن تعود تدريجيا الى ما كانت عليه قبل عام ١٩٦٧ من علاقات متوترة واتهامات متبادلة بين الطرفين.

وتميزت العلاقات الأردنية - المصرية قبل الاحداث بالثقة المتبادلة ولو ظاهريا، وترجمت تلك العلاقات من خلال ما كان يصرح به زعيما البلدين، وقد شجع الأردن الجمهورية العربية المتحدة بشأن الخطوات الكبيرة التي قامت بها من أجل الحل السلمي للقضية الفلسطينية والوصول الى تسوية سياسية عن طريق الأمم المتحدة طبقا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ في ٢٢/١١/١٩٦٧. (٩٦)

وذهب الأردن الى أبعد من ذلك في محاولته زرع الثقة المتبادلة بين الأردن ومصر، حيث اعلن الملك حسين في برقية الى الرئيس عبد الناصر ١٩٧٠/٧/٢٦ ان الأردن يدعم وبكل امكانياته الموقف المصري من قضايا المنطقة "اننا معكم قلبا وقلبا، وانتم الأخ الأكبر وقواتكم المسلحة اقوى العرب في معركة مصيرهم، نقبل ما تقبلونه ونرفض ما ترفضونه في معركة المصير الواحد والعزة القومية، ونسير معكم قلبا واحدا ويدا واحدة نحو اهدافنا الوطنية الواحدة." (٩٦)

وكان القبول الأردني والمصري لمشروع روجرز القاضي بايجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية هو قاعدة لعلاقات طيبة بين البلدين التي ساءت الى فترة من الوقت.

وحول موقف بعض الدول العربية من مشروع روجرز واتهامها للأردن ومصر بالخروج عن الخط القومي العربي، نجد أن الملك حسين يؤكد "ان الأردن ومصر لم يكونا في يوم من الأيام الامع العمل العربي المشترك، ولم يتقاعسا عن الدعوة لأي لقاء

عربي جماعي، وان الأردن يعمل مع الشقيقة مصر والتي هي قاعدة النضال العربي بناء على ما تم الاتفاق عليه بين القادة العرب.

وعندما وصل الأردن والمنظمة الى نقطة حتمية الصدام المسلح طلبت مصر من الطرفين ان يضعوا حدا لهذه الفتنة التي ستجر البلدين الى شلال من الدماء، واعلنت مصر في البداية ان هناك محاولة من قبل البعض لتشويه صورة العمل الفدائي واستغلال المقاومة الفلسطينية في عمليات حربية لا تستهدف الا الكسب الرخيص على حساب دم الأبرياء، كما نبهت مصر في هذه الفترة الى وجوب ان تأخذ الأردن والسلطة الأردنية دورها السيادي وحقوقها على أرضها وان تكف بعض فصائل المقاومة عن الاستفزازات التي لا مبرر لها. (٩٥)

وبدا التحرك المصري لاحتواء الأزمة الناشبة في الأردن بين الحكومة وفصائل المقاومة، حيث أرسل الرئيس عبد الناصر رئيس أركان القوات المسلحة المصرية من أجل الوساطة بين الطرفين ووقف اراقة الدماء، كما بعث ببرقيتين متتاليتين الى الملك حسين بشأن وقف القتال، وتبين من خلال هاتين البرقيتين التعاطف الذي بدأ للرئيس عبد الناصر بيديه نحو حركة المقاومة، واتهام الجيش الأردني بأنه لا يلتزم بالاتفاقات المعقودة بين الحكومة والمنظمة. ولكن الملك حسين أكد للرئيس عبد الناصر من خلال الرد على البرقيتين ان ما يجري في الساحة الأردنية ما هو الا مؤامرة استهدفت البلد برمته بشعبه وجيشه على حد سواء. (٩٦)

وفي أثناء اشتداد الأزمة بين المنظمة والأردن، كانت سوريا تستغل انشغال الجيش والحكومة في معالجة الأوضاع الداخلية وتدخل الحدود الأردنية بقوة لواء مدرع من الجيش السوري من أجل التخفيف على الفدائيين. ومن أجل وضع القادة الغرب أمام مسؤولياتهم القومية ابرق الملك حسين اليهم ليضعهم بصورة ما يجري على الحدود الأردنية السورية، حيث خرق السوريون كافة المواثيق والاتفاقات المعقودة بين الدول العربية التي من شأنها ان تحافظ على الاستقلال الداخلي لكل بلد عربي. (٩٦)

واستطاع الرئيس عبد الناصر ان يدعو الى مؤتمر قمة عربي يوم ١٩٧٠/٩/٢١ في القاهرة الذي تمخض عنه لجنة عربية برئاسة الرئيس السوداني جعفر النميري من أجل متابعة الأوضاع في الأردن والوصول الى وقف لاطلاق النار، (١٠١) وعلى الفور استجابت الحكومة الأردنية لذلك، وأعلن الحاكم العسكري العام وقف اطلاق النار من الجيش الأردني والتقييد بذلك. الا أن وقف اطلاق النار لم يستمر طويلا وعادت المنظمة

الى خرق الاتفاق بدعم من سوريا التي مضت في التحريض واثارة الفتن من خلال الاعلام الموجه الذي وضع تحت تصرف المقاومة الفلسطينية. (٩٦)

الا أن الرئيس السوداني حمل الحكومة الأردنية كامل مسؤولية ما يجري في الساحة الأردنية، ورد الملك حسين على ذلك ببرقيتين الى الرئيس عبد الناصر والملك فيصل اتهم فيها الرئيس النميري بتحريف الحقيقة مؤكدا التزام الحكومة بوقف اطلاق النار. (٩٦)

وبعد ذلك وافق الملك حسين على دعوة الرئيس عبد الناصر والانتقاء بياسر عرفات. وعقدت اتفاقية بين الطرفين سميت اتفاقية القاهرة، وقد نصت على انتهاء كافة العمليات العسكرية من جانب الطرفين وسحب القوات المسلحة الى قواعدها، وسحب قوات الثورة الفلسطينية الى أماكن ثلاث عملها لتتحمل السلطات الأمنية الأردنية مسؤولية حفظ النظام الداخلي تحت الادارة المدنية. (١٠١)

وساهمت مصر أيضا في عقد اتفاقية عمان في ١٣/١٠/١٩٧٠ التي تعتبر مكملة لاتفاقية القاهرة، والتي انبثقت عنها لجنة عسكرية للاشراف على وقف اطلاق النار برئاسة العميد (أحمد عبد الحميد حلمي) من القوات المصرية. (١٠١)

ثم تجددت الاصطدامات بين القوات المسلحة والمقاومة في أوائل ١٩٧١ وحملت الحكومات العربية الأردن مسؤولية ذلك نتيجة التقارير التي كان يبعتها بها الضابط المصري، وانفجر الوضع العسكري مرة أخرى في آذار ١٩٧١ حيث استنكر الرئيس السادات ما سماه بالاعتداءات الأردنية على قوات المقاومة، مما اضطر الحكومة الأردنية للرد على هذه الافتراءات، كما اتهمت الدول العربية بالاستماع والاستجابة الى التهريج والتحريف الذي يقوم به أفراد المقاومة الفلسطينية، وتساءلت هل تقبل الأقطار العربية ان تسود شريعة الغاب في بلادهم. (٩٥)

وعقد مؤتمر قمة في القاهرة لبحث الأزمة في الأردن، الا ان الحكومة الأردنية رفضت الاشتراك في اعمال المؤتمر، وعقبت على قراراته انها لا تخلو من بعض الايجابيات، كما أن هذه القرارات تخللتها بعض السلبيات نتيجة ما روج له ياسر عرفات. (٩٥)

ومع ذلك فقد تواصلت الصدامات في شهر تموز ١٩٧١ بين القوات المسلحة والمقاومة، وبدا ميزان القوى في صالح القوات المسلحة، حيث القي القبض على المنات من الفدائيين، وحوصرت اعداد كبيرة منهم سمح لهم فيما بعد بالخروج الى لبنان. (١٠١)

واستمرت مصر في مساعيها عقب ذلك لرأب الصدع بين الحكومة والمنظمة، وأرسلت السعودية ومصر موفديها الى عمان، لبحث امكانية اعادة العلاقات بين الطرفين، كما اجتمع ممثلون عن الحكومة والمنظمة في السعودية بمشاركة مصر. (١٠١)

وعقد اجتماع آخر في السعودية وذلك عندما لم يحقق الاجتماع السابق اي نتيجة، وبدأت الخلافات عميقة بين الطرفين، حيث طلبت المنظمة تمثيل الفلسطينيين في المحافل الدولية، وان يكون لها سلطة سياسية على الفلسطينيين في الأردن، ورفضت الأردن ذلك. (١٠٣)

وبعد ذلك زادت عزلة الأردن السياسية من قبل الأقطار العربية خصوصا بعدما طرح الأردن مشروع المملكة العربية المتحدة بين الأردن وفلسطين، وتشدت الأقطار العربية في رفضها للمشروع بدعم من مصر التي كانت أكثر الأقطار العربية تشددا تجاه ما طرحه الأردن حتى انها اقدمت على قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن في ذلك. ١٩٧٢/٤/٦. (١٠٣)

الختام والاستنتاجات :

ان الاهمية التي تكتسبها دراسة العلاقات السياسية بين الاردن ومصر تتبع من كون فترة الدراسة ١٩٥٢-١٩٧٠ هي فترة الحركة السياسية النشطة في مجال العلاقات السياسية العربية العربية المتأثرة بالمتغيرات والمحاور السياسية التي كانت تحكم ادبيات هذه العلاقة.

ولدراسة العلاقات الاردنية المصرية في هذه الفترة الواقعة (١٩٥٢-١٩٧٠) كان لا بد من دراسة الواقع الذي حكم هذه العلاقة تاريخيا قبل ذلك لمعرفة الأسس التي ساهمت مساهمة فعالة في بناء شكل العلاقة بين البلدين فيما بعد حيث ان قياس نتائج هذه العلاقة واثرها على موضوع الدراسة وما تلاها من مراحل منرت بها العلاقات بين البلدين هي التي ساهمت في صياغة توجهات تلك السياسة والتأثر عليها.

حيث بدأت حساسية العلاقة الاردنية المصرية مع تأسيس الدولة الاردنية وذلك عندما طرح الأمير عبد الله فكرة وحدة اقطار سوريا الطبيعية (مشروع سوريا الكبرى) بحيث وقفت مصر في تلك الفترة في وجه كل المشاريع الداعية الى الوحدة في بلاد الشام والعراق وذلك خوفا من ان تفقد الدور القيادي الذي كانت مصر دائما تتطلع الى لعبه في المنطقة العربية، وتقاطعت السياستين الاردنية والمصرية تجاه كثير من القضايا التي طرحت في تلك الفترة.

وساهمت البيئة الدولية والايضاح التي كانت سائدة خلال فترة الدراسة في السياسة الخارجية لكل من البلدين حيث خسرت بريطانيا وفرنسا ادوارهما لصالح الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ليشكلا ثنائية استقطاب لدول العالم بشكل عام ولدول منطقة الشرق الاوسط بشكل خاص واختلفت التوجهات الاردنية المصرية في هذه الفترة وتباينت الرغبات السياسية لكل من البلدين في محاولة الاقتراب أو الابتعاد عن النظام الدولي الذي نشأ.

فبينما رأت مصر في قيادتها الجديدة ضرورة التغيير في نمط العلاقات السائدة مع المحيط الدولي، لم يرغب الاردن في تغيير توجهه السياسي رغم شدة الضغوط العربية والمحلية عليه، فقد بقي الاردن متمسكا بعلاقته مع الغرب وتعامل سياسيا مع الولايات

المتحدة من خلال المساعدات الاقتصادية التي كانت تقدمها الى الاردن ومن خلال المشاريع الدفاعية التي كانت تتبناها من اجل مواجهة الخطر الشيوعي في هذه المنطقة، وفي المقابل نجد ان مصر تطلعت الى اقامة علاقات ودية مع الاتحاد السوفياتي الهدف منها تنويع الخيارات السياسية لمصر، فقد نجحت مصر في كسر احتكار السلاح من قبل الغرب وعقدت صفقة السلاح الشبكية ١٩٥٥ وساهم الاتحاد السوفيتي في تمويل بناء البأسد العالي والتقت الرغبتين المصرية والسوفيتية في ضرورة التعامل بين الطرفين.

وتأثرت كل من الاردن ومصر في نمط العلاقات العربية العربية السائدة في النظام الاقليمي العربي وحاولت الدول التي كانت لعب دور القلب في النظام الاقليمي العربي ان تؤثر على القرار السياسي الاردني وحاولت مصر ان تنهي الاردن عن التحالف او التعامل مع الغرب لكن الاردن كان يخشى من سياسة الاملاءات العربية خصوصا اذا ما اعتمد الاردن على مساعدات الدول العربية التي كانت تخضع للمزاج السياسي العام لهذه الدول.

ولعبت الاوضاع الداخلية في كل من البلدين دورا هاما في صنع السياستين الداخلية والخارجية لمصر والاردن حيث لعبت الايدولوجيا للنظام السياسي المصري دورا مهما في تحديد توجهاته القومية لحل القضايا الوطنية الخاصة في مصر ومحاولة اضافتها كبعد اساسي لتوجهات النظام السياسي في التعامل مع الدول العربية، ولعبت الاوضاع الداخلية في الاردن والمتغيرات المعنوية والمادية في نمط السلوك السياسي الخارجي للاردن.

وتميزت هذه المرحلة في فكرة المد القومي العربي والذي اخذ يتجسد في كثير من القضايا التي طرحت خلال هذه الفترة، ف جاء حلف بغداد والذي يعد واحدا من المشاريع الدفاعية التي تبنتها السياسة الغربية في محاولة لاقامة منظومة دفاعية تشمل جميع الدول الواقعة على الحدود السوفيتية ومن اهم اهدافه تعزيز العلاقة بين الدول الاعضاء وحفظ السلام والأمن لدول حلف الشرق الاوسط أو محاربة الشيوعية وكان الاردن في تلك الفترة يعاني من مشاكل كبيرة جدا في المجالات الصحية والتعليمية والاقتصادية والسياسية حيث كان يتطلع الى هذا الحلف في انه سيساهم في حل بعض من مشاكله الا ان مصر التي كانت ترفض الارتباط باية احلاف دفاعية عربية ووقفت ضد دخول

الأردن إلى الحلف حيث استخدمت الوسائل الإعلامية في التأثير على الرأي العام الأردني من أجل رفض انضمام الأردن لهذا الحلف.

ثم كانت أزمة السويس نقطة تحول في علاقة بريطانيا مع الدول العربية حيث لم تعد تلك القوة العظمى وإنما سلمت مقدراتها ومصالحها للولايات المتحدة، وقد جاء تأميم قناة السويس من قبل القيادة المصرية لتحقيق مصالح كبيرة لمصر وشعبها، وبرغم سوء العلاقة التي كان بين الأردن ومصر وحالة العداء السائدة مما أعطى للعلاقة بين البلدين شكلاً صراعياً تنافسياً فيما كان مطروحاً، ونجد في المقابل أن شكل العلاقة قد تغير إلى علاقة تعاونية خفت من حدة التنافس بين البلدين وساهمت الأزمة في التخفيف من حدة التوتر وزيادة درجة التنسيق بين البلدين ورفع درجة التفاعل القومي في الساحة العربية بشكل عام.

إن الوحدة المصرية السورية والاتحاد العربي الهاشمي بين الأردن والعراق تجسد واضح للخلافات المستفحلة بين الأطراف العربية حيث نظر الأردن إلى الوحدة المصرية السورية في أنها جاءت من أجل محاصرته وجعله تحت ضغط السياستين السورية والمصرية مما اضطر الأردن إلى محاولة احتواء هذا التطور الجديد في المنطقة، وعبر بشكل واضح إلى ضرورة إقامة تحالفات جديدة لما يمكن أن يحدث من خلال الجمهورية العربية المتحدة في علاقاتها مع كل من الأردن ومصر خصوصاً إن هذه الوحدة لم تحمل في أحشائها أي بذرة من بذور الحياة ولم تقم على أسس سليمة تضمن لها الديمومة والنماء أو أن تكون شاملة حيث إن أحزاب اليسار السوري والتي كانت مؤثرة في المؤسسة العسكرية السورية هي التي تبنت هذه الوحدة وعجلت في قيامها.

وجاء مؤتمر القمة العربي الأول لمحاولة تصفية الأجواء العربية من بغض الخلافات التي استفحلت نتيجة التباين في وجهات النظر تجاه كثير من القضايا العربية التي ساهمت في توتر العلاقات السياسية بين العواصم العربية ونظر الأردن إلى إقامة علاقة تصالحية مع مصر في هذه الفترة تقوم على أسس من الاحترام المتبادل.

وتأثر العالم العربي قبل حرب ١٩٦٧ بالانقسام الحاصل بين أقطارها والفرز السياسي على مستوى الأنظمة والذي نجم عن الفوضى السياسية التي كان يتعرض لها النظام الإقليمي العربي وسبقت الحرب الصراعات المعلنه بين المحاور العربية التي

تشكلت واستغلت اسرائيل الفوضى السياسية السائدة في الساحة العربية مما اتاح لها مجالا في ان تكسب جولة حربية جديدة مع الدول العربية نتيجة الفردية في اتخاذ قرار الحرب من قبل مصر ونتيجة لضعف الامكانيات العربية العسكرية والدفاعية مقارنة مع القوات الاسرائيلية.

وحاولت الاردن ان تتجه بعلاقاتها مع مصر هذه الفترة اتجاها تصالحيا لتتطلع من خلاله الى بناء موقفا تحالفيا مما احدث تغييرا جوهريا في السياسة المصرية تجاه الاردن التي كانت تعاني من الضغط المصري على صانع القرار في الاردن مما ساهم في تهدأت الشارع السياسي الاردني الذي كان يشكل ضاغطا مهما بمساعدة مصر على سلوك صانع القرار السياسي في الاردن.

أما الأحداث التي وقعت بين الجيش والمنظمات الفدائية في الاردن فقد جاءت نتيجة عدم قدرة المنظمات الفدائية الفلسطينية في الموازنة بين دورها الذي قامت من اجلة كعمل فدائي وطني وبين ازدواجية السلطة على الاراضي الاردنية خصوصا ان الحكومات الاردنية المتعاقبة لم تستطع ان تجد معادلة واضحة في التعامل مع هذه المنظمات مما أوجد صعوبة بالغة في التعامل بين الحكومة وهذه المنظمات الامر الذي جعل تجنب الصدام غير ممكن على الاطلاق وارغم الملك حسين على ذلك بعد ان رأى سلب كرامة المواطن ومحاولة تفريغ الجيش من مضمونه والاعتداء عليه بصورة لا تقبل.

هكذا نرى ان قيام الثورة المصرية بزعامة عبد الناصر وبموارد مصر وحجمها الجغرافي والسكاني والعسكري كلها شكلت الحلم المصري بقيادة الرئيس عبد الناصر وعلى الجانب الآخر كان الاردن بزعامة الملك حسين يرى أنه حامل رسالة ذات هدف قومي ومضمون وطني لكل ابناء الأمة وهنا حدث التصادم بين الحلم والرسالة لتظهر وبشكل واضح مدى تأثير شخصية صانع القرار في كلا النظامين في العلاقات السياسية بين البلدين، وكيف استخدم الاعلام لتوظيف السياسة في مجمل حركة السياسة الخارجية وتأثيره على نمط العلاقات بين البلدين.

المراجع

- ١- تريفور تيلر، العلاقات الدولية نظرية ومداخل، ترجمة عبد العزيز عدوس، د. ط، دمشق ١٩٨٥.
- ٢- كاضم هاشم نعمه، العلاقات الدولية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل ١٩٧٢.
- ٣- الحسان بوقنطار، العلاقات الدولية، دار توفال للنشر، الدار البيضاء ١٩٨٥.
- ٤- روي مكريديس، مناهج السياسة الخارجية في دول العالم، ترجمة حسن صعب، المكتبة الاهلية، بيروت ١٩٦١.
- ٥- احمد طربين، الوحدة العربية (١٩١٦-١٩٤٥)، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٩٥٩.
- ٦- محمد رفعت، التوجه السياسي للفكرة العربية الحديثة، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٤.
- ٧- جميل جبوري، نشأة فكرة الجامعة العربية، محلة شؤون عربية، اذار ١٩٨٣.
- ٨- جلال يحيى، العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية، دار المعارف القاهرة ١٩٦٧.
- ٩- سعاد رؤوف شيكر، نوري السعيد دوره في الحياة السياسية العراقية (١٩٣٢-١٩٤٥)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٨.
- ١٠- خير الدين الزركلي، عمان في عمان (١٩٢٥-١٩٢٧)، المطبعة العربية، القاهرة ١٩٢٨.
- ١١- محمد عزت دروز، الوحدة العربية، دار الكتب، بيروت ١٩٥٧.
- ١٢- عبد الله بن الحسين، الإتار الكاملة، الدار المتحدة للنشر، بيروت ١٩٥٨.

- ١٣- احمد عفيف، مشروع سوريا الكبرى، رسالة ماجستير غير منشوره، الجامعة الاردنية، عمان ١٩٩١.
- ١٤- جورج لنشوفسكي، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، مراجعة احمد امين، مكتبة دار المثني، بغداد ١٩٦٥.
- ١٥- ممدوح الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٩.
- ١٦- ميسون عبيدات، التطور السياسي لشرق الاردن في عهد الامارة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان ١٩٩٣.
- ١٧- سهيلة الريماوي، الحياه الحزبية في سوريا، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، مصر ١٩٧٨.
- ١٨- باتريك سيل، الصراع على سوريا، ترجمة سمير عبده، دار الفكر، بيروت ١٩٦٨.
- ١٩- علي محافظه، تاريخ الاردن المعاصر، ط ١، الجامعة الاردنية، عمان ١٩٧٣.
- ٢٠- عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٨.
- ٢١- صلاح العقاد، المشروع العربي المعاصر، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية، الجامعة العربية ١٩٦٧.
- ٢٢- احمد الشقيري، الجامعة العربية كيف تكون جامعة وكيف تصبح عربية، دار ابو سلامة للنشر تونس ١٩٧٩.
- ٢٣- علي الدين هلال وجميل مطر، النظام الاقليمي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٧٩.
- ٢٤- غازي ربابعة، الاردن وفلسطين، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان ١٩٨٩.
- ٢٥- لاري كولنيز ودفيل لابيير، يا قدس، ترجمة سليمان الموسى، منشورات دار فيلادلفيا للنشر، عمان ١٩٧٣.

- ٢٦- محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٣.
- ٢٧- ودودة بدران، دراسات في السياسة الخارجية المصرية، مكتبة النهضة الفكرية، القاهرة ١٩٨١.
- ٢٨- سمعان بطرس فرج الله، سياسة مصر الخارجية (١٩٢٢-١٩٥٢)، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٨٧.
- ٢٩- خضر مزهر، السياسة الخارجية المصرية تجاة العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد ١٩٨٩.
- ٣٠- فؤاد فائق سعيد، السياسة الخارجية الاردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد ١٩٨٩.
- ٣١- احمد الكفارنة، الاردن في النظام الاقليمي العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان ١٩٩٢.
- ٣٢- فيصل الرفوع وكامل ابو جابر، النظام الاقليمي العربي والتحديات المستقبلية، الجامعة الاردنية بالتعاون مع مركز الاهرام، عمان ١٩٨٨.
- ٣٣- سعد الدين ابراهيم، مصر في ربيع قرن، معهد الانماء العربي، بيروت ١٩٨١.
- ٣٤- Stephen Kaplan: United States Aid and Regime, Maintenance in Jordan, Public Policy Journal, Washington, Vol 25, no 2, spring 1975.
- ٣٥- ابراهيم جمعه، الميثاق والاتحاد الاشتراكي العربي، دار الفكر العربي، القاهرة د.ت.
- ٣٦- ابغور بلييفيا، يوري افغيني، مصر في عهد جمال عبد الناصر، القاهرة ١٩٧٥.
- ٣٧- بطرس غالي، المدخل في علم السياسة، مكتبة الانجلو المصرية، ط٧، القاهرة ١٩٨٩.
- ٣٨- فؤاد مطر، بصراحة مع عبد الناصر، احاديث مع محمد حسنين هيكل، ط٢، دار القضايا القاهرة ١٩٥٧.

- ٣٩- شبلي العيسمي، تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٨٧.
- ٤٠- هادي احمد مخلف، علم الجغرافية السياسية والبيولتيك، كلية الأمن القومي، بغداد ١٩٨٤.
- ٤١- نافع القصاب، الجغرافية السياسية، جامعة الموصل، بغداد، د.ت.
- ٤٢- احمد حمروش، ثورة يوليو وعقل مصر، ط١، مكتبة مديولي، القاهرة ١٩٨٥.
- ٤٣- ابراهيم بدران، الاردن والوسيطه، وزارة الشباب، عمان ١٩٨٨.
- ٤٤- يوسف غوانمه، الثورة العربية الكبرى والتتظيم السياسي في الاردن، الدار العربية، عمان ١٩٨٩.
- ٤٥- أمين مهنا بني حسن، التحديث والاستقرار السياسي في الاردن، الدار العربية، عمان ١٩٨٩.
- ٤٦- سعد ابو ديه، عملية اتخاذ القرار في سياسة الاردن الخارجية، الضوابط والمعوقات، عمان ١٩٨٨.
- ٤٧- الدستور الاردني، المادة ٣٠ من الدستور حقوق وواجبات الملك.
- ٤٨- منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين، الدار العربية للنشر، عمان ١٩٨٨.
- ٤٩- هزاع المجالي، مذكراتي، عمان ١٩٦٠.
- ٥٠- عباس مراد، الدور السياسي للحيش الاردني، مركز الابحاث الفلسطيني، بيروت ١٩٧٣.
- ٥١- Shai Anne and Pollak Allen: The Hashemite Kingdom of Jordan and The West Bank, New York American Academic, Association for Peace, April 1922
- ٥٢- عبد الله الطرزي، الموسوعة الاردنية، دار الكرمل للنشر، عمان ١٩٨٩.

٥٣- محمد طه بدوي، مدخل الى علم العلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٢.

٥٤- صلاح الدين الشامي، الوطن العربي دراسة جغرافية، ط٢، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٦٨.

٥٥- M. Faddah: The Middle East Transition: A Study of Jordan Foreign Policy, New York, Asia Publishing House 1974.

٥٦- محمد عبد المولي، الاردن الخليجي، مجلة الصيد اللنانية، عدد ٣٠٥، بيروت ١٩٨٠.

٥٧- سعيد التل، الاردن وقضية فلسطين، دار الندوة، عمان ١٩٨٥.

٥٨- الحسين بن طلال، مهنتي كملك، ترجمة غازي غزيل، مؤسسة المصري للتوزيع، لبنان ١٩٨٧.

٥٩- Jhon Bagot Clubb: Soldier with the Arabs, Hodder and Stoghton, London 1957.

٦٠- محمد حسنين هيكل، ملفات السويس، مركز الاهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الاهرام، ط١، القاهرة ١٩٨٦.

٦١- فكريت نامق عبد الفتاح، سياسة العراق الخارجية: في المنطقة العربية (١٩٥٣-١٩٥٨)، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨١.

٦٢- هزاع المجالي، هذا بيان للناس محادثات تميلر، عمان ١٩٥٦.

٦٣- George Lenczowski: The middle East in World Affairs, Cornell University Press, New Yourk 1962.

٦٤- Patrick Seal: The Struggre for Syria, Oxford University Press, New Yourk 1962.

- ٦٥- خليل فضيل الكبيسي، سياسة العراق الخارجية (١٩٥٠-١٩٦٨)، جامعة القاهرة ١٩٧٦.
- ٦٦- سمير التنداوي، الى ابن يتجه الاردن، الدار المصرية للكتب، القاهرة ١٩٧٢.
- ٦٧- وليد سعيد الاعظمي، نوري السعيد والصراع مع عبد الناصر، المكتبة العالمية، بغداد ١٩٨٨.
- ٦٨- انتوني ناتج، ناصر، ترجمة شاكر ابراهيم، مكتبة الهلال، بيروت ١٩٨٥.
- ٦٩- محمد فضة، السياسة الخارجية للدول الكبرى، الجامعة الاردنية، عمان د.ت.
- ٧٠- Dwight Eisenhower: The White House years, Vol 2, New York 1965.
- ٧١- محمد حسنين هيكل، ثلاثون عاما على تأميم القناة، مجلة المستقبل العربي، ع ٩٤، بيروت ١٩٨٦.
- ٧٢- أمين سعيد، العدوان ١٩٥٦، دار احياء الكتب العربية، مصر ١٩٥٩.
- ٧٣- احمد عزت عبد الكريم، تاريخ العالم العربي في العصر الحديث، دار الجمهورية للطباعة، القاهرة د.ت.
- ٧٤- Abidi Aqil: Jordan, A Political Study (1948- 1957), Asia Publishing House, Bombay 1965.
- ٧٥- محمود رياض، البحث عن السلام والصراع في الشرق الاوسط، مجلة المستقبل العربي، القاهرة ١٩٥٨.
- ٧٦- محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، مؤسسة الاهرام، القاهرة ١٩٨٨.
- ٧٧- نجلاء أبو عز الدين، عبد الناصر والعرب، ترجمة يوسف سعيد الصباغ، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨١.
- ٧٨- ابراهيم محمد ابراهيم، مقدمات الوحدة السورية (١٩٤٣ - ١٩٥٨) رسالة ماجستير جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٩١.

- ٧٩- محمد عبد المولى، الجمهورية العربية المتحدة تجربة في الوحدة العربية (٥٨-
١٩٦١)، رسالة ماجستير، القاهرة ١٩٦٨.
- ٨٠- محمد ابراهيم فضه، الاردن ومؤتمرات القمة العربية، منشورات لجنة تاريخ
الاردن، عمان ١٩٩١.
- ٨١- تريز حداد، القرارات والمبادرات الخاصة بالقضية الفلسطينية، دار الهلال، عمان
١٩٨٨.
- ٨٢- منصور بن سالم الجابري، سياسة اسرائيل المائية والصراع العربي الاسرائيلي،
رسالة ماجستير الجامعة الاردنية، عمان ١٩٩٠.
- ٨٣- محمد عزت دروزه، في سبيل قضية فلسطين والوحدة العربية، المكتبة العصرية،
بيروت ١٩٧٢.
- ٨٤- عبد الحليم العدوان، القضية الفلسطينية ومؤتمرات القمة العربية، رسالة ماجستير،
الجامعة الاردنية، عمان ١٩٩٠.
- ٨٥- مجموعة خطب جلالة الملك الحسين، خمسة وعشرون عاما من التاريخ، ج ١،
عمان ١٩٨٧.
- ٨٦- خيرية قاسمية، احمد الشقيري زعيما فلسطينيا ورائدا عربيا، الكويت ١٩٨٧.
- ٨٧- محمود خطاب، دراسات في الوحدة العسكرية العربية، معهد البحوث والدراسات
العربية، القاهرة ١٩٦٩.
- ٨٨- احمد الشقيري، على طريق الهزيمة مع الرؤساء والملوك العرب، الكتاب السنوي
للقضية الفلسطينية، بيروت ١٩٧٤.
- ٨٩- غازي ربابعة، الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية (٦٧-١٩٨٠)، مكتبة المنار،
عمان ١٩٨٣.
- ٩٠- فيك فانس وبيار لويس، الملك حسين حرينا مع اسرائيل، دار النهار للنشر، بيروت
١٩٦٨.

٩١- محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات (١٩٦٧ - ١٩٧٠)، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٤.

٩٢- باجيل ورفاقه، خفايا عدوان ١٩٦٧، دار الشروق، دمشق ١٩٧٣.

٩٣- وزارة الاعلام الاردنية، الوثائق الاردنية، عمان ١٩٦٧.

٩٤- وزارة الاعلام الاردنية، الوثائق الاردنية، عمان ١٩٦٨.

٩٥- وزارة الاعلام الاردنية، الوثائق الاردنية، عمان ١٩٦٩.

٩٦- وزارة الاعلام الاردنية، الوثائق الاردنية، عمان ١٩٧٠.

٩٧- صالح مهدي عماش، رجال بلا قيادة حول اسرائيل، دار الثورة، بغداد ١٩٧٠.

٩٨- احمد الشقيري، الهزيمة الكبرى، دار العودة، بيروت ١٩٧٣.

٩٩- وليد الجعفري، منظمة التحرير الفلسطينية، مجلة شؤون عربية، بيروت ١٩٨٥.

١٠٠- اسعد عبد الرحمن، تطورات وتفاعلات القضية الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية ع ١٣٦، ١٩٨٣.

١٠١- جميل الخلف، الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية (١٩٦٤ - ١٩٧٤)، رسالة ماجستير جامعة اليرموك، اربد ١٩٩١.

١٠٢- خليل هندي، المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني، مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت ١٩٧١.

١٠٣- فيصل الرفوع، الاردن والعمل العربي المشترك، وزارة الشباب، عمان ١٩٨٩.

ملحق رقم (١)

اتفاقية الدفاع المشترك

بين الأردن ومصر

١٨٢

اتفاقية

الدفاع المشترك

بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية المتحدة (١)

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣١ - ٥ - ١٩٦٧ الموافقة على اتفاقية الدفاع المشترك بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية المتحدة.

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣٣) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على الاتفاقية التالية : -

ان حكومتى المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية المتحدة ؛ استجابا لهما لرغبة الشعب العربي في كل من القطرين الشقيقين ؛ وانطلاقا من ايماننا المطلق بالمصير المشترك وبوحدة الامة العربية ؛ وتوحيدا لجهودهما في تأمين وحماية سلامتهما ومثلما القومية .

قد اتفقتا على عقد اتفاقية دفاع مشترك تحقبا لهذه الغايات وذلك على النحو الاتي : -

المادة الاولى

تعتبر الدولتان المتعاقدتان كل اعتداء مسلح يقع على اية دولة منهما او قواتهما اعتداء عليهما ؛ ولذلك فانهما عملا بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانهما تلزمان بان تبادر كل منهما الى معونة الدولة المعتدى عليها وبان تتخذ على الفور جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديهما من وسائل بما في ذلك استخدام القوات المسلحة لرد الاعتداء .

المادة الثانية

تتشاور الدولتان المتعاقدتان بناء على طلب احدهما في الحالات الدولية البامنة التي تؤثر على سلامة اية واحدة منهما واستقلالها .

وفي حالة خطر حرب داهم ؛ او قيام حالة مفاجئة ؛ يخشى خطرها تبادل الدولتان المتعاقدتان على الفور باتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف .

المادة الثالثة

وعند وقوع اي اعتداء مفاجيء على احدي الدولتين المتعاقدتين فبالاضافة الى الاجراءات العسكرية التي تتخذ لمواجهة هذا العدوان تقرر الدولتان فوراً الاجراءات الاخرى التي تضع خطط هذه الاتفاقية موضع التنفيذ .

المادة الرابعة

تنفيذا لاغراض هذه الاتفاقية تقرر الدولتان المتعاقدتان انشاء الاجهزة الرئيسية التالية :

- ١ - مجلس دفاع .
- ٢ - قيادة مشتركة ؛ وتشكل من :
 - أ - مجلس رؤساء الاركان .
 - ب - هيئة الاركان المشتركة .

المادة الخامسة

- ١ - يتكون مجلس الدفاع من وزير الخارجية والدفاع (الحربية) في كل من البلدين وهو المرجع الاعلى لمجلس رؤساء الاركان .
- ٢ - يشمل اختصاص مجلس الدفاع ما يلي :
 - أ - وضع الاسس والمبادئ العامة لسياسة تعاون البلدين في كافة المجالات دفع العدوان عنهما .
 - ب - وضع التوصيات اللازمة لتوجيه وتنسيق نشاطات الدولتين لخدمة الجهود لحربي المشترك .

- ج - التصديق على قرارات مجلس رؤساء الأركان في كل ما يتعلق بالتخطيط للعمليات واعداد القوات المسلحة للدولتين .
- د - تأليف لجان خاصة دائمة او مؤقتة عند الضرورة .
- هـ - يجتمع هذا المجلس دوريا كل ستة اشهر ، مرة في القاهرة ومرة في عمان بالتناوب او كلما استدعت الظروف بطلب من احد الطرفين .

المادة السادسة

مجلس رؤساء الأركان

- ١ - ويتألف من : -
- رئيس هيئة أركان القوات المسلحة في كل من الدولتين .
- ٢ - ويختص مجلس رؤساء الأركان بما يلي : -
- أ - تنفيذ الاسس والمبادئ التي يضعها مجلس الدفاع باصدار التوجيهات والتعليمات اللازمة .
- ب - اقرار الخطط والدراسات الموضوعية من قبل هيئة الأركان المشتركة وعرض ما يلزم عرضه منيا على مجلس الدفاع للتصديق عليها .
- ج - اصدار القرارات المتعلقة بتشكيل هيئة الأركان المشتركة وتنظيمها ومبمتها .
- ٣ - يجتمع هذا المجلس دوريا كل ثلاثة اشهر او كلما دعت الضرورة الى ذلك من احد رؤساء أركان الدولتين .

المادة السابعة

في حالة بدء العمليات العسكرية يفولى رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة قيادة العمليات في الدولتين .

المادة الثامنة

تحمل كل من الدولتين نفقات المنشآت العسكرية اللازمة لاغراض العمليات في اراضيها .

المادة التاسعة

مدة هذه الاتفاقية خمس سنوات تتجدد تلقائيا لمدة خمس سنوات اخرى وهكذا .

ولاي من الدولتين المتعاقبتين ان تنسحب منها بعد ابلاغ الدولة الاخرى كتابة برغبتها في ذلك قبل سنة من تاريخ انتهاء اي من المدد المذكورة سابقا .

المادة العاشرة

ليس في احكام هذه الاتفاقية ما يمس باي حال من الاحوال الحقوق والالتزامات المترتبة او التي قد تترتب على كل من الدولتين المتعاقبتين بمقتضى اي اتفاقيات خاصة او ميثاق جامعة الدول العربية او ميثاق الامم المتحدة .

المادة الحادية عشرة

يصدق على هذه الاتفاقية وفق الاوضاع الدستورية في كل من الدولتين المتعاقبتين ويتم تبادل وثائق التصديق في وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة وتعتبر نافذة ابتداء من تاريخ تبادل وثائق التصديق .

وايضا لما تقدم تم التوقيع على هذه الاتفاقية وختمها بخاتمي الدولتين حررت هذه الاتفاقية بالقاهرة في العشرين من صفر عام ١٢٨٧ هجرية الموافق الثلاثين من مايو (ايار) عام ١٩٦٧ من نسختين اصليتين .

رئيس الجمهورية العربية المتحدة
(جمال عبد الناصر)

ملك المملكة الاردنية الهاشمية
(الحسين بن طلال)

٣١ - ٥ - ١٩٦٧

الحسين بن طلال

وزير العدلية	وزير الخارجية	وزير المواصلات والسياحة والآثار	رئيس الوزراء ووزير الدفاع سعد جمعة
سمعان داود	احمد طوقان	عاكف الفايز	وزير المالية ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد الوهاب المجالسي
وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية احمد الملوذي	وزير الصحة	وزير الصحة	وزير الاشغال العامة ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة يحيي الخطيب
وزير الانشاء والتعمير اسماعيل حجازي	وزير الاعلام	وزير التربية والتعليم	وزير الاقتصاد الوطني بالوكالة يحيي الخطيب
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل مصباح الكاظمي	وزير الاعلام	وزير التربية والتعليم	وزير الاقتصاد الوطني بالوكالة يحيي الخطيب
وزير النقل عبد المجيد حجازي	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل مصباح الكاظمي	وزير الزراعة جمال حماد	وزير الداخلية راضي العبد الله

بعون الله وتوفيقه

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بعد ان اطلعنا وامعنا النظر في اتفاقية الدفاع المشترك بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية المتحدة ، ووافق علينا مجلس الاعيان والنسواب ووجدناها مقبولة ، نوافق عليها جملة في مجموعها وتفصيلاتها ونعلن ان هذه الاتفاقية قد قبلت حسب الاصول وصدقت من قبلنا ، ونتمدد باننا سنقوم بحول الله بما ورد فيها ونلاحظها بكامل الامانة والاخلاص ولن نسمح بمشينة الله بالاخلاق بها .

ولذلك امرنا بوضع خاتمنا ووقعنا بيدنا والله خير الشاهدين .

الحسين بن طلال

صدر عن بلاطنا الهاشمي في عمان

بتاريخ ٢١ صفر سنة ١٣٨٧ هجرية

الموافق ٣١ مايو (ايار) سنة ١٩٦٧ ميلادية

وزير الخارجية

احمد طوقان

قرر مجلس الوزراء تفويض معالي وزير الخارجية بتبادل وثائق تصديق اتفاقية الدفاع المشترك بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية المتحدة الذي سيتم في وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة .

٣١ - ٥ - ١٩٦٧

اتلان

تبادل وثائق تصديق اتفاقية الدفاع المشترك

بين

المملكة الاردنية الهاشمية و الجمهورية العربية المتحدة

بتاريخ ٢٢ صفر سنة ١٣٨٧ هجرية الموافق (١) حزيران سنة ١٩٦٧ ميلادية تم في وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة في القاهرة تبادل وثائق تصديق اتفاقية الدفاع المشترك بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية المتحدة ما بين معالي السيد احمد طوقان وزير الخارجية نيابة عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وسيادة السيد محمود رياض وزير الخارجية نيابة عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة .

لذلك اعلن بان الاتفاقية المشار اليها اصبحت نافذة المفعول اعتبارا من التاريخ المذكور اعلاه بالنسبة لجميع الغايات والاغراض المتوخاة منها .

٤ - ٦ - ١٩٦٧

رئيس الوزراء

سعد جمعة

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢١ - ٦ - ١٩٦٧ الموافقة على البروتوكول بشأن انضمام الجمهورية العراقية الى اتفاقية الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الاردنية الهاشمية الموقعة في القاهرة بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٦٧ وهو البروتوكول الذي وقعته جلالة الملك المعظم وصاحب السيادة رئيس الجمهورية العربية المتحدة ورئيس الجمهورية العراقية بتاريخ ٤ حزيران سنة ١٩٦٧ بصيغته التالية :

بروتوكول

بشأن انضمام الجمهورية العراقية الى اتفاقية الدفاع المشترك

بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الاردنية الهاشمية

الموقعة في القاهرة بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٦٧

ان حكومات الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة والمملكة الاردنية الهاشمية استجابة من اجل لرغبة الشعب العربي في الاقطار الثلاثة الشقيقة في دعم وتعزيز الدفاع المشترك عن كيان الامة العربية ؛ وانطلاقا من ايمانها المطلق بالمصير المشترك وبوحدة الامة العربية ؛ وتوحيدا لجهودها في تنسيق وسائلها الدفاعية لتأمين وحماية سلامتها ومثلها القومية ؛

قد اتفقت على عقد بروتوكول بشأن انضمام الجمهورية العراقية الى اتفاقية الدفاع المشترك بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الاردنية الهاشمية الموقعة في القاهرة بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٦٧ ؛

يصدق على هذا البروتوكول وفق الاوضاع الدستورية في كل من الدول المتعاقدة ؛ ويتم تبادل وثائق التصديق في وزارة خارجية الجمهورية العربية المتحدة ويعتبر نافذا من تاريخ تبادل وثائق التصديق .

واثباتا لما تقدم تم التوقيع على هذا البروتوكول .

حرر بالقاهرة في الخامس والعشرين من صفر ١٣٨٧ هـ الموافق الرابع من يونيو
(حزيران) عام ١٩٦٧ من ثلاثة نسخ أصلية .

رئيسي
الجمهورية العراقية

رئيسي
الجمهورية العربية المتحدة

ملك
المملكة الاردنية الهاشمية

ملحق رقم (٢)

إنهاء معاهدة التحالف

الأردنية البريطانية

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره و اضافته الى قوانين الدولة :

قانون انتهاء معاهدة التحالف الاردنية البريطانية

رقسم (٦) لسنة ١٩٥٧

المادة ١ - يطلق على هذا القانون اسم (قانون انتهاء معاهدة التحالف الاردنية البريطانية لسنة ١٩٤٨) ويعمل به من تاريخ ١٤ - ٣ - ١٩٥٧

المادة ٢ - تنتهي معاهدة التحالف الاردنية البريطانية المعقودة ما بين حكومة المملكة المتحدة وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية الموقعة في عمان بتاريخ ١٥ آذار سنة ١٩٤٨ مع ملحقاتها وجميع المذكرات والكتب المتبادلة عند توقيعها واية اتفاقيات اخرى لاحقه متعلقة بها ؛ ويبطل مفعولها والعمل بها .

المادة ٣ - يعتبر الكتابان المتبادلان بين وزير الخارجية الاردنية وبين السفير البريطاني والاتفاق المالي الملحق بهما المرغبتين بهذا القانون جزءا متما له .

المادة ٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٣ - ٣ - ١٩٥٧

الحسين بن طلال

وزير العدلية وزير الاشغال العامة وزير الداخلية والدفاع رئيس الوزراء
والتربية والتعليم شفيق ارشيدات انور الخطيب عبد الحليم النمر سليمان النابلسي
وزير المالية وزير المواصلات وزير الانشاء والتعمير وزير الاقتصاد الوطني
صلاح طوقان صالح المجالي سمعان داود نعيم عبد الهادي

وزير الزراعة وزير الدولة وزير الصحة

للشؤون الخارجية

عبد القادر الصالح عبد الله الريماوي صالح المعشر

عمان في ١٣ - ٣ - ١٩٥٧

ياصاحب السعادة

بالاشارة لتصريحنا المشترك الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٩٥٧ ولتفاوضاتنا الاخيرة وبالنظر لرغبة حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جلالتها في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا في انهاء معاهدة التحالف البريطانية الاردنية لسنة ١٩٤٨ بالاتفاق والمحافظة في الوقت ذاته على علاقات سليمة ودية بين بلدينا ، لسي الشرف ان اقدم المقترحات التالية :-

١ - تنتهي معاهدة التحالف بين المملكة المتحدة والمملكة الاردنية الهاشمية الموقعة في عمان بتاريخ ١٥ آذار سنة ١٩٤٨ مع ملحقا وجميع المذكرات والكتيب المتبادلة عند توقيعها واية اتفاقات اخرى لاحقة متعلقة بها (ويشار اليها فيما بعد بمعاهدة ١٩٤٨) ويبطل منعوليا ابتداء من اليوم الذي تقوم فيه حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بالتبليغ المنصوص عنه في الفقرة الاخيرة من هذه المذكرة .

٢ - يبدأ جلاء القوات الموجودة في اراضي المملكة الاردنية الهاشمية لاغراض معاهدة سنة ١٩٤٨ باسرع وقت ممكن بعد تاريخ هذه المذكرة ويتم جلاء هذه القوات وفقا لاحكام هذه المذكرة في فترة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ انتهاء المعاهدة .

٣ - تقدم حكومة المملكة الاردنية الهاشمية لحكومة جلالتها البريطانية جميع التسهيلات والمساعدات الضرورية لجلاء القوات البريطانية .

٤ - الى ان يتم جلاء القوات البريطانية عن الاردن تظل هذه القوات متمتعـة بالحصانات التي تتمتع بها وفقا لنص المادة الخامسة من ملحق معاهدة التحالف لسنة ١٩٤٨ .

٥ - تقدم حكومة المملكة الاردنية الهاشمية لحكومة المملكة المتحدة جميع التسهيلات والمساعدات الضرورية لنقل اللوازم والممتلكات البريطانية الموجودة الآن في الاردن بتاريخ انتهاء معاهدة سنة ١٩٤٨ او التصرف بها باستثناء الاشياء التالية التي ستحتفظ بها حكومة المملكة الاردنية الهاشمية او تتسلمها :

٢ - بعض المهيات والذخائر التي وضعت قبل تاريخ ٢٨ تشرين اول سنة ١٩٥٦ تحت تصرف الجيش العربي الاردني لاستعماله والتي بقيت رغم ذلك ملكا للقوات البريطانية .

ب - لوازم الجيش البريطاني (باستثناء الذخائر) التي نقلت من الزرقاء لحكومة

المملكة الاردنية الهاشمية منذ ٢٨ تشرين اول سنة ١٩٥٦ ، وما تبقى في الزرقاء من لوازم الجيش البريطاني - باستثناء الذخائر - عند تاريخ انتهاء معاهدة ١٩٤٨ .

ج - كمية من الذخائر من الزرقاء يتفق على تفصيلها بين حكومة المملكة المتحدة وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

د - اللوازم الطبية ، والبتروول والصفائح (الجركانات) الموجودة في تاريخ انتهاء معاهدة سنة ١٩٤٨ لدى الجيش العربي الاردني لحساب الجيش البريطاني .

هـ - لوازم قوة الطيران الملكية البريطانية في مطاري عمان والفرق القديم، التي نقلت لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية منذ ٢٨ تشرين اول سنة ١٩٥٦ .

٦ - تتسلم حكومة المملكة الاردنية الهاشمية جميع الابنية والمنشآت الوترسية او الثابتة التي كانت في حوزة القوات البريطانية او بتصرفها بتاريخ ٢٨ تشرين اول سنة ١٩٥٦ .

٧ - ان جميع الاراضي التي تتصرف بها او تستعملها القوات البريطانية والتي تملكها حكومة المملكة المتحدة ، او التي هي مسجلة باسم حكومة المملكة المتحدة او باسم اي موظف بريطاني بالنيابة عن حكومة المملكة المتحدة تنقل ملكيتها لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية وتتسلمها .

٨ - تقوم حكومة المملكة المتحدة باسرع وقت ممكن بنقل اللوازم والجمات والاموال المنقولة الاخرى العائدة للقوات البريطانية ، او التصرف بها ، باستثناء تلك اللوازم والجمات والاموال التي تحتفظ بها المملكة الاردنية الهاشمية او تأخذها وفقا للفقرة الخامسة من هذه المذكرة ؛ وتقوم حكومة المملكة المتحدة بسحب ما بقي من القوات البريطانية في الاردن لاغراض ذلك النقل والتصرف في مدة لا تتجاوز الستة اشهر من تاريخ انتهاء معاهدة سنة ١٩٤٨ .

٩ - ان الاموال التي ستأخذها حكومة المملكة الاردنية الهاشمية او تنقل اليها ، وفقا لاحكام الفقرات ٧، ٦، ٥، من هذه المذكرة ، يتم اخذها من قبل حكومة المملكة الاردنية الهاشمية او تسليمها اليها من قبل حكومة المملكة المتحدة في وقت لا يتجاوز الستة اشهر من تاريخ انتهاء معاهدة سنة ١٩٤٨ .

١٠ - تسمح حكومة المملكة الاردنية الهاشمية باستمرار البقاء في اراضيها للقوات البريطانية اللازمة لتنفيذ احكام الفقرات ٧، ٦، ٥، من هذه المذكرة . ويتم جلاء هذه القوات عن الاراضي الاردنية في فترة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ انتهاء معاهدة سنة ١٩٤٨ وفقا لاحكام الفقرة (٢) من هذه المذكرة .

١١ - تدفع حكومة المملكة الاردنية الهاشمية الى حكومة المملكة المتحدة مبلغ (اربعة ملايين وربع المليون) جنيبا استرلينيا ، اما التفاصيل المتعلقة بكيفيّة الدفع والمسائل المالية الأخرى فترد في ملحق لهذه المذكرة ، يعتبر جزءا لا يتجزأ منها .

١٢ - تعتبر احكام هذه المذكرة تسوية نهائية تامة ، لجميع ادعاءات الحكومتين القائمة على نصوص معاهدة سنة ١٩٤٨ .

اذا كانت هذه المقترحات مقبولة لدى حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا علي الشرف ان اقترح ، ان تعتبر هذه المذكرة ، وملحقها ، وجواب سعادتكم بالموافقة عليها ، الكتب المتبادلة المشار اليها في التصريح المشترك الصادر بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٥٧ ، وان تكون هذه المقترحات والملحق وجواب سعادتكم عليها اتفاقية بين الحكومتين وان تعتبر الوثيقة الرسمية لانجاء معاهدة سنة ١٩٤٨ على ان تكون نافذة المفعول من تاريخ اليوم الذي تبلغ فيه حكومة المملكة الاردنية الهاشمية حكومة المملكة المتحدة موافقة مجلس الامة الاردني عليها .

سليمان النابلسي
وزير الخارجية

سعادة السيد تشارلز جونستون
سفير صاحب الجلالة البريطانية
عمان

عمان في ١٣ - ٣ - ١٩٥٧

يا صاحب الدولة ،

لي الشرف ، ان احيط دولتكم علما بتسليمي ، مذكرة دولتكم المؤرخة في هذا اليوم ونصباكم بالسي :

بالاشارة لتصريحنا المشترك في ١٣ فبراير سنة ١٩٥٧ ولفاوضاتنا الاخيرة وبالنظر لرغبة حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جلالتهما في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا في انهاء معاهدة التحالف البريطانية الاردنية لسنة ١٩٤٨ بالاتفاق والمحافظة في الوقت ذاته على علاقات سلمية ودية بين بلدينا ، لي الشرف ان اقدم المقترحات التالية : -

١ - تنتهي معاهدة التحالف بين المملكة المتحدة والمملكة الاردنية الهاشمية الموقعة في عمان بتاريخ ١٥ آذار سنة ١٩٤٨ مع ملحقها وجميع المذكرات والكتب المتبادلة عند توقيعها واية اتفاقات أخرى لاحقة متعلقة بها (ويشار اليها فيما بعد بمعاهدة ١٩٤٨) ويظل مفعولها ابتداء من اليوم الذي تقوم فيه حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بالتبليغ النصوص عنه في الفقرة الاخيرة من هذه المذكرة .

او باسم اي موظف بريطاني بالنيابة عن حكومة المملكة المتحدة تنقل ملكيتها
لحكومة المملكة الاردنية الهاشمية وتتسلمها .

٨ - تقوم حكومة المملكة المتحدة باسرع وقت ممكن بنقل اللوازم والمهمات
والاموال المنقولة الاخرى العائدة للقوات البريطانية ، او التصرف بها ، باستثناء
تلك اللوازم والمهمات والاموال التي تحتفظ بها المملكة الاردنية الهاشمية او تأخذها
وفقا للفقرة الخامسة من هذه المذكرة ، وتقوم حكومة المملكة المتحدة بسحب
ما بقى من القوات البريطانية في الاردن لاغراض ذلك النقل والتصرف في مدة لا تتجاوز
السنة اشهر من تاريخ انتهاء معاهدة سنة ١٩٤٨ .

٩ - ان الاموال التي ستأخذها حكومة المملكة الاردنية الهاشمية او تنقل اليها ، وفقا
لاحكام الفقرات ٧، ٦، ٥ ، من هذه المذكرة ، يتم اخذها من قبل حكومة المملكة الاردنية
الهاشمية او تسليمها اليها ، من قبل حكومة المملكة المتحدة في وقت لا يتجاوز الستة
اشهر من تاريخ انتهاء معاهدة سنة ١٩٤٨ .

"

١٠ - تسمح حكومة المملكة الاردنية الهاشمية باستمرار البقاء في اراضيها للقوات
البريطانية اللازمة لتنفيذ احكام الفقرات ٦، ٧، ٨، ٧ من هذه المذكرة ، ويتم جلاء هذه
القوات عن الاراضي الاردنية في فترة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ انتهاء معاهدة
سنة ١٩٤٨ وفقا لاحكام الفقرة (٢) من هذه المذكرة .

١١ - ستدفع حكومة المملكة الاردنية الهاشمية الى حكومة المملكة المتحدة مبلغ (اربعة ملايين
وربع المليون) جنيا استرلينا ؛ اما التفاصيل المتعلقة بكيفية الدفع والمسائل المالية
الاخرى فترد في ملحق لهذه المذكرة ؛ يعتبر جزءا لا يتجزأ منبها .

١٢ - تعتبر احكام هذه المذكرة تسوية نهائية تامة ، لجميع ادعاءات الحكومتين
القائمة على نصوص معاهدة سنة ١٩٤٨ اذا كانت هذه المقترحات مقبولة لسدى
حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا فلي الشرف ان اقترح ؛ ان
تعتبر هذه المذكرة ، وملحقها ، وجواب سمادتكم بالموافقة عليها . الكتب المتبادلة
المشار اليها في التصريح المشترك الصادر بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٥٧ ، وان تكون
هذه المقترحات والملحق وجواب سمادتكم عليها اتفاقية بين الحكومتين وان تعتبر
الوثيقة الرسمية لانها معاهدة سنة ١٩٤٨ على ان تكون نافذة المفعول من تاريخ
اليوم الذي تبلغ فيه حكومة المملكة الاردنية الهاشمية حكومة المملكة المتحدة موافقه
مجلس الامة الاردني عليها .

وجوابا عليها ، اتشرف بان احيط دولتكم علما بان حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وشمال ايرلندا توافق على المقترحات الواردة في مذكرتكم وانه ؛ تبعا لذلك
فان هذه الحكومة ؛ توافق على اقتراحكم ؛ بان تعتبر هذه المذكرة وملحقها ، وهذا

الجواب الكتب المتبادلة المشار اليها في التصريح المشترك الصادر بتاريخ ١٣ فبراير سنة ١٩٥٧ وأن تكون هذه المقترحات والملحق وهذا الجواب اتفاقية بين الحكومتين وأن تعتبر الوثيقة الرسمية لإنشاء معاهدة سنة ١٩٤٨ ، على ان تكون نافذة المفعول من تاريخ اليوم الذي تبلغ فيه حكومة الملكة الاردنية الهاشمية ، حكومة الملكة المتحدة ، موافقة مجلس الامة الاردني عليها .

س . ه . جونستون
سفير صاحبة الجلالة البريطانية

وزير خارجية الملكة الاردنية الهاشمية عمان

ملحق للكتب المتبادلة

١ - تتم تأدية مبلغ (٢٥٠.٠٠٠) جنيه استرليني الذي ستدفعه حكومة الملكة الاردنية الهاشمية الى حكومة الملكة المتحدة وفقا للفقرة (١١) من الكتب المتبادلة كما يلي :-

١ - دفعة مقدارها (١٢٥.٠٠٠) جنيه استرليني تدفع في اليوم الاول من ايار ١٩٥٧

ب - يدفع الرصيد البالغ (٣٠.٠٠٠) جنيه استرليني على ستة اقساط متساوية مقدار كل منها (٥.٠٠٠) جنيه استرليني في اول ايار من كل سنة من السنين ١٩٥٨ حتى ١٩٦٣

٢ - تسدد الدفعة البالغة (١٢٥.٠٠٠) جنيه استرليني المشار اليها في الفقرة ١ (ا) اعلاه كما يلي :-

أ - باجراء تقاض ببلغ (٥٩٨.٠٠٠) جنيه استرليني الذي يمثل جزءا من الدفعة النهائية ومقدارها (٨٢٨.٠٠٠) جنيه استرليني المتحققة على حكومة الملكة المتحدة تنفيذا لالتزاماتها عملا بالكتاب رقم (٥) الموجه من الوزير البريطاني المفوض في عمان الى رئيس وزراء الاردن المؤرخ في الخامس عشر من آذار ١٩٤٨ المتعلق بمعاهدة التحالف الموقعة في ذلك اليوم .

ب - بتأدية مبلغ (٦٥٢.٠٠٠) جنيه استرليني من حكومة الملكة الاردنية الهاشمية الى حكومة الملكة المتحدة في اليوم الاول من ايار ١٩٥٧

٣ - ان مبلغ ال (٢٤.٠٠٠) جنيه استرليني الذي يمثل رصيد الدفعة النهائية المتحققة على حكومة الملكة المتحدة الى حكومة الملكة الاردنية الهاشمية تنفيذا لالتزامات حكومة الملكة المتحدة عملا بالكتاب رقم (٥) المشار اليه في الفقرة ٢

(٢) اعلاه يبتى وديعة لدى حكومة المملكة المتحدة وتسدده منه المبالغ التي تتحقق للاغراض التالية :

٢ - الدفعات التي تمت او التي ستتم من جانب حكومة المملكة المتحدة نيابة عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية مما هو متعلق باللوازم التي وردت والخدمات التي اديت حتى اليوم الحادي والثلاثين من اذار ١٩٥٧ من وزارة الحربية البريطانية او وزارة الطيران البريطانية او وكلاء التاج :

ب - المبالغ المتحققة على حكومة المملكة الاردنية الهاشمية الى الموظفين البريطانيين الذين خدموا في السابق في القوات الاردنية بموجب شروط الخدمة السارية المفعول او عن طريق التعويض نتيجة لانتهاء تلك الخدمة المفاجيء وبعد التحديد النهائي للمبلغ المطلوب من حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وتسدده حسب الفقرة ٣ (آ) و (ب) اعلاه فان اي الرصيد باق سيقيد لحساب حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

٤ - تسقط المطالبات التالية :

١ - المبلغ المستحق دفعه الى حكومة المملكة الاردنية بموجب الاتفاقية المفقودة بين وزير المواصلات البرق والبريد في الاردن وضابط الاشارة الرئيسي في القوات البريطانية للشرق الاوسط المؤرخة في اليوم الثاني والعشرين من نيسان ١٩٥٣ والمتعلقة بخطوط التلفون بين العقبة والجزرة .

ب - مبلغ (٢٦٣٥) ديناراً و (٤١٠) فلسات تطالب به حكومة المملكة الاردنية الهاشمية عن اشتراكات التلفون ورسوم المكالمات التلفونية المتحققة على القوات البريطانية ومع هذا تقوم حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بالاستمرار بصيانة الخط وتعطي التسهيلات المدرجة بالاتفاقية المتعلقة بخط العقبة - الجزيرة حتى انتهاء انسحاب القوات البريطانية دون تكليف حكومة المملكة المتحدة بتأدية اية نفقات ودون المطالبة باشتراكات عن تمديدات التلفون في مطار عمان .

ج - المبالغ التي تطالب بها حكومة المملكة المتحدة عن اللوازم والمهمات والخدمات التي قدمتها الى الجيش العربي الاردني ووزارة الحرب البريطانية في سنة ١٩٤٨ .

ملحق رقم (٢)

الاتحاد العربي الهاشمي

بين الأردن والعراق

١٠٣

نحن الحسين الأول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣٣) من الدستور :

وبناء على موافقة مجلس الامة في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨ رجب سنة ١٣٧٧ الموافق ١٨ شباط سنة ١٩٥٨ ونهيم (اتفاق الاتحاد العربي بين الملكتين الاردنية الهاشمية والعراقية) ونأمر بالعمل به .

اتفاق الاتحاد العربي (١)

بين الملكتين

الاردنية الهاشمية والعراقية

لما كانت الثورة العربية الكبرى التي قادها جلاله المنفذ الاعظم الحسين بن علي ايدانا ببزوغ فجر جديد للامة العربية تمثلت بالتضحية والفداء في سبيل تحرير الوطن العربي الكبير وتوحيد شعوبه واقطاره لاستعادة مكانة العرب بين امم العالم وللمساهمة في تقدم الحضارة والانسانية .

ولما كانت تلك الثورة المباركة قد اثبتت عن ارادة العرب في الحرية والوحدة مستندة في ذلك الى ماضيها المجيد وايمانها بنفسها وبرسالتها القومية الخالدة .

ولما كانت رسالة الثورة العربية التي قضى باعثها في سبيلها قد انتقلت الى الابناء والاحفاد بتوارثونها جيلا بعد جيل لتبقى المشعل المنير الذي يهدي امة العرب في سيرها نحو آمالها وامانيها المنشودة في الوحدة الشاملة المستكملة لجميع اسباب الحرية والسيادة والقوة لاستعادة الامجاد والحفاظة على التراث والمقدسات والتطلع الى مستقبل مشرق في ظلال هذه الوحدة المباركة فقد قررت الدولتان الهاشميتان انشاء اتحاد بينهما يقوم على هذه الاهداف السامية .

وتحقيقا لهذه الغايات والاماني القومية تم الاتفاق على ما يلي :

١ - ينشأ اتحاد عربي بين المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العراقية باسم (الاتحاد العربي) اعتبارا من يوم الجمعة ٢٤ رجب سنة ١٣٧٧ هجرية الموافق ١٤ شباط سنة ١٩٥٨ ميلادية ، ويكون هذا الاتحاد مفتوحا للدول العربية الاخرى التي ترغب في الانضمام اليه .

٢ - تحتفظ كل من الدولتين بشخصيتها الدوابة المستقلة وبسيادتها على اراضيها وبنظام الحكم القائم فيها .

٣ - تكون المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية التي سبق ان ارتبطت بها كل من الدولتين قبل قيام الاتحاد بينهما مرعية بالنسبة الى الدولة التي عقدتها وغير ملزمة للدولة الاخرى ، اما المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية التي ستعقد بعد قيام الاتحاد والتي تدخل ضمن موضوعات الاتحاد فتكون من اختصاص سلطة حكومة الاتحاد .

٤ - اعتبارا من تاريخ الاعلان الرسمي لقيام الاتحاد تنفذ اجراءات الوحدة الكاملة بين دولتي الاتحاد في الامور الاتيية :

ا - وحدة السياسة الخارجية ، والتمثيل السياسي .

ب - وحدة الجيش الاردني والعراقي باسم (الجيش العربي) .

ج - ازالة الحواجز الجمركية بين الدولتين وتوحيد القوانين الجمركية .

د - توحيد مناهج التعليم .

هـ - يتفق الطرفان باسرع وقت ممكن على اتخاذ الاجراءات اللازمة لتوحيد النقد وتنسيق السياسة المالية والاقتصادية بين الدولتين .

٦ - عندما تقضي الضرورة ومصلحة الاتحاد توحيد أي امر من الامور الاخرى غير الواردة في المادة الرابعة تتخذ الاجراءات اللازمة بموجب دستور الاتحاد لادخال ذلك الامر ضمن اختصاص وسلطة حكومة الاتحاد .

٧ - يكون علم الثورة العربية علم الاتحاد ، وعلم كل من الدولتين .

٨ - ا - تتولى شؤون الاتحاد حكومة اتحادية مؤلفة من مجلس تشريعي وسلطة تنفيذية .

ب - ينتخب كل من مجلسي الامة الاردني والعراقي اعضاء المجلس التشريعي من بين اعضائهما بعدد متساو لكل من الدولتين .

ج - يعين اعضاء السلطة التنفيذية وفق احكام دستور الاتحاد لتولي الامور التي تدخل ضمن اختصاص حكومة الاتحاد .

٩ - يكون ملك العراق رئيسا لحكومة الاتحاد وفي حالة غيابه لاي سبب من الاسباب يكون ملك الاردن رئيس حكومة الاتحاد . ويحتفظ كل من الملكين

Abstract

Jordanian Egyptian Relations (1952 - 1970)

Bader Seetan Al-madi

Supervised

Dr. Faisal Al-Rufu

The Following study looks into the Jordanian Egyptian political relationships within the 1952-1970 period, which was distinguished by the Instability on the Arabic Political Arena, for the various views among the Arab regimes.

The Importance of the political relationship study between Jordan & Egypt was necessiated by the fall of the monarchy in Egypt, which was Replaced by a Repupican regime under the leadership of President Jamal Abdul Nasser, at the same time, Hussein Bin Talal was crowned King of the Hashmite Kingdom of Jordan.

The Egyptian interest in the prevailing conditions of the Arab nation Appeared as a Result of a decision by Egyptian political decision makers to ensure Egypt's role as leader of the Arab world; Which in turn reflected on the political relations between Jordan & Egyption that period, swinging between absolute animosity and intermitent brotherly relations.

Discussing this relationship in detail and investigation It, takes into considration the Arab status & its interaction within the framework of the Arab regional system & its effects on what was submitted in the Jordan Egypt arena at that time.

And how the prevailing internal conditions in both countries affected the political decision makers, and how Egypt could influence the Jordanian decision makers utilizing its position at the core of the Arab political interactions through its contact with the Arab public in general and the Jordanian public in particular by means of its intensive diplomatic and media connections.

Jordan has always sought cordial relations with Egypt and tried to avoid as much as possible any collision with Egypt. Since the political decision in Jordan was subject to general pressure against joining Baghdad pact, and in spite of the tense political relations between the two; Jordan did not hesitate to support Egypt during the Sues crisis to demonstrate its willingness to establish such cordial relations with Egypt. but the union between Egypt and Syria was a by pass to the Jordanian intentions which in turn necessitated a pact between Jordan and Iraq to face this development and confront consequent changes in the Arab political arena. This pact was naturally supported by similarities in both countries political systems.

The first Cairo summit came as an opportunity to reestablish the spirit of cooperation between Jordan and Egypt, but this spirit was short lived due to Egypt's exploitation of its geographical and political dimensions to pressure Jordan's political decision, even though Jordan was not convinced of Egypt's actions.

The Arab Israel 1967 war was an opportunity for Egypt and the other Arab countries to understand and comprehend the appropriateness (Correctness) of the Jordanian decision; but in the first real test of Egypt's intentions towards Jordan. Egypt gradually reverted to impose its political decisions on Jordan through the armed confrontation between the Jordan Armed Forces and the Palestinian Resistance Movements. Thus advocating political isolation on Jordan by the Arab countries.